

- الاقتصاد الأردني: صمود يعزز الثقة وإصلاحات تفتح آفاق النمو
- التحول نحو نموذج المصرفية الرقمية أولاً: إعادة تشكيل مستقبل العمل المصرفي
- حصافة السياسة النقدية

جمعية البنوك تصدر دراسة حول

الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي في القطاع المصرفي الأردني



15.1%

من المصاريف

حصة الإنفاق التكنولوجي من إجمالي مصاريف البنوك



2.5%

نمو سنوي

نمو الإنفاق التكنولوجي بين 2024 و2025



221

مليون دينار

إجمالي استثمارات البنوك في التكنولوجيا والتحول الرقمي



64.4%

من المعاملات

نسبة المعاملات المنفذة عبر القنوات الرقمية في 2025



8.5%

من الإيرادات

متوسط الإنفاق التكنولوجي من إجمالي إيرادات البنوك



71%

من البنوك حققت وفورات تشغيلية

مستقبلك المالي بين يديك

إعرف شيء عن كل شيء
في إدارة الأموال



منصة ترويج الوعي المالي (FINAPP)



منصة رائدة في نشر الوعي المالي والمصرفي وترويج الثقافة المالية بين الأفراد والشركات، لتحقيق الثقافة المالية المتقدمة والمسؤولية، من خلال توفير محتوى ذي جودة عالية وأدوات تعليمية مبتكرة وموثوقة حول المفاهيم المصرفية والمالية والاقتصادية.

تعلم أساسيات التعامل مع الأموال!

مع منصة FINAPP يمكنك الحصول على نصائح وإرشادات تساعدك في تحقيق أهدافك المالية

مقالات
تثقيفية



نصائح
وإرشادات



فيديوهات
متنوعة



أدوات وحاسبات
مالية



امسح رمز QR لتحميل تطبيق

FinApp.jo

البنك العربي... أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026



GLOBAL
FINANCE

MIDDLE EAST

البنك العربي
ARAB BANK



arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بـدابة



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

البنوك
في الأردن

مجلة شهرية متخصصة تصدرها
جمعية البنوك في الأردن
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(د / 2002 / 2851)

المجلد 46
حزيران 2026

العدد

5

سعادة السيد منتصر أبو دؤاس

عضو / بنك الاتحاد

سعادة السيد هيثم البطيخي

عضو / البنك الأردني الكويتي

الدكتور احمد الحسين

عضو / البنك الأهلي الاردني

الدكتور عدنان الاعرج

عضو / بنك لبنان والمهجر

عطوفة السيد زياد غنما

عضو مراقباً من البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق

المدير العام

مجلس إدارة

جمعية البنوك في الأردن

معالي السيد باسم خليل السالم

رئيس مجلس الإدارة / كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي

نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الآنسة رنده الصادق

عضو / البنك العربي

سعادة السيد رائد المصيص

عضو / بنك الاستثمار العربي الاردني

الدكتور حسين سعيد

عضو / البنك الإسلامي الاردني

هيئة التحرير

سلامة الدعاوي

رئيس هيئة التحرير

فادي مشهراوي

المدير المسؤول

لينا مسعود

مسؤول علاقات المجلة

إن الآراء والأفكار الواردة

في هذه المجلة تمثل

وجهة نظر أصحابها

الشخصية ولا تمثل

بالضرورة وجهة نظر

جمعية البنوك

5687011 - 5684316



magazine@abj.org.jo



www.abj.org.jo



عمان - الأردن - 62 شارع موسى بن نصير



926174 عمان 11190 الأردن



5684368 - 5684361 - 5684261 - 5669328 - 5662258



تصميم وإخراج فني

مؤسسة التحكم للتصميم والخدمات المطبعية - control1est@gmail.com 0788620228

في هذا العدد

27

أخبار
الجمعية



11

موضوع
العدد



8

إطلالة
مصرفية



6

كلمة
العدد



55

أخبار
محلية ودولية



51

دراسات



33

التقرير
الاقتصادي
الشهري



124

الصفحة
الأخيرة



81

الأخبار
المصرفية



الاقتصاد الأردني: صمود يعزز الثقة وإصلاحات تفتح آفاق النمو

باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن



الإصلاحات الهيكلية المقررة، وهو ما يعكس جدية الدولة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتعزيز كفاءة المالية العامة وتحسين بيئة الأعمال. كما أشار إلى أن معدلات التضخم بقيت ضمن مستويات منخفضة، وأن الاحتياطات الأجنبية لا تزال قوية، بما يدعم استقرار الدينار الأردني ويحافظ على الثقة بالاقتصاد الوطني.

ومن المؤشرات الإيجابية التي تستحق التوقف عندها أن الاقتصاد الأردني حقق نمواً بلغ 2.8% خلال عام 2025، مع توقعات باستمرار النمو خلال السنوات المقبلة بمعدلات تتراوح بين 2.7% و3.1%، مدعوماً بإطلاق مشاريع استثمارية كبرى ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. كما أشار صندوق النقد الدولي إلى استمرار التقدم في مسار ضبط أوضاع المالية العامة وتحسين الإيرادات المحلية، إلى جانب المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز بيئة الأعمال ورفع كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

في ظل ما يشهده العالم والمنطقة من تحديات جيوسياسية واقتصادية متسارعة، يواصل الاقتصاد الأردني إثبات قدرته على الصمود والحفاظ على الاستقرار، مستنداً إلى سياسات اقتصادية ونقدية ومالية متوازنة، وإلى مؤسسات وطنية قوية قادرة على إدارة التحديات بكفاءة ومرونة.

وجاء الإعلان الأخير لصندوق النقد الدولي عن استكمال المراجعة الخامسة لبرنامج التسهيل الممدد (EFF) والمراجعة الثانية لتسهيل الصلابة والاستدامة (RSF) ليشكل شهادة دولية جديدة على متانة الاقتصاد الأردني وسلامة مساره الإصلاحي. فهذا القرار لم يقتصر على إتاحة تمويل إضافي للمملكة، بل حمل في مضمونه رسائل ثقة واضحة تؤكد نجاح الأردن في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، رغم التداعيات المستمرة للأوضاع الإقليمية وما فرضته من ضغوط على قطاعات حيوية مثل السياحة والطاقة والتجارة.

لقد أكد الصندوق أن الأردن نجح في تحقيق جميع المستهدفات الكمية الرئيسية للبرنامج، واستكمل

الحكومية، إضافة إلى دعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

كما تبرز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره المحرك الأساسي للنمو المستقبلي. فتمكين الشباب، وتطوير المهارات، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، كلها عوامل أساسية لضمان استفادة الاقتصاد من الفرص الجديدة التي تتيحها التحولات التكنولوجية والاقتصادية العالمية. وفي هذا الإطار، فإن تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية وتوسيع قاعدة الشمول المالي يمثلان ركيزتين مهمتين لتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة.

ومن جهة أخرى، يمتلك القطاع المصرفي الأردني دوراً محورياً في المرحلة المقبلة، ليس فقط باعتباره حافظاً للاستقرار المالي، وإنما أيضاً كشريك رئيسي في تمويل التنمية والاستثمار. فالقطاع المصرفي، بما يتمتع به من ملاءة مالية قوية وخبرات متراكمة، قادر على دعم المشاريع الإنتاجية الكبرى، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تسريع التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية ورؤية التحديث الاقتصادي.

لقد أثبت الأردن مجدداً أن قوة الاقتصادات لا تُقاس فقط بمعدلات النمو، وإنما أيضاً بقدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات والحفاظ على الاستقرار والثقة. وفي عالم تتزايد فيه حالة عدم اليقين وتتسارع فيه التحولات الاقتصادية والجيوسياسية، تبرز أهمية النموذج الأردني القائم على التوازن والمرونة والإصلاح المستمر.

وهذه هي الرسالة التي يبعثها الاقتصاد الأردني اليوم إلى الداخل والخارج على حد سواء: رسالة ثقة بقدرة الدولة ومؤسساتها على مواصلة مسيرة الإصلاح والتحديث، ورسالة تفاؤل بأن الأردن يمتلك المقومات اللازمة لتحويل الاستقرار إلى نمو مستدام، وتحويل التحديات إلى فرص، وبناء اقتصاد أكثر تنافسية وقدرة على خلق فرص العمل وتحقيق الازدهار.

الوطنية المنشودة، فإنها تكتسب أهمية خاصة إذا ما قورنت بالظروف الإقليمية الصعبة التي تمر بها المنطقة، والتي أثرت بشكل مباشر على العديد من الاقتصادات المجاورة. ومن هنا، فإن قدرة الأردن على الحفاظ على الاستقرار وتحقيق النمو في هذه البيئة المعقدة تمثل إنجازاً مهماً يستحق التقدير والبناء عليه خلال المرحلة المقبلة.

وفي هذا السياق، يبرز القطاع المصرفي الأردني كأحد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي وأحد الشركاء الرئيسيين في دعم مسيرة التنمية. فقد أثبت القطاع خلال السنوات الماضية قدرة عالية على التكيف مع المتغيرات، والحفاظ على مستويات قوية من السيولة والملاءة المالية، والاستمرار في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. كما لعب دوراً محورياً في دعم جهود الدولة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي وتمويل المشاريع الإنتاجية والاستثمارية، بما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

كما أن أهمية التقييمات الإيجابية الصادرة عن المؤسسات الدولية لا تقتصر على بعدها المعنوي، بل تنعكس بشكل مباشر على قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات، وتحسين شروط التمويل وخفض كلفته، وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وفتح آفاق أوسع للتعاون مع المؤسسات المالية والتنمية الدولية. فالثقة أصبحت اليوم أحد أهم الأصول الاقتصادية، وكلما ازدادت الثقة بالاقتصاد الوطني ازدادت قدرته على استقطاب رؤوس الأموال وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وفي الوقت ذاته، فإن المرحلة المقبلة تتطلب البناء على ما تحقق من إنجازات وعدم الاكتفاء بالمحافظة على الاستقرار، بل العمل على تحويل هذا الاستقرار إلى منصة انطلاق نحو معدلات نمو أعلى وأكثر استدامة وشمولاً. ويتطلب ذلك مواصلة الإصلاحات التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتطوير البنية التحتية، وتسريع التحول الرقمي، ورفع كفاءة الخدمات

التحول نحو نموذج المصرفية الرقمية أولاً: إعادة تشكيل مستقبل العمل المصرفي

الدكتور ماهر المحروق
مدير عام جمعية البنوك



التي تتطلب تفاعلاً مباشراً. ويختلف هذا النموذج عن مجرد إتاحة الخدمات إلكترونياً، إذ يتطلب إعادة تصميم العمليات والإجراءات والمنتجات من الأساس لتكون رقمية بالكامل، بدءاً من فتح الحسابات والتحقق من الهوية، وصولاً إلى منح التمويل وإدارة الاستثمارات وخدمات العملاء.

لقد ساهمت عدة عوامل في تسريع التحول نحو هذا النموذج. فمن جهة، أصبح العملاء أكثر اعتماداً على الهواتف الذكية والخدمات الرقمية في مختلف جوانب حياتهم اليومية، وأصبحوا يتوقعون الحصول على خدمات مصرفية فورية وعلى مدار الساعة. ومن جهة أخرى، أدت المنافسة المتزايدة من شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) والبنوك الرقمية الجديدة إلى دفع البنوك التقليدية لإعادة النظر في نماذج أعمالها وأساليب تقديم خدماتها.

وتشير التجارب العالمية إلى أن نموذج Digital-First Banking يحقق مجموعة من المزايا المهمة للبنوك والعملاء على حد سواء. فهو يتيح للبنوك

يشهد القطاع المصرفي العالمي تحولاً جوهرياً في نماذج أعماله، مدفوعاً بالتطورات المتسارعة في التكنولوجيا الرقمية، وتغير سلوك العملاء، وارتفاع توقعاتهم فيما يتعلق بالسرعة والسهولة والتجربة المصرفية المتكاملة. وفي ظل هذه التحولات، لم يعد التحول الرقمي مجرد خيار لتحسين الكفاءة التشغيلية، بل أصبح ركيزة استراتيجية لإعادة تصميم الخدمات المصرفية وطرق تقديمها. ومن هنا برز مفهوم Digital-First Banking كنموذج مصرفي جديد يضع القنوات الرقمية في صميم العلاقة بين البنك والعميل، مع تقليل الاعتماد على الفروع التقليدية والقنوات المادية.

ويقوم هذا النموذج على تقديم الخدمات المصرفية رقمياً كخيار أول وأساسي للعملاء، بحيث تصبح التطبيقات البنكية والمنصات الرقمية والمحافظ الإلكترونية والقنوات الذاتية هي الوسيلة الرئيسية للتعامل مع البنك، بينما يقتصر دور الفروع على الخدمات الاستشارية أو العمليات المتخصصة

بتحديث الأنظمة التقليدية القديمة، وضمان جودة البيانات، واستقطاب الكفاءات الرقمية المتخصصة، وتعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات. كما يتطلب هذا التحول استثمارات مستمرة في التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، إلى جانب تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية التي تواكب الابتكارات المتسارعة في القطاع المالي.

ومن المهم التأكيد على أن التحول نحو نموذج Digital-First Banking لا يعني إلغاء الفروع المصرفية، بل إعادة تعريف دورها ووظيفتها. فالفروع المستقبلية ستكون أقل عدداً وأكثر تخصصاً، وستركز على تقديم الاستشارات المالية والخدمات ذات القيمة المضافة، بينما ستنتقل معظم العمليات اليومية إلى القنوات الرقمية. وبذلك يتحول الفرع من مركز لتنفيذ المعاملات إلى مركز لبناء العلاقات وتقديم الحلول المالية المتقدمة.

إن مستقبل العمل المصرفي يتجه بوضوح نحو نموذج رقمي أكثر مرونة وذكاءً وتركيزاً على العميل. والبنوك التي تنجح في تبني هذا التحول بصورة استراتيجية وشاملة ستكون الأكثر قدرة على المنافسة والنمو في السنوات المقبلة. وفي هذا السياق، يمتلك القطاع المصرفي الأردني مقومات قوية تؤهله لمواصلة مسيرة التحول الرقمي، مستفيداً من البيئة التنظيمية الداعمة، والاستثمارات المتزايدة في التكنولوجيا، والكوادر البشرية المؤهلة، بما يعزز دوره في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي العالمي، لم يعد التحول نحو نموذج Digital-First Banking خياراً استراتيجياً يمكن تأجيله، بل أصبح ضرورة تنافسية تفرضها متطلبات المستقبل. وستكون البنوك الأكثر قدرة على توظيف التكنولوجيا ضمن رؤية مؤسسية متكاملة هي الأقدر على قيادة المرحلة المقبلة، ليس فقط من خلال تقديم خدمات أكثر كفاءة وابتكاراً، وإنما أيضاً عبر المساهمة في بناء اقتصاد رقمي أكثر إنتاجية وشمولاً واستدامة.

خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بالفروع والخدمات الورقية، وتحسين الكفاءة والإنتاجية، وزيادة القدرة على الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء. كما يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات في المناطق البعيدة أو الأقل خدمة مصرفياً. أما بالنسبة للعملاء، فإنه يوفر تجربة مصرفية أكثر سهولة وسرعة ومرونة، ويمنحهم القدرة على إدارة شؤونهم المالية في أي وقت ومن أي مكان.

وفي الأردن، يواكب القطاع المصرفي هذه التحولات بخطوات متسارعة. فقد أظهرت دراسة حديثة لجمعية البنوك في الأردن حول الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي أن البنوك الأردنية أنفقت نحو 221 مليون دينار أردني خلال عام 2025 على التكنولوجيا والتحول الرقمي، وهو ما يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والابتكار التكنولوجي.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية الرقمية، أظهرت الدراسة استمرار التوسع في استخدام القنوات الإلكترونية، حيث شكلت المعاملات المنفذة رقمياً نسبة 64.4% من إجمالي المعاملات خلال عام 2025، فيما ارتفع متوسط نسبة العملاء النشطين رقمياً إلى 54.4%. وهو ما يعكس تزايد اعتماد العملاء على التطبيقات البنكية والخدمات الرقمية في إدارة معاملاتهم المالية اليومية.

وتكشف نتائج الدراسة كذلك عن تطور ملحوظ في تبني التقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والأتمتة الذكية، حيث بدأت البنوك بتوظيف هذه التقنيات في مجالات متعددة مثل خدمة العملاء، وكشف الاحتيال، وتحليل المخاطر الائتمانية، والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للعملاء. ويؤدي ذلك إلى تحسين جودة الخدمات وتسريع اتخاذ القرار ورفع كفاءة إدارة المخاطر.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، فإن الانتقال الكامل إلى نموذج Digital-First Banking لا يخلو من التحديات. فالبنوك ما زالت تواجه تحديات تتعلق

البنك العربي الإسلامي الدولي نفهم احتياجاتك..نواكب تطلعاتك



البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iibank.com.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

موضوع العدد



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي في القطاع المصرفي

دراسة تحليلية لعام 2025

استكشاف واقع الاستثمار في التكنولوجيا، والتحول الرقمي،
والذكاء الاصطناعي وأفاق المستقبل



جمعية البنوك تصدر دراسة حول

الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي في القطاع المصرفي الأردني

◀ البنوك في الأردن تسرّع استثماراتها الرقمية وتستعد
لمرحلة الذكاء الاصطناعي

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة متخصصة بعنوان "الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي في القطاع المصرفي الأردني"، هدفت إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار التكنولوجي والتحول الرقمي في البنوك العاملة في المملكة، وقياس مستوى تبني الخدمات الرقمية والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، إلى جانب استعراض أبرز الاتجاهات والتحديات والأولويات المستقبلية التي تواجه القطاع المصرفي الأردني في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المالية عالمياً.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن تحول نوعي في مسيرة القطاع المصرفي الأردني، حيث لم تعد البنوك في مرحلة الاستعداد للتحول الرقمي أو اختبار تطبيقاته، بل انتقلت إلى مرحلة أكثر تقدماً تتمثل في توسيع نطاق الاستخدام وتعظيم العوائد المتحققة منه. فمع وصول حجم الاستثمارات التكنولوجية إلى نحو 221 مليون دينار، وارتفاع مستويات استخدام القنوات الرقمية، واتساع قاعدة

واعتمدت الدراسة على استبيان متخصص شمل 17 بنكاً عاملاً في الأردن، وتناولت مجموعة واسعة من المحاور، من أبرزها: استراتيجيات التحول الرقمي، حجم الإنفاق والاستثمار التكنولوجي، القنوات والخدمات المصرفية الرقمية، التكنولوجيا المالية، الذكاء الاصطناعي، إدارة البيانات، البنية التحتية التقنية، قياس العائد على الاستثمار التكنولوجي، وأبرز التحديات والأولويات المستقبلية.



الدراسة ومؤشراتها الرئيسية، التي تعكس حجم التحول الذي يشهده القطاع المصرفي الأردني، ومدى تقدمه في تبني التكنولوجيا والخدمات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

221 مليون دينار استثمارات البنوك في التكنولوجيا في عام 2025

أظهرت نتائج الدراسة أن إجمالي إنفاق البنوك العاملة في الأردن على التكنولوجيا والتحول الرقمي خلال عام 2025 بلغ نحو 221 مليون دينار أردني، مقارنة مع 216 مليون دينار تقريباً في عام 2024، وبنمو نسبته 2.5%.

ولا يقتصر هذا الإنفاق على تطوير التطبيقات والخدمات المصرفية الإلكترونية، بل يشمل استثمارات واسعة في البنية التحتية التقنية، والأنظمة المصرفية الأساسية، والأمن السيبراني، والقنوات الرقمية، وإدارة البيانات وتحليلها، إضافة إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة الداعمة للتحويل الرقمي.

وتعكس هذه الأرقام المكانة المتقدمة التي أصبحت تحتلها التكنولوجيا ضمن أولويات القطاع المصرفي الأردني، حيث باتت تمثل استثماراً استراتيجياً طويل الأجل يهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، ورفع القدرة التنافسية للبنوك في بيئة مالية تتسم بتسارع الابتكار والتغير التكنولوجي.

العملاء النشطين رقمياً، وتزايد تطبيقات الذكاء الاصطناعي والأتمتة، أصبحت التكنولوجيا جزءاً أصيلاً من نموذج العمل المصرفي وليست مجرد أداة داعمة له.

كما تؤكد النتائج أن البنوك العاملة في الأردن تمضي بخطوات متسارعة نحو بناء منظومة مصرفية حديثة تركز على التكنولوجيا والبيانات والابتكار، بما يعزز قدرتها على رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العملاء وتطوير الخدمات المالية. ورغم استمرار بعض التحديات المرتبطة بالأنظمة التقليدية وجودة البيانات واستقطاب الكفاءات الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني، فإن المؤشرات العامة تعكس مستوى متقدماً من الجاهزية والقدرة على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي العالمي.

وتشير الدراسة إلى أن السنوات المقبلة لن تقتصر على التوسع في استخدام التكنولوجيا داخل البنوك، بل ستشهد تحولاً أعمق في نموذج العمل المصرفي نفسه، بحيث تصبح البيانات والذكاء الاصطناعي والأتمتة محركات رئيسية للنمو والابتكار والقدرة التنافسية. وفي ضوء هذه التحولات، يواصل القطاع المصرفي الأردني ترسيخ مكانته كأحد أكثر القطاعات الاقتصادية تقدماً واستعداداً لمتطلبات الاقتصاد الرقمي، وشريكاً رئيسياً في دعم مسيرة التحديث الاقتصادي الرقمي في المملكة.

وفي هذا العدد، نستعرض أبرز نتائج

المستقبلي وتعزيز القدرة التنافسية وإدارة المخاطر وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

كما تشير هذه المؤشرات إلى انتقال مسؤولية التحول الرقمي من الإدارات الفنية والتشغيلية إلى مستويات صنع القرار الاستراتيجي، حيث أصبحت مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية العليا أكثر انخراطاً في متابعة المبادرات الرقمية وقياس أثرها وربطها بالأهداف المؤسسية طويلة الأجل.

ويعد هذا التحول في النظرة إلى الرقمنة أحد أبرز مؤشرات النضج الرقمي في القطاع المصرفي الأردني، ويعكس قناعة متزايدة بأن نجاح البنوك في المستقبل سيكون مرتبطاً بقدرتها على توظيف التكنولوجيا والبيانات والابتكار ضمن رؤية استراتيجية متكاملة.

أين تذهب الاستثمارات التكنولوجية؟

لا تقتصر أهمية الاستثمار التكنولوجي على حجمه فحسب، بل تمتد إلى طبيعة المجالات التي يتم توجيه هذه الاستثمارات إليها، باعتبارها مؤشراً على أولويات البنوك ومرحلة النضج الرقمي التي وصلت إليها.

وتظهر نتائج الدراسة أن الجزء الأكبر من الإنفاق التكنولوجي يتركز في بناء وتعزيز الأسس الرقمية التي تقوم عليها عملية التحول الرقمي. فقد استحوذت

كما بلغ متوسط الإنفاق التكنولوجي نحو 8.5% من إجمالي الإيرادات و15.1% من إجمالي المصاريف، وهي مستويات تتوافق مع الاتجاهات العالمية السائدة في العديد من الأسواق المصرفية المتقدمة، بما يعكس التزام البنوك في الأردن بمواصلة الاستثمار في التكنولوجيا باعتبارها أحد أهم محركات النمو والاستدامة خلال المرحلة المقبلة.

التحول الرقمي أصبح أولوية استراتيجية على مستوى مجالس الإدارات

أظهرت نتائج الدراسة أن التحول الرقمي لم يعد يقتصر على تطوير الأنظمة والتطبيقات أو تحديث البنية التحتية التقنية، بل أصبح جزءاً أساسياً من التوجه الاستراتيجي للبنوك ومنظومة الحوكمة المؤسسية فيها.

فقد بينت النتائج أن 70.6% من البنوك لديها استراتيجيات تحول رقمي معتمدة من مجالس الإدارات ومصحوبة بمؤشرات أداء واضحة، فيما أفادت 23.5% من البنوك بأن استراتيجياتها الرقمية ما تزال قيد الإعداد، بينما بلغت نسبة البنوك التي لا تمتلك استراتيجية تحول رقمي حالياً 5.9% فقط.

وتعكس هذه النتائج إدراكاً متزايداً لدى البنوك بأن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة لتحسين العمليات أو تطوير الخدمات، بل أصبحت أحد المحركات الرئيسية للنمو



المجالات، إلا أنها تمثل مؤشراً مهماً على بداية انتقال البنوك نحو المرحلة التالية من التحول الرقمي، والتي تقوم على الاستفادة من البيانات والذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار وتحسين الخدمات وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وتشير هذه النتائج بصورة عامة إلى أن البنوك في الأردن ما تزال تركز على استكمال بناء الأسس التقنية وتعزيز البنية الرقمية الداعمة للتحول، بالتوازي مع التوسع التدريجي في الاستثمار في التقنيات الأكثر تقدماً، وفي مقدمتها البيانات والذكاء الاصطناعي، وهي المجالات التي يتوقع أن تستحوذ على حصة متزايدة من الإنفاق خلال السنوات المقبلة.

من بناء البنية التحتية إلى تشغيل المنظومة الرقمية

تكشف نتائج الدراسة عن تحول مهم في طبيعة الإنفاق التكنولوجي لدى البنوك العاملة في الأردن، يعكس انتقال عدد متزايد منها من مرحلة بناء القدرات الرقمية إلى مرحلة تشغيلها وتعظيم الاستفادة منها.

ففي عام 2024 شكّل الإنفاق الرأسمالي (CAPEX) نحو 48.1% من إجمالي الإنفاق التكنولوجي، مقابل 51.9% للإنفاق التشغيلي (OPEX). أما في عام 2025 فقد ارتفعت حصة الإنفاق التشغيلي إلى 53.5% مقابل تراجع حصة الإنفاق

البنية التحتية التقنية، بما تشمل من أجهزة وشبكات ومراكز بيانات وحلول تقنية أساسية، على الحصة الأكبر من الإنفاق التكنولوجي بنسبة 24%، وهو ما يعكس استمرار البنوك في تطوير البيئة التقنية اللازمة لدعم النمو الرقمي المستقبلي.

وجاءت الأنظمة المصرفية الأساسية والمؤسسية في المرتبة الثانية بنسبة 21.9% من إجمالي الإنفاق، بما يؤكد استمرار البنوك في تحديث الأنظمة المركزية التي تشكل العمود الفقري للعمليات المصرفية والخدمات المقدمة للعملاء.

أما القنوات الرقمية، بما في ذلك تطبيقات الهاتف البنكي والخدمات الإلكترونية وأتمتة الفروع، فقد استحوذت على 17.7% من الإنفاق، وهو ما يعكس استمرار التركيز على تحسين تجربة العملاء وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية.

كما خصصت البنوك نحو 14.8% من إنفاقها التكنولوجي لمجال الأمن السيبراني، وهي نسبة مرتفعة نسبياً تعكس تنامي الوعي بالمخاطر السيبرانية وأهمية حماية الأنظمة والبيانات في ظل التوسع المتسارع في الخدمات الرقمية.

وفي المقابل، بلغت حصة البيانات والتحليلات نحو 8% من إجمالي الإنفاق التكنولوجي، فيما بلغت حصة الذكاء الاصطناعي نحو 3.5%. ورغم أن هذه النسبة ما تزال محدودة مقارنة ببقية

دعم النمو والابتكار وتحقيق الكفاءة التشغيلية .

العملاء يقودون التحول الرقمي: المعاملات الرقمية والعملاء النشطون رقمياً

لم يعد نجاح التحول الرقمي يقاس بعدد التطبيقات أو الخدمات الإلكترونية التي توفرها البنوك، بل بمدى اعتماد العملاء عليها واستخدامها بصورة منتظمة في حياتهم اليومية. ومن هذا المنطلق، تمثل مؤشرات المعاملات الرقمية والعملاء النشطين رقمياً أحد أهم المقاييس التي تعكس مستوى النضج الرقمي الحقيقي في القطاع المصرفي.

وأظهرت نتائج الدراسة ارتفاع متوسط نسبة المعاملات المنفذة عبر القنوات الرقمية من 59.1% خلال عام 2024 إلى 64.4% خلال عام 2025، وهو ما يعكس تسارع اعتماد العملاء على التطبيقات البنكية والخدمات الإلكترونية في تنفيذ معاملاتهم المصرفية اليومية.

كما بينت النتائج أن خمسة بنوك أصبحت تنفذ أكثر من 90% من معاملاتها عبر القنوات الرقمية، فيما سجلت أربعة بنوك أخرى نسباً تراوحت بين 80% و90%، الأمر الذي يعني أن أكثر من نصف البنوك العاملة في المملكة وصلت إلى مستويات متقدمة من الرقمنة تقترب من أفضل الممارسات السائدة في

الرأسمالي إلى 46.5%.

ورغم أن هذا التغير يبدو محدوداً من الناحية الرقمية، إلا أنه يحمل دلالات استراتيجية مهمة، إذ يشير إلى أن العديد من البنوك أنجزت جانباً كبيراً من استثماراتها الأساسية في البنية التحتية والأنظمة والمنصات الرقمية، وبدأت تنتقل تدريجياً إلى مرحلة تشغيل هذه المنظومات وتطويرها وتحسين أدائها بصورة مستمرة.

كما يعكس هذا التحول التوسع المتزايد في نماذج التشغيل الحديثة، بما في ذلك الخدمات السحابية، والحلول القائمة على الاشتراكات الرقمية، وخدمات البرمجيات، والتي تعتمد بصورة أكبر على النفقات التشغيلية مقارنة بالنفقات الرأسمالية التقليدية.

وتعد هذه المؤشرات من السمات المميزة للمؤسسات التي بلغت مستويات أكثر تقدماً من النضج الرقمي، حيث يصبح التركيز منصّباً على تحقيق القيمة المضافة من الأنظمة والتطبيقات القائمة، وتحسين تجربة العملاء، وتطوير الخدمات الرقمية، والاستفادة من البيانات والذكاء الاصطناعي، بدلاً من التركيز فقط على إنشاء البنية التحتية التقنية.

وبالتالي، فإن التحول في هيكل الإنفاق التكنولوجي يمثل مؤشراً على انتقال القطاع المصرفي الأردني تدريجياً من مرحلة تأسيس القدرات الرقمية إلى مرحلة توظيفها بصورة أوسع في

تحولاً رقمياً على مستوى البنية التحتية والخدمات فقط، بل على مستوى سلوك العملاء أنفسهم، وهو ما يمثل الأساس الحقيقي لبناء نماذج أعمال مصرفية أكثر اعتماداً على البيانات والتحليلات الرقمية والخدمات الذكية خلال السنوات المقبلة.

كما تؤكد النتائج أن الاستثمارات الكبيرة التي ضختها البنوك خلال السنوات الماضية في تطوير التطبيقات والقنوات الرقمية بدأت تؤتي ثمارها بصورة واضحة، سواء من خلال رفع معدلات الاستخدام، أو تحسين تجربة العملاء، أو تعزيز الكفاءة التشغيلية، الأمر الذي يعزز قدرة القطاع المصرفي الأردني على مواصلة التحول نحو نموذج مصرفي رقمي متكامل.

التحول الرقمي يعيد رسم دور الفروع المصرفية

من أبرز النتائج التي كشفت عنها الدراسة أن 58.8% من البنوك قامت خلال عامي 2024 و2025 بإغلاق أو تقليص بعض الفروع نتيجة التوسع في استخدام القنوات الرقمية وارتفاع اعتماد العملاء على الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ورغم أن هذه النتيجة قد توهي للوهلة الأولى بتراجع أهمية الفروع المصرفية، إلا أن الواقع يشير إلى تحول أعمق يتمثل في إعادة تعريف دور الفروع وليس الاستغناء عنها. فمع انتقال جزء كبير من المعاملات اليومية إلى القنوات الرقمية، بدأت البنوك بإعادة النظر في

العديد من الأسواق المصرفية المتقدمة.

ولا تعكس هذه المؤشرات نجاح البنوك في تطوير القنوات الرقمية فحسب، بل تعكس أيضاً تغيراً جوهرياً في سلوك العملاء وتفضيلاتهم. فقد أصبح الهاتف الذكي بالنسبة لشريحة واسعة من العملاء نقطة الاتصال الرئيسية مع البنك، وأصبحت الخدمات المصرفية متاحة على مدار الساعة دون الحاجة إلى زيارة الفروع إلا في حالات محدودة تتطلب استشارات أو خدمات متخصصة.

وفي السياق ذاته، ارتفع متوسط نسبة العملاء النشطين رقمياً من 52.1% عام 2024 إلى 54.4% عام 2025، وهو ما يشير إلى توسع مستمر في قاعدة العملاء الذين يعتمدون بصورة منتظمة على القنوات والخدمات الرقمية.

وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة لأنها تعكس انتقال البنوك من مرحلة توفير الخدمات الرقمية إلى مرحلة تحقيق الاستخدام الفعلي لها، وهو ما يمثل الهدف النهائي لأي استراتيجية للتحول الرقمي. كما أظهرت النتائج أن أكثر من نصف البنوك المشاركة سجلت نسباً تراوحت بين 60% و90% من العملاء النشطين رقمياً، بما يعكس ارتفاع مستويات التفاعل مع التطبيقات والخدمات الإلكترونية.

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن القطاع المصرفي الأردني لم يعد يشهد

على التكنولوجيا وأكثر تركيزاً على احتياجات العملاء المتغيرة.

التحول الرقمي يعيد تشكيل الوظائف ولا يلغيها

يشير التوسع في الأتمتة والذكاء الاصطناعي تساؤلات متزايدة حول مستقبل الوظائف في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويُعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات التي تتأثر بهذه النقاشات نظراً لاعتماده المتزايد على التكنولوجيا والقنوات الرقمية.

إلا أن نتائج الدراسة تقدم صورة مختلفة إلى حد كبير، حيث أظهرت أن 71% من البنوك أفادت بأن مشاريع التحول الرقمي لم تؤدِ إلى تخفيض أعداد العاملين لديها، بل ساهمت بصورة رئيسية في إعادة توزيع الكوادر البشرية وتطوير مهاراتها وتأهيلها للقيام بأدوار جديدة تتناسب مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة.

كما بينت النتائج أن حالات تخفيض العمالة التي سجلتها بعض البنوك كانت محدودة نسبياً واقتصرت في معظمها على نسب طفيفة لا تتجاوز 5% أو 10%، الأمر الذي يؤكد أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي الأردني لا يستهدف الاستغناء عن العنصر البشري بقدر ما يستهدف رفع كفاءة العمل وتحسين الإنتاجية وتطوير نماذج التشغيل.

وتعكس هذه النتائج تحولاً مهماً في طبيعة الوظائف المصرفية، حيث

طبيعة الخدمات التي تقدمها الفروع وآلية توزيعها الجغرافي.

فلم تعد الفروع مخصصة بالدرجة الأولى لتنفيذ العمليات الروتينية مثل التحويلات والاستفسارات ودفع الفواتير، بل أصبحت تتجه بصورة متزايدة نحو تقديم الخدمات الاستشارية والمتخصصة، بما في ذلك تمويل الشركات، وإدارة الثروات، والخدمات الاستثمارية، والاستشارات المالية، وغيرها من الخدمات التي تتطلب تفاعلاً مباشراً مع العملاء.

كما تتيح الرقمنة للبنوك إعادة هيكلة شبكات الفروع بصورة أكثر كفاءة، من خلال توجيه الموارد نحو المواقع والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، وتقليل الاعتماد على الفروع التقليدية التي تراجعت الحاجة إليها نتيجة توسع الخدمات الرقمية.

وتنسجم هذه التحولات مع الاتجاهات العالمية في الصناعة المصرفية، حيث أصبحت الفروع جزءاً من تجربة مصرفية متعددة القنوات (Omnichannel Banking)، تتكامل فيها القنوات الرقمية والفروع التقليدية لتقديم تجربة أكثر مرونة وسلاسة للعملاء.

ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه خلال السنوات المقبلة، بحيث يتراجع دور الفروع كمراكز لتنفيذ المعاملات اليومية، مقابل تعاظم دورها كمراكز استشارية وخدمية متخصصة، بما يعكس التحول التدريجي نحو نموذج مصرفي أكثر اعتماداً

وتعزيز إنتاجيتهم، وليس استبدالهم.

من المنافسة إلى الشراكة: البنوك وشركات التكنولوجيا المالية

تشير نتائج الدراسة إلى أن القطاع المصرفي الأردني يشهد توسعاً تدريجياً في التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech)، في إطار توجه عالمي متسارع نحو بناء منظومات مالية أكثر ابتكاراً وانفتاحاً وتكاملاً.

فبعد أن كانت شركات التكنولوجيا المالية تُنظر إليها في السابق باعتبارها منافساً محتملاً للمؤسسات المالية التقليدية، أصبحت اليوم شريكاً استراتيجياً يسهم في تطوير الخدمات المالية وتسريع الابتكار وتحسين تجربة العملاء وتعزيز الشمول المالي.

وتظهر نتائج الدراسة أن البنوك العاملة في الأردن تتجه بصورة متزايدة نحو الاستفادة من الحلول والتقنيات التي طورها شركات التكنولوجيا المالية، خاصة في مجالات المدفوعات الرقمية، والإقراض الرقمي، والخدمات المصرفية المفتوحة، والتحقق الرقمي من الهوية، والتوقيع الإلكتروني، وأتمتة العمليات، والحلول المالية المبتكرة.

وتوفر هذه الشراكات للبنوك فرصة الاستفادة من مرونة وسرعة الابتكار التي تتميز بها شركات التكنولوجيا المالية، في الوقت الذي تستفيد فيه تلك الشركات من الخبرات المصرفية العريقة، والبنية

تتراجع تدريجياً الحاجة إلى بعض الأعمال الروتينية والمتكررة التي أصبحت تنفذ بصورة آلية، مقابل تزايد الطلب على وظائف جديدة ومتخصصة في مجالات تحليل البيانات، والأمن السيبراني، وإدارة المنتجات الرقمية، وتجربة العملاء، والذكاء الاصطناعي، وإدارة المخاطر الرقمية.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن العديد من البنوك فضلت الاستثمار في التدريب وإعادة التأهيل المهني (Reskilling & Upskilling) لتمكين موظفيها من التكيف مع المتغيرات التكنولوجية المتسارعة، بدلاً من الاعتماد على تخفيض أعداد العاملين كوسيلة لتحقيق الكفاءة التشغيلية.

وتتوافق هذه النتائج مع الاتجاهات العالمية التي تشير إلى أن التحول الرقمي لا يؤدي بالضرورة إلى تقليص فرص العمل، وإنما إلى إعادة تشكيلها وتغيير المهارات المطلوبة لها. ولذلك فإن التحدي الحقيقي أمام القطاع المصرفي خلال السنوات المقبلة لن يتمثل في إدارة فائض العمالة، بقدر ما سيتمثل في توفير الكفاءات الرقمية المتخصصة القادرة على قيادة المرحلة المقبلة من التطور المصرفي.

وبذلك تؤكد الدراسة أن رأس المال البشري سيبقى أحد أهم عناصر النجاح في القطاع المصرفي، وأن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي سيعملان بصورة متزايدة على دعم قدرات الموظفين

والتحليلات التنبؤية، وتقييم المخاطر الائتمانية، وخدمة العملاء عبر المساعدات الذكية، وتعزيز الأمن السيبراني، وأتمتة العمليات والإجراءات التشغيلية.

ورغم أن الإنفاق على الذكاء الاصطناعي لا يزال يمثل نسبة محدودة من إجمالي الإنفاق التكنولوجي في البنوك، إلا أن المؤشرات الحالية تؤكد أن هذا المجال مرشح لتحقيق أعلى معدلات النمو خلال السنوات المقبلة، مع تزايد الإدراك للدور الذي يمكن أن تؤديه هذه التقنيات في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتسريع اتخاذ القرار، وتعزيز تجربة العملاء، ورفع مستويات الإنتاجية.

كما بدأت بعض البنوك في تطوير أطر وسياسات حوكمة خاصة بالذكاء الاصطناعي لضمان الاستخدام المسؤول والأمن لهذه التقنيات، وخاصة في التطبيقات المرتبطة بالقرارات الائتمانية، وحماية البيانات، وإدارة المخاطر، والامتثال للمتطلبات التنظيمية والرقابية.

ولا يقتصر تأثير الذكاء الاصطناعي على تحسين العمليات القائمة، بل يمتد إلى إعادة تصميم العديد من الأنشطة المصرفية بصورة جذرية. فمن المتوقع أن تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي والتحليلات المتقدمة في تطوير منتجات وخدمات أكثر تخصيصاً للعملاء، وتحسين إدارة المحافظ والمخاطر، وتعزيز قدرات التنبؤ واتخاذ القرار، ورفع مستويات الكفاءة التشغيلية بصورة غير مسبوقة.

المؤسسية الراسخة، والقاعدة الواسعة من العملاء، والإطار الرقابي والتنظيمي الذي تعمل ضمنه البنوك.

كما تسهم هذه الشراكات في تسريع تطوير المنتجات والخدمات الجديدة، وتقليل كلف الابتكار، ورفع سرعة الوصول إلى السوق، مقارنة بتطوير جميع الحلول التقنية داخلياً.

وتنسجم هذه التطورات مع الاتجاهات العالمية التي تشهد توسعاً متزايداً في نماذج التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا الكبرى، بما يؤدي إلى ظهور منظومات مالية رقمية أكثر تكاملاً وقدرة على تلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء.

الذكاء الاصطناعي: من التجارب المحدودة إلى التحول المؤسسي الشامل

يُعد الذكاء الاصطناعي اليوم أحد أكثر التقنيات تأثيراً في مستقبل الصناعة المالية عالمياً، وتشير نتائج الدراسة إلى أن القطاع المصرفي الأردني بدأ بالفعل خطوات عملية نحو تبني هذه التقنية، وإن كانت معظم البنوك لا تزال في المراحل الأولى من رحلة التوسع والتطبيق المؤسسي الشامل.

وتظهر النتائج أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة حالياً تتركز في مجموعة من المجالات ذات الأولوية، أبرزها كشف الاحتيال والجرائم المالية،

أن يقدم نتائج فعالة دون بيانات دقيقة ومنظمة وذات جودة عالية.

وفي الاقتصاد الرقمي الحديث، أصبحت البيانات تمثل أحد أهم الأصول الاستراتيجية للمؤسسات المالية. فكل معاملة مصرفية، وكل تفاعل مع العميل، وكل نشاط رقمي يولد كميات هائلة من البيانات التي يمكن استخدامها لفهم سلوك العملاء وتحسين الخدمات وإدارة المخاطر وتطوير المنتجات.

هل بدأت البنوك تجني ثمار استثماراتها الرقمية؟

من أكثر الأسئلة التي تطرحها مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية عند مناقشة مشاريع التحول الرقمي: هل تحقق هذه الاستثمارات عائداً فعلياً؟ وهل تنعكس على الأداء المالي والتشغيلي للبنك؟

وتكتسب هذه التساؤلات أهمية خاصة في ظل الارتفاع المستمر في الإنفاق التكنولوجي، حيث لم تعد مشاريع التحول الرقمي مجرد مبادرات تطويرية محدودة، بل أصبحت استثمارات بمئات الملايين من الدنانير على مستوى القطاع المصرفي.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن البنوك في الأردن بدأت بالفعل تجني ثمار استثماراتها الرقمية بصورة متزايدة. فقد أفادت 71% من البنوك المشاركة بأنها حققت انخفاضاً في الكلف التشغيلية نتيجة مشاريع التحول الرقمي والأتمتة.

وتشير المعطيات الحالية إلى أن القطاع المصرفي الأردني يقف اليوم عند بداية مرحلة جديدة من التطور الرقمي، ينتقل فيها الذكاء الاصطناعي تدريجياً من كونه أداة داعمة لبعض الوظائف والعمليات إلى كونه عنصراً محورياً في نموذج العمل المصرفي نفسه.

وخلال السنوات القليلة المقبلة، من المرجح أن يشهد القطاع توسعاً ملحوظاً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ليس فقط في المجالات التشغيلية، وإنما أيضاً في مجالات التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، وخدمة العملاء، وتطوير المنتجات، وتحليل الأسواق، بما يعزز قدرة البنوك الأردنية على المنافسة في بيئة مالية عالمية تتسارع فيها وتيرة الابتكار التكنولوجي بصورة غير مسبوقة.

البيانات أصبحت الأصل الاستراتيجي الأهم

تشير نتائج الدراسة إلى أن البنوك في الأردن بدأت تولي اهتماماً متزايداً بإدارة البيانات وتحليلها، إلا أن جودة البيانات ما تزال تمثل أحد أبرز التحديات أمام العديد من المؤسسات.

ومع تطور الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، ستزداد أهمية الاستثمار في حوكمة البيانات وجودتها وتكاملها باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه جميع مبادرات التحول الرقمي المستقبلية. فالذكاء الاصطناعي لا يمكن

للتحول الرقمي، حيث تسبق الاستثمارات الضخمة في الأنظمة والبنية التحتية والتدريب مرحلة جني العوائد.

وتتوافق هذه النتائج مع التجارب العالمية التي تشير إلى أن العائد الكامل على الاستثمار الرقمي يظهر عادة بعد عدة سنوات من التنفيذ، خصوصاً في المشاريع المرتبطة بتحديث الأنظمة الأساسية والذكاء الاصطناعي والتحول المؤسسي الشامل.

التحديات المتبقية: ما الذي يعيق الوصول إلى التحول الرقمي الكامل؟

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه القطاع المصرفي الأردني في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي، فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن رحلة التحول ما تزال تواجه مجموعة من التحديات التي تتطلب استثمارات وجهوداً مستمرة خلال السنوات المقبلة.

وقد تصدرت الأنظمة التقليدية القديمة (Legacy Systems) قائمة التحديات التي تواجه البنوك، حيث أشارت نسبة كبيرة من البنوك إلى أن بعض الأنظمة التي تم تطويرها قبل سنوات طويلة لم تعد قادرة على مواكبة متطلبات البيئة الرقمية الحديثة بالمرونة والسرعة المطلوبة. وتكمن المشكلة الرئيسية في أن تحديث هذه الأنظمة أو استبدالها يمثل عملية معقدة ومكلفة، وتتطلب إدارة دقيقة للمخاطر لضمان استمرارية الأعمال

وتوزعت هذه الوفورات بين انخفاضات محدودة لدى بعض البنوك، ووفورات أكبر لدى بنوك أخرى وصلت إلى ما بين 10% و25% من الكلف التشغيلية المرتبطة ببعض العمليات والخدمات. وتعكس هذه النتائج انتقال عدد متزايد من البنوك من مرحلة الاستثمار والبناء إلى مرحلة تحقيق المنافع والعوائد التشغيلية.

ومن المهم الإشارة إلى أن الوفورات الناتجة عن التحول الرقمي لا تقتصر على تخفيض النفقات المباشرة، بل تشمل أيضاً مجموعة واسعة من المكاسب غير المباشرة، من أبرزها تسريع إنجاز المعاملات، وتحسين جودة الخدمة، وتقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز الامتثال والرقابة، ورفع مستويات رضا العملاء.

كما أظهرت نتائج التحليل التقاطعي في الدراسة أن نحو 75% من البنوك التي حققت وفورات تشغيلية لم تلجأ إلى تخفيض أعداد الموظفين، وإنما اعتمدت على إعادة تصميم العمليات وأتمتة الإجراءات وإعادة توزيع الكوادر البشرية.

وهذه النتيجة بالغة الأهمية، لأنها تؤكد أن القيمة الحقيقية للتحول الرقمي لا تكمن في تقليص الموارد البشرية، وإنما في رفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

وفي المقابل، أشارت بعض البنوك إلى عدم تحقق وفورات مباشرة حتى الآن، أو إلى ارتفاع مؤقت في النفقات التشغيلية، وهو أمر طبيعي في المراحل الأولى



مؤقتاً يمكن الانتهاء منه خلال فترة زمنية محدودة، بل هو عملية مستمرة تتطلب التحديث والتطوير والاستثمار بصورة دائمة لمواكبة التطورات المتسارعة في التكنولوجيا وتوقعات العملاء والبيئة التنافسية.

وفي المقابل، فإن طبيعة هذه التحديات تعكس أيضاً مستوى التقدم الذي وصل إليه القطاع المصرفي الأردني؛ فمعظمها يرتبط بمرحلة التوسع وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيا، وليس بمرحلة تبنيها أو إدخالها لأول مرة. وهو ما يؤكد أن البنوك الأردنية تجاوزت إلى حد كبير مرحلة التحول الرقمي الأساسية، وأصبحت تركز بصورة متزايدة على تحقيق مستويات أعلى من النضج الرقمي والابتكار المؤسسي.

الأولويات المستقبلية: نحو مرحلة جديدة من التحول المصرفي الرقمي

تكشف نتائج الدراسة أن أولويات البنوك العاملة في الأردن خلال المرحلة المقبلة أصبحت أكثر وضوحاً وتركيزاً مقارنة بالسنوات السابقة. فبعد أن انصب الاهتمام خلال المراحل الأولى من التحول الرقمي على تطوير القنوات الإلكترونية وتحديث الأنظمة الأساسية وبناء البنية التحتية التقنية، بدأت البنوك تتجه نحو الاستثمار في التقنيات والمجالات القادرة على إحداث أثر أكبر في الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء والقدرة التنافسية.

وعدم التأثير على الخدمات المقدمة للعملاء.

وجاءت جودة البيانات وإدارتها في المرتبة الثانية بين أبرز التحديات، وهو أمر يكتسب أهمية متزايدة في ظل الاعتماد المتنامي على التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي. فكلما ازدادت أهمية البيانات في دعم القرارات وتطوير الخدمات، أصبحت الحاجة أكبر إلى ضمان دقتها وتكاملها وجودتها.

كما برزت ندرة الكفاءات الرقمية المتخصصة كأحد التحديات الرئيسية أمام العديد من البنوك، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، وهندسة البرمجيات. وتزداد حدة هذا التحدي في ظل المنافسة العالمية المتصاعدة على استقطاب هذه الكفاءات والاحتفاظ بها.

إلى جانب ذلك، أشارت الدراسة إلى مجموعة من التحديات الأخرى التي لا تقل أهمية، من أبرزها ارتفاع كلف الاستثمار التكنولوجي، وتعزيز مستويات الأمن السيبراني في مواجهة التهديدات الرقمية المتزايدة، وقياس العائد على الاستثمارات الرقمية، وبعض الجوانب التنظيمية والرقابية المرتبطة بالتقنيات الحديثة، فضلاً عن التحديات المتعلقة بالحوسبة السحابية وإدارة البيانات العابرة للحدود.

وتعكس هذه النتائج حقيقة أساسية مفادها أن التحول الرقمي ليس مشروعاً

المدمجة (Embedded Finance)، وهي مجالات مرشحة لإعادة تشكيل طبيعة الخدمات المالية وطريقة تقديمها خلال السنوات المقبلة.

وتعكس هذه الأولويات انتقال القطاع المصرفي الأردني إلى مرحلة أكثر تقدماً من النضج الرقمي، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على رقمنة الخدمات والعمليات، بل أصبح موجهاً نحو توظيف التكنولوجيا والبيانات والذكاء الاصطناعي لإعادة تصميم نماذج الأعمال المصرفية وتعزيز القدرة على الابتكار وتحقيق قيمة مضافة مستدامة للعملاء والاقتصاد الوطني.

القطاع المصرفي الأردني 2030: من الرقمنة إلى المصرف الذكي

إذا كانت نتائج الدراسة تعكس واقع القطاع المصرفي الأردني في عام 2025، فإنها تقدم في الوقت نفسه مؤشرات واضحة حول ملامح المرحلة المقبلة واتجاهات التطور حتى نهاية العقد الحالي.

فالمؤشرات الحالية تؤكد أن القطاع المصرفي الأردني تجاوز إلى حد كبير مرحلة التحول الرقمي الأساسية التي ركزت على تطوير القنوات الإلكترونية وتحديث الأنظمة والخدمات الرقمية، ليدخل تدريجياً مرحلة أكثر تقدماً تقوم على توظيف البيانات والذكاء الاصطناعي والأتمتة في إعادة تصميم نماذج الأعمال المصرفية وتعزيز الكفاءة والابتكار.

ومن المتوقع أن تشهد السنوات

ويأتي الأمن السيبراني في مقدمة هذه الأولويات، في ظل التوسع المتسارع في الخدمات الرقمية والاعتماد المتزايد على البيانات والتقنيات الحديثة. فكلما ازدادت الرقمنة، ازدادت أهمية حماية الأنظمة والبيانات وتعزيز القدرة على مواجهة التهديدات والهجمات السيبرانية المتطورة.

كما يحتل الذكاء الاصطناعي موقعاً متقدماً ضمن أجندة البنوك المستقبلية، سواء في مجالات خدمة العملاء، أو إدارة المخاطر، أو كشف الاحتيال، أو التحليلات التنبؤية، أو أتمتة العمليات. وتشير المؤشرات إلى أن السنوات المقبلة ستشهد انتقال الذكاء الاصطناعي من مرحلة التطبيقات المحدودة إلى مرحلة التبنى المؤسسي الواسع، بما يجعله أحد أهم محركات التطور والابتكار في القطاع المصرفي.

وتبرز أتمتة العمليات كأحد المحاور الرئيسية الأخرى للمرحلة المقبلة، حيث تسعى البنوك إلى إعادة تصميم العمليات التشغيلية وتبسيط الإجراءات ورفع مستويات الكفاءة والإنتاجية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات وتسريع إنجاز المعاملات وخفض الكلف التشغيلية.

كما يتوقع أن يتزايد الاهتمام بمجموعة من المجالات الاستراتيجية الأخرى، من بينها الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking)، والتحليلات المتقدمة والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والهوية الرقمية، والخدمات المصرفية

يقل أهمية عن الاستثمار في التكنولوجيا نفسها.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن مستقبل المنافسة في القطاع المصرفي لن يعتمد فقط على حجم رأس المال أو شبكة الفروع أو تنوع المنتجات، بل سيعتمد بصورة متزايدة على القدرة على توظيف التكنولوجيا والبيانات والابتكار والذكاء الاصطناعي في خلق قيمة مضافة للعملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق النمو المستدام.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن القطاع المصرفي الأردني يقف اليوم أمام مرحلة جديدة من التطور، ينتقل فيها من مفهوم "الرقمنة" إلى مفهوم "المصرف الذكي"، مستنداً إلى قاعدة قوية من الاستثمارات التكنولوجية والخبرات المؤسسية والكوادر البشرية والبنية التنظيمية المتطورة. وهو ما يعزز قدرته على مواصلة دوره كأحد أكثر القطاعات الاقتصادية تطوراً ومساهمة في دعم مسيرة التحديث الاقتصادي والرقمي في المملكة.

المقبلة ارتفاعاً متواصلاً في نسبة المعاملات الرقمية، بحيث تصبح غالبية الخدمات المصرفية اليومية رقمية بالكامل، مع تراجع الاعتماد على المعاملات الورقية والقنوات التقليدية. كما ستتطور التطبيقات البنكية لتصبح منصات مالية متكاملة تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية وغير المصرفية ضمن تجربة رقمية موحدة وأكثر تخصيصاً لاحتياجات العملاء.

وفي الوقت ذاته، ستلعب البيانات والذكاء الاصطناعي دوراً متزايد الأهمية في تطوير المنتجات والخدمات، وإدارة المخاطر، وتحليل احتياجات العملاء، واتخاذ القرارات، بما يعزز قدرة البنوك على تقديم خدمات أكثر كفاءة وسرعة ودقة.

كما ستواصل الفروع المصرفية تحولها التدريجي نحو مراكز استشارية وخدمية متخصصة، في حين ستشهد الوظائف المصرفية تطوراً متسارعاً نحو المهارات الرقمية والتحليلية والتقنية، الأمر الذي سيجعل الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير المهارات عاملاً لا





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار الجمعية



جمعية البنوك: وسام الاستقلال تكريم للقطاع المصرفي والعاملين فيه



وأشار السالم إلى أن قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني جاءت بفضل ما يتمتع به الأردن من استقرار سياسي وأمني في ظل القيادة الهاشمية. مؤكداً أن هذا الاستقرار شكّل أساساً للاستقرار المالي والاقتصادي، وأسهم في بناء قطاع مصرفي قوي يشكل ركيزة رئيسية لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، باسم خليل السالم، أن منح جلالة الملك عبدالله الثاني للجمعية وسام الاستقلال من الدرجة الأولى بمناسبة عيد الاستقلال الثمانين يُعد تكريماً للقطاع المصرفي الأردني وكافة العاملين فيه، وتقديراً لدور الجمعية الممتد لأكثر من 50 عاماً في تطوير العمل المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

جمعية البنوك في الأردن تصدر دراسة الأداء المقارن للبنوك العاملة في المملكة خلال عامي 2024 و2025



أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة
"الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال
عامي 2024 و2025".

وقد تضمنت الدراسة تلخيصاً شاملاً لمجمل
التطورات التي شهدتها البنوك العاملة في
المملكة خلال عام 2025 مقارنة بعام 2024، حيث
تناولت مؤشرات النشاط المصرفي والمتانة
المالية، إلى جانب مؤشرات كفاءة العمليات
والربحية، وفعالية استخدام الموارد المالية
في توليد الأرباح. كما اشتملت الدراسة على
مؤشرات تمويل الأفراد، ومؤشرات الانتشار
المصرفي، والعاملين في البنوك، بالإضافة إلى
تسليط الضوء على عدد من المؤشرات الجندرية
الخاصة بعملاء الأفراد.

وشهد هذا الإصدار تطويراً نوعياً في محتوى
الدراسة، من خلال توسيع نطاق المؤشرات
والتحليلات الواردة فيها، وإضافة تصنيفات
تفصيلية لإجمالي التسهيلات الائتمانية بحسب
الجهات المستفيدة، بما يهدف إلى تقديم قراءة
أكثر شمولية لدور القطاع المصرفي في دعم
مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.

أبرز مؤشراتاته المالية، بما يوفر مرجعاً وتحليلاً
مفيداً لمختلف الجهات ذات العلاقة والمهتمين
بالشأن المصرفي.

لتحميل الدراسة عبر الرابط الآتي:

<https://abj.org.jo/ar?p=23815>

وتأمل الجمعية أن تسهم هذه الدراسة في
إلقاء مزيد من الضوء على أداء القطاع المصرفي
الأردني خلال عامي 2024 و2025، وأن تعكس

جمعية البنوك تطلق تقرير «الطريق نحو الاستدامة 2025» وتؤكد مواصلة دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

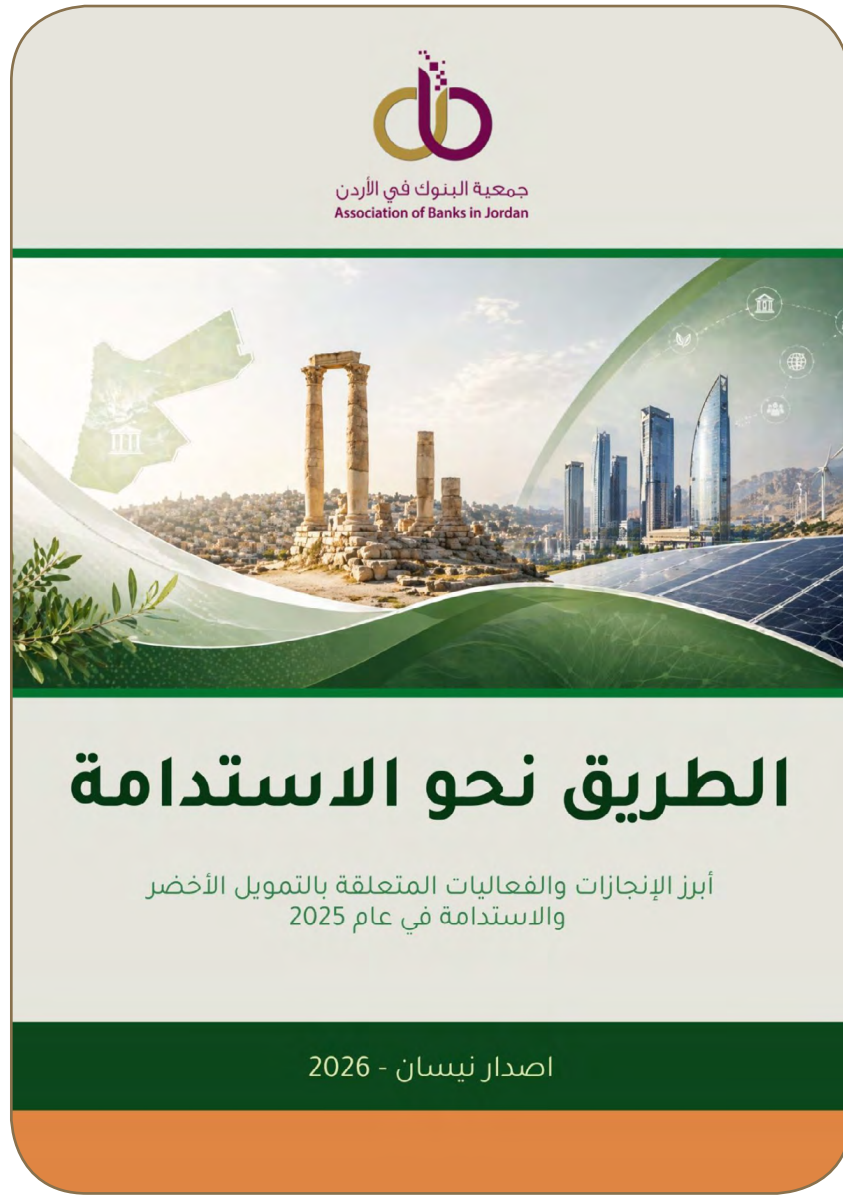
وأشار التقرير إلى أن الجمعية نفذت خلال عام 2025 ما مجموعه 12 برنامجاً وورشة تدريبية متخصصة استفاد منها نحو 200 مشارك، ليرتفع إجمالي عدد المشاركين في البرامج المرتبطة بالتمويل الأخضر والاستدامة خلال الفترة (2023-2025) إلى نحو 530 مشاركاً، بما يعكس تنامي اهتمام القطاع المصرفي بتعزيز جاهزيته للتحول المستدام. كما سلط التقرير الضوء على توسيع التعاون مع عدد من الشركاء الدوليين.

كما استعرض التقرير النسخة الثالثة من منتدى التمويل الأخضر «جريفن 2025»، الذي عقد برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، وبمشاركة واسعة من القيادات المصرفية والجهات الحكومية والمؤسسات الدولية، حيث ركز المنتدى على تطوير وتصميم المنتجات المالية الخضراء، وتعزيز الحوكمة والإفصاح والاستدامة، ودعم الشراكات الاستراتيجية والانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر.

وفي هذا السياق، أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، في تقديمه

أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي بعنوان «الطريق نحو الاستدامة 2025»، والذي يستعرض أبرز الإنجازات والفعاليات والمبادرات التي نفذتها الجمعية خلال عام 2025 في مجالات التمويل الأخضر والاستدامة، في إطار جهودها المستمرة لتعزيز جاهزية القطاع المصرفي الأردني للتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

ويبرز التقرير الدور المحوري الذي قامت به الجمعية في دعم البنوك الأعضاء من خلال برامج بناء القدرات، وتطوير المعرفة التطبيقية، وتعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، إلى جانب توسيع الشراكات مع الجهات المحلية والدولية، والمساهمة في تطوير الأطر التنظيمية الداعمة للتمويل الأخضر والاستدامة. كما استعرض التقرير أبرز المبادرات والبرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة التي نفذتها الجمعية بالتعاون مع شركائها، والتي ركزت على تطوير المنتجات المالية الخضراء، وإدارة مخاطر المناخ، والإفصاح والاستدامة، وتمويل التحول العادل.



بالتعاون مع البنوك الأعضاء والشركاء، بهدف ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي متقدم في مجالات التمويل الأخضر والاستدامة، وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواكبة المتطلبات الدولية والتحديات المستقبلية.

لتحميل التقرير باللغة العربية عبر الرابط:
<https://abj.org.jo/ar?p=23869>

لتحميل التقرير باللغة الانجليزية عبر الرابط:
<https://abj.org.jo/?p=23870>

للتقرير، أن القطاع المصرفي الأردني يواصل تعزيز دوره كشريك رئيسي في دعم التحول نحو الاستدامة، من خلال تطوير المنتجات والخدمات المالية الخضراء، وتعزيز إدارة مخاطر المناخ، وتوسيع برامج بناء القدرات والتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين، بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي واستراتيجية البنك المركزي الأردني للتمويل الأخضر.

وأضاف المحروق أن التقرير يعكس مساراً تراكمياً من العمل والتطوير الذي تقوده الجمعية

فاز السباق الفوز!

وفّر وتأهّل للربح
بجوائز حسابات التوفير

لعرفة المزيد، امسح رمز ال QR



تطبّق الشروط والأحكام

تسري الحملة حتى 2026-12-31

البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

أهلي



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير الاقتصادي الشهري



التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية

بلغ معدل البطالة للأردنيين 21.1% خلال الربع الأول من عام 2026 بانخفاض مقداره 0.2 نقطة مئوية عن الربع الأول من عام 2025 إذ بلغ حينها 21.3%. هذا وانخفض معدل البطالة للأردنيين 1.7 نقطة مئوية خلال الأربعة أعوام الماضية مقارنة مع نفس الربع عام 2022.

أما على صعيد الأسعار، بلغ معدل التضخم 1.65% خلال الثلث الأول من عام 2026 مقارنةً بذات الفترة من عام 2025، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 112.39 ليصل إلى 114.24.

وفيما يتعلق بأبرز المؤشرات العقارية، فقد بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال الثلث الأول من عام 2026 حوالي 1.984 مليار دينار بانخفاض نسبته 3.1% مقارنة بذات الفترة من عام 2025، كما شهد عدد معاملات البيع في المملكة انخفاضاً بنسبة 11.4% ليصل إلى حوالي 40 ألف معاملة.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فقد ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 2.5% بنهاية نيسان من عام 2026 مقارنةً بنهاية عام 2025 لتصل إلى 75.94 مليار دينار مقارنة مع 74.11 مليار دينار في نهاية عام 2025. كما ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 2.5% بنهاية شهر نيسان من عام 2026 لتصل إلى حوالي 36.97 مليار دينار، مقارنة مع 36.07 مليار دينار بنهاية عام 2025. وسجل كذلك إجمالي الودائع نمواً بنسبة 1.6% لتصل إلى حوالي 50.82 مليار دينار بنهاية نيسان 2026 مقارنة مع حوالي 50.02 مليار دينار في نهاية عام 2025. وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 6.6% لتبلغ 27.18 مليار دولار أمريكي في نهاية أيار من عام 2026، مقارنةً مع 25.50 مليار دولار في نهاية عام 2025.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة **3.0%** خلال الربع الرابع من عام **2025** مقارنة بـ **2.6%** خلال ذات الربع من عام **2024**. وذلك رغم آثار الحرب على غزة والمواجهة الإيرانية الإسرائيلية عام **2025**. أما على المستوى السنوي فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام **2025** نمواً بنسبة **2.8%** حيث بلغ **42.021** مليار دينار، مقارنة بـ **40.866** مليار دينار خلال عام **2024**.

وعلى المستوى القطاعي، أظهرت التقديرات الأولية بأن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت نمواً خلال الربع الرابع من عام **2025** مقارنة بالربع الرابع من عام **2024**. حيث حقق "قطاع الزراعة" أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة بلغت **7.0%**، تلاه "قطاع التعدين والمحاجر" بنسبة **6.9%**، ثم "قطاع الصناعة التحويلية" بنسبة بلغت **5.2%**، ويليه "قطاع إمدادات الكهرباء" الذي نما بنسبة بلغت **4.5%**.

الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (2023=100)

التغير النسبي (%)	2025	2024	2023	2022	2021	النشاط الاقتصادي
7.4%	2,262.9	2,106.3	1,975.0	1,851.6	1,783.0	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
3.2%	1,488.0	1,442.3	1,410.7	1,369.8	1,250.8	التعدين واستغلال المحاجر
5.1%	7,136.1	6,789.3	6,527.5	6,169.1	5,956.3	الصناعة التحويلية
4.8%	1,049.0	1,001.0	958.9	913.5	861.6	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
4.3%	271.3	260.1	247.4	230.2	222.4	إمدادات المياه: أنشطة المجاري، وإدارة الفضلات والمعالجة
1.4%	1,533.4	1,512.4	1,531.0	1,492.5	1,426.4	التشييد
2.6%	3,226.9	3,146.1	3,082.3	3,005.0	2,892.2	تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
3.8%	2,188.5	2,107.8	2,032.1	1,953.2	1,901.8	النقل والتخزين
2.1%	611.6	599.2	592.0	560.0	528.4	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
3.2%	1,229.0	1,190.5	1,167.4	1,114.1	1,044.9	المعلومات والاتصالات
2.8%	2,472.4	2,403.9	2,347.5	2,285.0	2,203.7	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
0.6%	5,086.8	5,056.6	4,971.9	4,905.2	4,848.9	الأنشطة العقارية
3.0%	413.9	401.7	392.2	373.0	368.3	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
2.8%	313.8	305.2	299.4	292.8	287.1	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
0.9%	3,470.5	3,438.6	3,415.9	3,395.7	3,286.2	الإدارة العامة والدفاع: الضمان الاجتماعي الاجتماعي
1.9%	2,488.1	2,440.8	2,409.1	2,350.2	2,297.6	التعليم
2.0%	1,452.2	1,423.7	1,388.0	1,288.6	1,295.4	أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
2.8%	210.4	204.7	199.9	184.5	151.2	الفنون والترفيه والترويج
2.6%	437.0	425.9	415.9	391.9	408.7	أنشطة الخدمات الأخرى
1.2%	213.8	211.3	212.9	209.6	214.3	أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل؛ وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص
3.0%	37,555.4	36,467.4	35,577.1	34,335.5	33,228.9	إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الاساسية
1.5%	4,465.9	4,398.8	4,270.5	4,303.1	4,376.8	صافي الضرائب على المنتجات
2.8%	42,021.3	40,866.2	39,847.7	38,638.7	37,605.7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة - للأعوام 2021 - 2025



* المصدر: البنك المركزي الأردني

- معدل البطالة

بلغ معدل البطالة للأردنيين **21.1%** خلال الربع الأول من عام **2026** بانخفاض مقداره **0.2** نقطة مئوية عن الربع الأول من عام **2025** إذ بلغ حينها **21.3%**. هذا وانخفض معدل البطالة للأردنيين **1.7** نقطة مئوية خلال الأربعة أعوام الماضية مقارنة مع نفس الربع عام **2022**.

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي
معدل البطالة	22.9%	22.0%	21.4%	21.3%	21.3%	21.1%	-0.2%

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة تدفقاً للداخل مقداره **1.436** مليار دينار خلال عام **2025** مقارنة مع **1.148** مليار دينار لعام **2024**، ليحقق بذلك نمواً نسبته **25.1%**.

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	441	683	1,424	1,148	1,436	25.1%

- حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين خلال كانون الثاني من عام **2026** بنسبة **11.9%**، مقارنة بذات الشهر من عام **2025**، لتصل إلى حوالي **265** مليون دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	كانون الثاني 2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي
حوالات العاملين (مليون دينار)	2,912.4	2,985.5	3,033.5	3,171.2	236.7	264.9	11.9%

- كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

ارتفع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 0.33% مقارنة بذات الفترة من عام 2025، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 2.67% وارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 0.05%، وارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء بنسبة 2.94%.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2018=100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	144.11	113.55	121.85	123.26	119.07	122.25	2.67
الصناعات التحويلية	86.06	84.16	84.54	85.53	84.40	84.44	0.05
الكهرباء	139.25	107.73	114.01	117.23	118.31	121.79	2.94
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	92.27	86.74	87.70	88.84	87.69	87.98	0.33

فيما انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 2.48% مقارنة بذات الفترة من عام 2025، وجاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة 1.3% وانخفاض الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة 2.93%، فيما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة 1.05%.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2018 = 100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	151.47	147.19	143.85	147.28	144.85	146.73	1.30
الصناعات التحويلية	138.47	107.25	106.51	105.42	106.52	103.40	-2.93
الكهرباء	184.81	87.09	89.44	89.95	89.88	90.82	1.05
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	141.72	107.75	107.12	106.32	107.21	104.55	-2.48



ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **1.65%** خلال الثلث الأول من عام **2026** مقارنةً بذات الفترة من عام **2025**. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **112.39** ليصل إلى **114.24**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

البند	2023	2024	2025	الثلث الأول 2025	الثلث الأول 2026	التغير النسبي %
الغذية والمشروبات غير الكحولية	106.75	108.31	109.74	109.97	111.44	1.33
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	107.52	111.89	123.24	123.24	128.14	3.98
الملابس والاحذية	96.00	95.15	95.80	95.09	95.76	0.70
المساكن	112.65	115.82	118.90	118.15	121.39	2.74
التجهيزات والمعدات المنزلية	107.00	107.21	107.77	107.67	107.68	0.01
الصحة	112.55	112.41	112.73	112.54	113.11	0.51
النقل	110.21	111.18	111.50	111.68	111.87	0.16
الاتصالات	103.70	104.06	105.59	104.08	106.72	2.54
الثقافة والترفيه	113.38	116.56	118.39	118.02	119.88	1.57
التعليم	107.93	109.31	111.51	110.64	113.69	2.75
المطاعم والفنادق	116.72	117.89	119.26	118.78	119.52	0.62
السلع والخدمات الأخرى	109.21	111.22	114.13	112.88	117.23	3.86
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	109.02	110.71	112.67	112.39	114.24	1.65
معدل التضخم	2.08%	1.56%	1.77%	1.97%	1.65%	-



ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال الثلث الأول من عام 2026 حوالي 1.984 مليار دينار بانخفاض نسبته 3.1% مقارنة بذات الفترة من عام 2025. كما شهد عدد معاملات البيع في المملكة انخفاضاً بنسبة 11.4% ليصل إلى حوالي 40 ألف معاملة.

هذا وانخفض عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة 9.7% لتبلغ 681 شقة وأرض خلال الثلث الأول من عام 2026 مقارنة بـ 754 شقة وأرض مباعة خلال ذات الفترة من عام 2025. كما انخفضت من حيث القيمة بنسبة 14.3% لتصل إلى 55.7 مليون دينار مقارنة بـ 65 مليون دينار لذات الفترة من عام 2025.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

البند	الثلث الأول 2025	الثلث الأول 2026	التغير النسبي %
حجم التداول	2,047.4	1,983.7	-3.1%
إيرادات دائرة الأراضي والمساحة	84.5	85.8	1.5%
عدد معاملات البيع في المملكة (ألف شقة وأرض)	44.8	39.7	-11.4%
عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين (أرض وشقة)	754	681	-9.7%
قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	65.0	55.7	-14.3%

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال الثلث الأول من عام 2026 (حسب الجنسية)

الجنسية	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
العراقية	24.0	43.1%
الفلسطينية	4.0	7.2%
الأمريكية	3.9	7.0%
السورية	3.8	6.8%
البريطانية	3.0	5.4%
جنسيات أخرى	17.0	30.5%
المجموع	55.7	100%

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 1.6% لتصل إلى 2,129 مليون دينار، فيما انخفضت قيمة المعاد تصديره بنسبة 7.1% لتصل إلى 561 مليون دينار. وعليه فإن قيمة الصادرات الكلية تكون قد بلغت 2,690 مليون دينار لتسجل انخفاضا طفيفا بنسبة 0.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2025. وكذلك انخفضت المستوردات بنسبة 2.9% لتصل إلى 4,597 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2026. وبذلك بلغ العجز في الميزان التجاري 1,907 مليون دينار وبانخفاض مقداره 128 مليون دينار أي بنسبة 6.3% مقارنة بنفس الفترة من 2025.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي %
الصادرات الوطنية	8,245	8,756	9,624	2,096	2,129	1.6
المعاد تصديره	667	854	959	604	561	-7.1
الصادرات الكلية	8,912	9,610	10,583	2,700	2,690	-0.4
المستوردات	18,288	19,095	20,528	4,735	4,597	-2.9
الميزان التجاري	-9,376	-9,485	-9,945	-2,035	-1,907	-6.3
تغطية الصادرات للمستوردات %	49%	50%	52%	57%	59%	2%

- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة خلال الربع الأول من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من البوتاس الخام بنسبة 39.2% ومن محضرات الصيدلة بنسبة 17.6%. فيما انخفضت الصادرات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 22.6%.

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي %
الألبسة وتوابعها	1,326	1,682	1,667	373	393	5.4
الأسمدة اللازوتية او الكيماوية	1,028.7	1,018	1,131	246	242	1.6-
الحلي والمجوهرات الثمينة	825	726	860	221	171	22.6-
البوتاس الخام	651	466	554	120	167	39.2
محضرات الصيدلة	532	611	642	125	147	17.6
الفوسفات الخام	603	540	612	112	108	3.6-
المواد الأخرى	3,331	3,713	4,158	899	901	0.2
مجموع الصادرات الوطنية	8,245	8,756	9,624	2,096	2,129	1.6

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 70% ومنها هولندا بنسبة 128.6%، فيما انخفضت الصادرات الوطنية إلى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة 17.3% ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 18.2%.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	2025	2024	2023	التكتلات الاقتصادية
2.0-	843	860	3,952	3,585	3,076	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
7.0-	225	242	1,230	1,128	984	منها السعودية
45.3	77	53	252	55	58.0	منها سوريا
12.2-	194	221	990	912	635	منها العراق
17.3-	478	578	2,273	2,397	2,062	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
18.2-	457	559	2,184	2,208	1,958	منها الولايات المتحدة الأمريكية
8.4	437	403	2,082	1,802	2,029	الدول الآسيوية غير العربية
74.1	101	58	268.5	229.6	268.2	منها الصين الشعبية
69.9	175	103	624	448	409	دول الاتحاد الأوروبي
128.6	48	21	124.0	92.4	79.4	منها هولندا
28.9	196	152	693	524	669	باقي التكتلات الاقتصادية
306.9	118	29	147	64	110	منها سويسرا
1.6	2,129	2,096	9,624	8,756	8,245	مجموع الصادرات الوطنية

- الصادرات الزراعية الأردنية

انخفضت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 9% مقارنة بذات الفترة من عام 2025، حيث بلغ إجمالي الصادرات الزراعية حوالي 326 مليون دينار.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	2025	2024	2023	البند/الفترة
-9.0%	325.6	357.9	1,681.6	1,541.7	1,103.1	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- التركيب السلي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلي للمستوردات خلال الربع الأول من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 24.5% فيما انخفضت من العربات والدراجات وأجزائها بنسبة 33.1%.

التركيب السلي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

النسبة التغير %	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	2025	2024	2023	الصف
3.3	752	728	2,615	2,651	2,936	النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية
24.5	295	237	1,714	1,096	1,236	الحلي والمجوهرات الثمينة
16.8-	283	340	1,626	1,346	1,123	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها
33.1-	273	408	1,795	1,839	1,604	العربات والدراجات وأجزائها
10.7-	216	242	1,002	962	950	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها
12.2	165	147	668.2	650.9	589.6	اللداين ومصنوعاتها
0.8-	2,613	2,633	11,047	10,526	9,647	المواد الأخرى
2.9-	4,597	4,735	20,528	19,095	18,288	إجمالي المستوردات

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الربع الأول من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 6.8%، في حين انخفضت قيمة المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 32.4% و 17.1% على التوالي.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

النسبة التغير %	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	2025	2024	2023	التكتلات الاقتصادية
6.8	1,374	1,287	5,444	5,073	4,693	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
4.3	806	773	2,949	2,912	2,579	منها السعودية
53.8-	6	13	82	61	46	منها سوريا
73.1-	14	52	154	186	196	منها العراق
32.4-	275	407	1,776	1,417	1,283	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
33.7-	254	383	1,691	1,419	1,226	منها الولايات المتحدة الأمريكية
4.9-	1,694	1,782	7,568	7,276	7,302	الدول الآسيوية غير العربية
10.1-	125	139	546	618	601	منها تركيا
17.1-	646	779	3,163	2,861	2,874	دول الاتحاد الأوروبي
14.8-	127	149	713	677	623	منها ألمانيا
26.7	608	480	2,577	2,468	2,136	باقي التكتلات الاقتصادية
176.3	163	59	584	350	454.0	منها سويسرا
2.9-	4,597	4,735	20,528	19,095	18,288	إجمالي المستوردات

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2026 إلى ما قيمته 2.194 مليار دينار مقابل 2.160 مليار دينار خلال ذات الفترة من عام 2025، أي بارتفاع بلغ حوالي 34 مليون دينار أو ما نسبته 1.6%، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لانخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي 19 مليون دينار أو ما نسبته 1.2%، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 54 مليون دينار أو ما نسبته 9.3%.

وبلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الأول من عام 2026 حوالي 2.937 مليار دينار مقابل 2.700 مليار دينار لذات الفترة من عام 2025، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 236 مليون دينار أو ما نسبته 8.8%، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بحوالي 186 مليون دينار أو ما نسبته 7.3%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 51 مليون دينار أو ما نسبته 31.0%.

وأُسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي (بعد المنح) في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الأول من عام 2026 ما قيمته 722 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 537 مليون دينار لذات الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 34.5%.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي %
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	9,143.7	9,439.1	9,996.3	2,163.5	2,214.6	2.4%
الإيرادات المحلية	8,432	8,734.5	9,312.3	2,160.1	2,194.2	1.6%
إيرادات ضريبية	6,184.2	6,404.9	6,838.9	1,581.7	1,562.4	-1.2%
اقتطاعات تقاعدية	5.4	4.5	4.0	0.8	0.8	-
الإيرادات الأخرى	2,242.4	2,325.1	2,469.3	577.6	631.1	9.3%
المنح الخارجية	711.7	704.6	684.0	3.4	20.4	500.0%
اجمالي الانفاق	11,004.0	11,537.6	12,252.6	2,700.5	2,936.9	8.8%
النفقات الجارية	9,626.8	10,368.0	10,852.2	2,536.1	2,721.7	7.3%
النفقات الرأسمالية	1,377.2	1,169.6	1,400.4	164.4	215.2	30.9%
العجز/الوفر بعد المنح	-1,806.3	-2,098.5	-2,256.3	-537.0	-722.3	34.5%
العجز/الوفر قبل المنح	-2,572.1	-2,803.1	-2,940.3	-540.4	-742.7	37.4%
نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي						
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	22.9%	22.7%	22.9%	22.6%	20.0%	-2.6%
الإيرادات المحلية	21.2%	21.0%	21.3%	22.5%	19.8%	-2.7%
اجمالي الانفاق	27.6%	27.7%	28.0%	28.2%	26.5%	-1.7%
العجز/الوفر بعد المنح	-4.7%	-5.0%	-5.2%	-5.4%	-6.5%	-1.1%
العجز/الوفر قبل المنح	-6.5%	-6.7%	-6.7%	-5.5%	-6.7%	-1.2%

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام (شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF) بنسبة **2.8%** خلال الربع الأول من عام **2026** مقارنةً بنهاية عام **2025**. ليصل إلى حوالي **48.705** مليار دينار أو ما نسبته **109.8%** من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع **47.356** مليار دينار بنهاية عام **2025** أو ما نسبته **108.2%** من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وارتفع إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية بنسبة **4.8%** ليصل إلى **27.645** مليار دينار بنهاية شهر آذار من عام **2026** (**62.3%** من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع **26.384** مليار دينار في نهاية عام **2025** (**60.3%** من الناتج المحلي الإجمالي).

كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة **0.4%** ليصل إلى حوالي **21.059** مليار دينار بنهاية شهر آذار من عام **2026** (**47.5%** من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنةً مع **20.971** مليار دينار في نهاية عام **2025** (**47.9%** من الناتج المحلي الإجمالي).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

(شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF)

البند	2022	2023	2024	2025	آذار 2026	التغير النسبي %
إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية	21,579.2	22,489.9	24,339.5	26,384.4	27,645.8	4.8%
% من الناتج المحلي الإجمالي	56.8%	56.4%	58.5%	60.3%	62.3%	2.0%
رصيد الدين العام الخارجي	16,911.0	18,691.8	19,822.4	20,971.6	21,059.4	0.4%
% من الناتج المحلي الإجمالي	44.5%	46.9%	47.6%	47.9%	47.5%	-0.4%
إجمالي الدين العام	38,490.2	41,181.7	44,161.9	47,356.0	48,705.2	2.8%
% من الناتج المحلي الإجمالي	101.3%	103.3%	106.1%	108.2%	109.8%	1.6%

إجمالي الدين العام (مليار دينار) للفترة 2022 - آذار 2026



سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

- المؤشرات النقدية

ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر نيسان 2026 بنسبة 11.4% ليصل إلى 7.14 مليار دينار مقارنة بحوالي 6.41 مليار دينار بنهاية عام 2025. وارتفعت الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 1.8% والودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 1.4%. وارتفع كذلك عرض النقد بنسبة 2.8% بنهاية نيسان من عام 2026 ليصل إلى 49.1 مليار دينار، مقارنة بـ 47.75 مليار دينار بنهاية عام 2025.

البند (مليون دينار)	2022	2023	2024	2025	نيسان 2026	التغير النسبي %
النقد المتداول	6,037.4	5,807.5	6,083.1	6,409.5	7,141.9	11.4%
الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية	10,009.9	9,479.0	9,746.4	10,381.6	10,564.4	1.8%
الودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية	25,634.3	27,376.5	29,439.8	30,959.9	31,392.1	1.4%
عرض النقد	41,681.7	42,663.1	45,269.3	47,751.0	49,098.4	2.8%

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 6.6% لتبلغ 27.18 مليار دولار أمريكي في نهاية أيار من عام 2026، مقارنةً مع 25.50 مليار دولار في نهاية عام 2025. يشار إلى أن نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني لمستوردات المملكة من السلع والخدمات تبلغ 9.5 شهر.

البند	2022	2023	2024	2025	أيار 2026	التغير النسبي %
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	17,266.9	18,122.9	21,014.8	25,503.1	27,181.2	6.6%

- المؤشرات المصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 2.5% بنهاية نيسان من عام 2026 مقارنةً بنهاية عام 2025 لتصل إلى 75.94 مليار دينار مقارنةً مع 74.11 مليار دينار في نهاية عام 2025. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة 3.0% لتصل إلى حوالي 67.39 مليار دينار، وانخفاض الموجودات الأجنبية بنسبة 1.5% لتصل إلى 8.55 مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	نيسان 2026	التغير النسبي %
الموجودات الأجنبية	5,882.6	6,220.8	6,798.4	8,684.6	8,551.9	-1.5%
الموجودات المحلية	58,262.7	59,955.0	63,054.9	65,427.7	67,390.7	3.0%
إجمالي الموجودات	64,145.3	66,175.8	69,853.3	74,112.3	75,942.5	2.5%

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **2.5%** بنهاية شهر نيسان من عام **2026** لتصل إلى حوالي **36.97** مليار دينار، مقارنة مع **36.07** مليار دينار بنهاية عام **2025**. وقد شكلت القروض والسلف ما نسبته **58.4%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية ما نسبته **33.1%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي %	نيسان 2026	2025	2024	2023	2022	البند
2.5%	36,968.2	36,067.7	34,777.6	33,387.1	32,591.5	إجمالي التسهيلات الائتمانية
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %						
-0.5%	6.8%	7.3%	8.2%	8.4%	9.1%	جاري مدين
-0.2%	58.4%	58.6%	60.3%	62.4%	62.3%	قروض وسلف
-0.1%	0.4%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	كمبيالات واسناد مخصصة
0.6%	33.1%	32.5%	30.0%	27.7%	27.2%	ذمم بنوك إسلامية
-	1.2%	1.2%	1.1%	1.0%	0.9%	بطاقات الائتمان

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية نيسان من عام 2026 بنسبة 1.6% لتصل إلى حوالي 50.82 مليار دينار مقارنة مع حوالي 50.02 مليار دينار في نهاية عام 2025. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 62.0% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 24.4% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت ما نسبته 13.6% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني 78.6% من إجمالي الودائع حيث بلغت حوالي 39.93 مليار دينار بنهاية نيسان من عام 2026 مقارنة بـ 39.25 مليار دينار بنهاية عام 2025.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	نيسان 2026	التغير النسبي %
اجمالي الودائع	42,106.7	43,744.3	46,698.6	50,018.9	50,821.0	1.6%
توزيع الودائع حسب النوع %						
تحت الطلب	27.5%	25.0%	24.2%	24.0%	24.4%	0.4%
توفير	15.7%	14.2%	13.7%	13.8%	13.6%	-0.2%
لأجل	56.8%	60.8%	62.1%	62.2%	62.0%	-0.2%
توزيع الودائع حسب العملة %						
الودائع بالدينار الأردني (%)	78.0%	78.8%	78.6%	78.5%	78.6%	0.1%
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	32,841.5	34,468.9	36,700.0	39,255.1	39,928.6	1.7%
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	22.0%	21.2%	21.4%	21.5%	21.4%	-0.1%
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	9,265.2	9,275.4	9,998.6	10,763.8	10,892.4	1.2%

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني



- مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى **5.5%** بنهاية عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **5.6%** بنهاية عام **2024**، في حين ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **75.7%** خلال عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **74.5%** خلال عام **2024**. هذا وبلغت نسبة كفاية رأس المال **17.8%** خلال عام **2025**، مقارنةً بنسبة **18.0%** خلال عام **2024**. وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **148.4%** خلال عام **2025**، مقارنةً بنسبة **144.7%** خلال عام **2024**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (**100%**).

وحققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات (ROA) بلغ **1.0%** خلال عام **2025**، مقارنةً بنسبة **1.1%** خلال عام **2024**، فيما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك العاملة في الأردن ما نسبته **8.6%** خلال عام **2025**، مقارنةً بنسبة **9.1%** خلال عام **2024**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2025 - 2022)

المؤشر (%)	2025	2024	2023	2022	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	5.5%	5.6%	5.1%	4.5%	-0.1%
نسبه تغطية الديون غير العاملة	75.7%	74.5%	75.6%	81.5%	1.2%
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	5.7%	6.1%	5.4%	3.8%	-0.4%
نسبه كفاية راس المال	17.8%	18.0%	17.9%	17.3%	-0.2%
نسبه السيولة القانونية	148.4%	144.7%	142.5%	138.0%	3.7%
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	8.6%	9.1%	9.3%	8.8%	-0.5%
العائد على الموجودات (ROA)	1.0%	1.1%	1.1%	1.0%	-0.1%

- هيكل أسعار الفائدة

استقرت أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بنهاية نيسان من عام **2026** مقارنةً بالثلاثة أشهر الأولى من عام **2026**. وبلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **5.75%** وسعر إعادة الخصم **6.75%** وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة **6.50%**، فيما بلغ سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة **5.50%**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2022	2023	2024	2025	نيسان 2026	التغير %
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %						
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	6.50	7.50	6.50	5.75	5.75	-
سعر إعادة الخصم	7.50	8.50	7.50	6.75	6.75	-
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	8.25	7.25	6.50	6.50	-
سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.25	7.25	6.25	5.50	5.50	-

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد بلغت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب **0.67%** بنهاية نيسان من عام **2026**، فيما بلغت أسعار الفائدة على حسابات التوفير **0.37%**، والودائع لأجل **4.95%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

التغير	نيسان 2026	2025	2024	2023	2022	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %						
-0.02	0.67	0.69	0.69	0.53	0.37	تحت الطلب
0.04	0.37	0.33	0.32	0.31	0.41	توفير
-0.27	4.95	5.22	5.88	5.94	4.61	لأجل

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ سعر الفائدة على الجاري مدين **8.09%** بنهاية نيسان من عام **2026**، وانخفض سعر الفائدة على القروض والسلف ليبلغ **7.56%**، كما انخفض سعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصصة ليبلغ **8.49%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

التغير	نيسان 2026	2025	2024	2023	2022	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %						
-0.05	8.09	8.14	8.72	9.07	8.30	جاري مدين
-0.38	7.56	7.94	8.30	8.82	8.34	قروض وسلف
-1.13	8.49	9.62	10.25	8.69	8.36	كمبيالات واسناد مخصصة

- تقاص الشيكات (نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات)

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات خلال شهر آذار من عام **2026** ما مجموعه **567.5** ألف شيك بقيمة **3.433** مليار دينار، أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **20.1** ألف شيك ونسبة **3.5%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **119.6** مليون دينار ونسبة **3.5%** من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب إعادة الشيكات فقد كانت بما مجموعه **13.8** ألف شيك (بقيمة **76.0** مليون دينار) لأسباب مالية ونسبة **63.6%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة، فيما بلغ عدد الشيكات المعادة لأسباب فنية **6.3** ألف شيك (بقيمة **43.5** مليون دينار) ونسبة **36.4%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة وذلك بنهاية شهر آذار من عام **2026**.

- أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر أيار من عام 2026 بنسبة **2.97%** ليبلغ **6078** نقطة، هذا وشهدت أسعار الإغلاق لثمانية بنوك ارتفاعاً تراوح ما بين **0.2%** إلى **16.5%**، فيما شهدت أسعار الإغلاق لأربعة بنوك انخفاضاً تراوح ما بين **1.3%** إلى **7.2%**، فيما استقر سعر الإغلاق لبنك واحد دون تغير عن الشهر السابق.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر أيار من عام 2026 حوالي **23.3** مليون سهم وبإجمالي عدد عقود بلغ **16200** عقداً، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي **94** مليون دينار.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر أيار 2026

(من 31-1 أيار 2026)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الإغلاق السابق	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	6.72	8.05	6.65	7.83	1.11	7.17	17	53,495,908	7,464,906	5,201
بنك الاتحاد	UBSI	3.1	3.34	3.07	3.29	0.19	3.23	14	2,035,498	629,378	646
بنك الإسكان	THBK	4.67	4.98	4.62	4.89	0.22	4.76	17	360,874	75,803	240
كابيتال بنك	CAPL	3.04	2.86	2.77	2.82	-0.22	2.8	16	4,042,003	1,445,752	867
البنك الأهلي	AHLI	1.4	1.48	1.36	1.42	0.02	1.41	17	6,120,368	4,356,260	1,119
بنك القاهرة عمان	CABK	1.42	1.53	1.36	1.45	0.03	1.45	17	5,214,260	3,597,952	1,492
بنك الأردن	BOJX	2.6	2.6	2.49	2.6	0	2.51	17	1,787,914	711,436	507
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	4.79	4.88	4.63	4.8	0.01	4.76	17	17,804,487	3,743,415	4,480
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.72	1.74	1.64	1.69	-0.03	1.68	14	155,700	92,514	107
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	4.23	4.49	4	4.16	-0.07	4.14	17	1,713,843	413,767	767
البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.15	3.14	3.02	3.11	-0.04	3.07	17	796,463	259,856	406
البنك التجاري الأردني	JCBK	1.24	1.32	1.21	1.32	0.08	1.27	10	35,556	28,072	29
بنك ABC - الأردن	ABCO	0.82	0.92	0.77	0.89	0.07	0.84	16	408,251	486,804	339
المجموع لقطاع البنوك											
		16,200	23,305,915	93,971,126							

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر أيار = 6078.64 / التغير عن الشهر السابق = +2.97%

* المصدر: بورصة عمان



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دراسات





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الملك يتوج مسيرة جمعية البنوك بوسام الاستقلال

الدكتور حسام باسم حداد



في مشهد وطني يجسد نهج الدولة الأردنية في تقدير وتكريم المؤسسات التي أسهمت في بناء الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة التنمية، أنعم جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم على جمعية البنوك في الأردن بوسام الاستقلال من الدرجة الأولى وذلك تكريماً لمسيرتها الطويلة من العطاء والإنجاز والعمل المؤسسي المسؤول نحو الارتقاء بالعمل المصرفي الأردني وتعزيز الاستقرار المالي وإسهاماتها النوعية في دعم العديد من القطاعات الحيوية من خلال البرامج والمبادرات. ولم يكن هذا الوسام في تاريخ جمعية البنوك مجرد تكريم احتفالي أو مناسبة بروتوكولية عابرة، بل جاء تتويجاً لمسيرة طويلة من العمل المؤسسي والإنجاز المتراكم والعطاء الوطني المسؤول، إذ حمل في مضمونه رسالة تقدير ملكية لمؤسسة نجحت في ترسيخ مكانتها كشريك فاعل في دعم الاقتصاد الوطني ومواجهة التحولات المالية والمصرفية المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي. ومما لا شك فيه، فإن هذا التكريم يعكس الثقة الملكية بالمؤسسات الوطنية التي استطاعت أن ترسخ حضورها المهني وأن تقدم نموذجاً في العمل المؤسسي القائم على الكفاءة والالتزام والمسؤولية الوطنية.



حافلة بالإنجازات التي حققها القطاع المصرفي الأردني، والذي يُعد من أكثر القطاعات الاقتصادية استقراراً ومتانةً في المنطقة. فقد استطاعت البنوك الأردنية، رغم ما شهدته المنطقة والعالم من أزمات اقتصادية وتحولات سياسية وتحديات مالية، أن تحافظ على قوة مراكزها المالية وأن تواصل أداء دورها التنموي بكفاءة واقتدار. وفي هذا السياق، كان لجمعية البنوك في الأردن دور بارز في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي، وتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية، ونشر الثقافة المالية والمصرفية بين مختلف شرائح المجتمع، بما أسهم في رفع مستويات الوعي المالي وتعزيز الشمول المالي الذي بات أحد المرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة. كما يعكس وسام الاستقلال المكانة المتقدمة التي وصلت إليها المؤسسات الاقتصادية الأردنية وقدرتها على بناء شراكات

وقد شكّلت جمعية البنوك في الأردن، منذ تأسيسها، مظلةً مهنيةً جامعة للبنوك العاملة في المملكة، وعملت على تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها بما يخدم المصلحة الوطنية العليا. ولم يقتصر دورها على تمثيل البنوك والدفاع عن مصالحها المهنية، بل امتد ليشمل الإسهام في صياغة الرؤى الاقتصادية، والمشاركة في النقاشات المتعلقة بالتشريعات والسياسات المالية، وتقديم الدراسات والتوصيات التي أسهمت في تطوير البيئة الاستثمارية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني. كما لعبت الجمعية دوراً محورياً في بناء جسور التواصل بين الجهاز المصرفي الأردني والجهات الرسمية والرقابية، بما أسهم في إيجاد منظومة مالية أكثر قدرة على مواجهة التحديات واستثمار الفرص.

ويأتي هذا التكريم الملكي تتويجاً لمسيرة

ويكتسب هذا التكريم أهمية إضافية في ظل المرحلة التي يواصل فيها الأردن تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، التي تضع في مقدمة أولوياتها تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل وتحسين جودة الحياة. فالقطاع البنكي شريك رئيس في تحقيق هذه الأهداف من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية والاستثمارية ودعم ريادة الأعمال وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الابتكار. ومن هنا، فإن تكريم جمعية البنوك في الأردن لا يمثل احتفاءً بإنجازات الماضي فحسب بل يعكس أيضاً المسؤولية الملقاة على عاتقها أمام الجميع بالثقة بقدرتها على مواصلة أداء دورها الوطني خلال السنوات المقبلة والمساهمة في تحقيق مستهدفات التنمية والتحديث. برأيي، فإن وسام الاستقلال الذي تشرفت به جمعية البنوك في الأردن يشكل محطة مضيئة في تاريخها ومسيرتها المهنية والوطنية، ويجسد تقدير القيادة الهاشمية للدور الذي قامت به في خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي ودعم مسيرة التنمية. وهو تكريم مستحق لمؤسسة نجحت في الجمع بين المهنية العالية والالتزام الوطني والمسؤولية المجتمعية، وأسهمت في بناء قطاع قوي يشكل أحد أهم أعمدة الاقتصاد الأردني. كما سيبقى هذا الوسام شاهداً على عقود من العمل والعطاء والإنجاز ودافعاً لمواصلة التميز والابتكار.

وفي هذا المقام وعبر هذه المساحة العلمية التي نشارك بها الآراء والرؤى في مجلة البنوك (قسم دراسات)، لا يسعني ألا أن أقدم أجمل آيات التهنية والتبريك لجمعية البنوك في الأردن ممثلة برئيس مجلس إدارتها المهندس باسم السالم والمدير العام الدكتور ماهر المحروق والكادر الإداري على هذا الإنجاز متمنياً للجميع المزيد من التقدم والازدهار والنجاح وأن تبقى مثلاً يحتذى به في العمل المؤسسي وشريكاً في مسيرة البناء والتحديث والتنمية التي يقودها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم نحو مستقبل أكثر ازدهاراً وتقدماً للأردن والأردنيين.

Dr.hhaddad@outlook.com

حقيقية وفاعلة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة. فجمعية البنوك في الأردن لم تكن يوماً مؤسسة تعمل بمعزل عن محيطها، بل كانت شريكاً وطنياً فاعلاً في العديد من المبادرات التنموية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أولت اهتماماً خاصاً بمسؤوليتها المجتمعية من خلال دعم قطاعات التعليم والصحة والتنمية المحلية والعمل الخيري، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن نجاح المؤسسات لا يُقاس فقط بحجم إنجازاتها المالية، بل أيضاً بمقدار أثرها الإيجابي في المجتمع وإسهامها في تحسين جودة الحياة للمواطنين. ومن أبرز ما يميز تجربة جمعية البنوك في الأردن قدرتها على مواكبة التحولات الكبرى التي شهدها العالم في مجالات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي والابتكار. فقد عملت الجمعية على تشجيع البنوك على تبني أحدث الحلول التقنية وتطوير خدماتها الرقمية بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية، كما دعمت برامج التدريب والتأهيل المهني للعاملين في البنوك، إيماناً منها بأن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل الأساس الحقيقي لاستدامة النجاح والتطور. وقد انعكست هذه الجهود بصورة ملموسة على جودة الخدمات البنكية المقدمة وعلى قدرة القطاع على المنافسة والتكيف مع بيئة مالية عالمية سريعة التغير.

ولعل من أبرز الدلالات التي يحملها هذا الوسام الملكي أنه يمثل تقديراً لعمل مؤسسي تراكمي امتد عبر سنوات طويلة، شاركت في بنائه مجالس الإدارات المتعاقبة والإدارات التنفيذية وكوادر الجمعية المختلفة. فالإنجازات الكبرى لا تتحقق بجهود فردية، وإنما هي حصيلة رؤية مؤسسية واضحة وعمل متواصل وإيمان راسخ بأهمية خدمة الوطن. وفي هذا الإطار، يبرز الدور المناط بالمدير العام لجمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، الذي أسهم خلال سنوات عمله في تعزيز حضور الجمعية وتطوير مبادراتها وبرامجها وترسيخ دورها كشريك اقتصادي ومجتمعي فاعل.



بنك الإسكان
Housing Bank

تابع أعمال شركتك من مكانك
على منصّة الأعمال

ISKAN
BUSINESS



للمزيد، امسح الرمز



للمزيد اتصل على 065200400

- خاضع لشروط وأحكام البنك.



جوائزنا قريبة عليك

200 ألف دينار

لرابعيــــن 2 بشهــــر 6

100 ألف لكل رابــــح





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار محلية ودولية



من 8 آلاف إلى 46 ألف وظيفة.. كيف صنعت رؤية الملك منذ 1999 قطاع التكنولوجيا الأردني؟

على مدار 27 عاماً، تحول قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن من قطاع ناشئ محدود الإمكانيات إلى أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي والتشغيل، مستنداً إلى رؤية ملكية مبكرة أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني عام 1999 عبر مبادرة "REACH"، التي شكلت نقطة الانطلاق الحقيقية لمسيرة الاقتصاد الرقمي الأردني.

وأسهمت الاستثمارات المتواصلة في تطوير البنية التحتية الرقمية للمملكة، حيث نجح الأردن في بناء منظومة رقمية متقدمة شملت إطلاق خدمات الجيل الخامس، وتعزيز صادرات التكنولوجيا، وتطوير منظومة الأمن السيبراني، إلى جانب الارتقاء بمخرجات التعليم التقني وإعداد الكفاءات المؤهلة لسوق العمل المحلي والعالمي.

وفي إطار تسريع التحول الرقمي، شهد عام 2025 إنشاء المجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل، الذي يهدف إلى تسريع تنفيذ المشروعات الرقمية الاستراتيجية وتعزيز جاهزية المملكة للتقنيات الحديثة.

ومن أبرز المبادرات الرقمية التي أطلقت خلال الفترة الأخيرة المساعد الافتراضي الذكي "سراج" في قطاع التعليم، والذي يستخدمه نحو 200 ألف طالب ومعلم، إلى جانب مشروعات التوقيع الرقمي، والسند الإلكتروني، ومركز الصحة الرقمية، وغيرها من المبادرات التي تدعم التحول الرقمي وتوسع نطاق الخدمات الحكومية الذكية.

ويؤكد الرئيس التنفيذي لجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات "إنتاج"، المهندس نضال البيطار، أن مبادرة "REACH" أرسيت خارطة طريق واضحة لتطوير القطاع، وأسفرت عن مخرجات استراتيجية مهمة، كان أبرزها إنشاء وزارة متخصصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب تأسيس جمعية "إنتاج" عام 2000 لتكون المظلة الممثلة لشركات القطاع الخاص.

وخلال السنوات الـ 27 الماضية، حقق القطاع قفزات نوعية على مختلف المستويات، مدعوماً بالشراكة بين القطاعين العام والخاص واعتماد خطط استراتيجية ومؤشرات أداء واضحة. وارتفع عدد العاملين في القطاع من نحو 8 آلاف موظف مطلع الألفية إلى أكثر من 46 ألف موظف حالياً، في مؤشر يعكس حجم النمو الذي شهده القطاع وقدرته على استحداث فرص العمل النوعية.

كما شهدت الإيرادات نمواً لافتاً، إذ ارتفعت من نحو 320 مليون دولار في بدايات المسيرة إلى ما يقارب 3.6 مليار دولار اليوم، ما جعل القطاع أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني ومصدراً مهماً للنمو والصادرات.



أن القطاع يواصل العمل لمواكبة المتغيرات التكنولوجية المتسارعة عالمياً، خاصة مع تخريج الجامعات الأردنية نحو 12 ألف طالب وطالبة سنوياً في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يتطلب استمرار العمل على مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل المستقبلية وتعزيز تنافسية الكفاءات الأردنية في الأسواق العالمية.

وبينما يقترب القطاع من إكمال ثلاثة عقود على انطلاقته الحديثة، تبدو المؤشرات الحالية دليلاً واضحاً على نجاح الرؤية الملكية في بناء اقتصاد رقمي متطور، جعل من التكنولوجيا أحد أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات وتوفير فرص العمل في الأردن.

وفي قطاع التكنولوجيا المالية، يلفت البطار إلى أن الأردن بات من الدول المتقدمة عالمياً في هذا المجال، مستفيداً من البيئة التشريعية الداعمة والتعاون بين مختلف الجهات المعنية، إضافة إلى الحوافز الضريبية والتنظيمية التي ساهمت في جذب الاستثمارات وتوسيع أعمال الشركات الأردنية إقليمياً ودولياً.

أما في مجال الأمن السيبراني، فقد حققت المملكة تقدماً لافتاً على المؤشرات الدولية، حيث تقدمت 44 مركزاً على مؤشر الأمن السيبراني العالمي، لتصبح الأولى عربياً ومن بين أفضل الدول عالمياً في هذا المجال، ما يعكس الجهود المبذولة لحماية البنية الرقمية الوطنية وتعزيز الثقة بالاقتصاد الرقمي.

ورغم ما تحقق من إنجازات، يؤكد البطار

الأردن يدعو لتوظيف الذكاء الاصطناعي

أكد أمين عام وزارة العمل، الدكتور عبد الحليم دوجان، أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءاً أساسياً من الواقع الاقتصادي والإنتاجي العالمي، مشيراً إلى أن التحدي لم يعد يتمثل في إمكانية استخدام هذه التقنيات، بل في كيفية توظيفها بصورة مسؤولة وعادلة تضمن تعزيز العمل اللائق وحماية حقوق العمال وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أهميتها، مؤكداً أن مستقبل العمل لا يقوم على إحلال التكنولوجيا محل الإنسان، وإنما على تعزيز التكامل بين القدرات البشرية والتقنيات الحديثة لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والكفاءة.

وفيما يتعلق ببيئة العمل، بين دوجان أن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي يفتح آفاقاً واسعة لتحسين معايير السلامة والصحة المهنية، خصوصاً في القطاعات ذات المخاطر المرتفعة مثل التعدين والصناعة الثقيلة والبناء، من خلال توظيف الأنظمة الذكية والروبوتات في تنفيذ المهام الخطرة، بما يحد من إصابات العمل ويحسن مستويات الحماية للعاملين.

كما لفت إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي توفر فرصاً مهمة لتطوير مهارات القوى العاملة عبر أنظمة تدريب ذكية قادرة على الاستجابة لاحتياجات الأفراد ومتطلبات السوق، إضافة إلى

جاء ذلك خلال مشاركة الأردن في أعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2026 المنعقد في مدينة جنيف السويسرية، حيث يترأس دوجان الوفد الأردني المشارك في المؤتمر الذي يعد أحد أبرز المحافل الدولية المعنية بقضايا العمل والتشغيل.

وأوضح دوجان أن التحولات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل العالمي بفعل التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي تفرض التركيز على فئة الشباب، من خلال تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني وإكسابهم المهارات المطلوبة للمهن المستقبلية، بما يضمن قدرتهم على المنافسة والتكيف مع المتغيرات المتسارعة.

وأشار إلى أن العديد من المهن التي تعتمد على التفاعل الإنساني المباشر والمهارات السلوكية والخبرات العملية المتراكمة ستبقى محافظة على

ي لتعزيز العمل اللائق وحماية العمال



اللائق والحماية الاجتماعية، وتوسيع برامج التعاون الفني وبناء القدرات، بما يسهم في الحفاظ على حقوقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية في ظل التحديات الإنسانية والاقتصادية التي يواجهونها.

ويضم الوفد الأردني المشارك في أعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي ممثلين عن الحكومة وأصحاب العمل والعمال، من بينهم رئيس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان العين عيسى مراد، والعين شرحبيل ماضي، والعين نسيم الفاخري، ورئيس غرفتي صناعة الأردن وعمان المهندس فتحي الجغبير، ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، إلى جانب عدد من ممثلي وزارة العمل والنقابات العمالية.

دورها في تحليل البيانات واستشراف المهارات المطلوبة مستقبلاً، الأمر الذي يعزز جاهزية العمال لمواكبة التحولات التقنية المتسارعة.

وأكد دوجان أن الأردن يواصل تنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات المنبثقة عن رؤية التحديث الاقتصادي، والتي تستهدف تعزيز الاقتصاد الرقمي وتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني، إلى جانب دعم ريادة الأعمال والابتكار، بما يسهم في رفع جاهزية الشباب الأردني للمهن المستقبلية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى صعيد آخر، جدد الأردن دعوته إلى منظمة العمل الدولية لمواصلة دعم العمال الفلسطينيين وتعزيز صمودهم من خلال توفير فرص العمل

3071 شركة جديدة و84 مسجلة خلال 5



سجلت بيئة الأعمال في المملكة أداءً إيجابياً خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، مع ارتفاع عدد الشركات الجديدة المسجلة وتراجع حالات الشطب والفسخ، إلى جانب استمرار التوسع في الخدمات الإلكترونية التي تقدمها دائرة مراقبة الشركات.

وأظهرت بيانات دائرة مراقبة الشركات أن عدد الشركات التي تم تسجيلها منذ بداية العام الحالي وحتى 31 أيار 2026 بلغ 3071 شركة، مقارنة مع 2982 شركة خلال الفترة ذاتها من عام 2025، بزيادة نسبتها 3 بالمئة.

وبحسب التقرير، تجاوزت رؤوس الأموال المسجلة للشركات الجديدة 84 مليون دينار خلال الفترة ذاتها، فيما استحوذت الشركات ذات المسؤولية المحدودة على الحصة الأكبر من التسجيلات الجديدة، بعدد بلغ 2339 شركة شكلت ما نسبته 76.2 بالمئة من إجمالي الشركات المسجلة، وبرؤوس أموال تجاوزت 40 مليون دينار.

وجاءت شركات المساهمة الخاصة في المرتبة الثانية من حيث حجم رؤوس الأموال المسجلة، والتي تجاوزت 18 مليون دينار.

وفي مؤشر يعكس استقراراً أكبر في قطاع الأعمال، انخفض عدد الشركات التي تم فسخ

مليون دينار رؤوس أموال أشهر من 2026

أو شطب تسجيلها خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 18 بالمئة. ليصل إلى 393 شركة مقارنة مع 482 شركة خلال الفترة نفسها من عام 2025.

كما أظهرت الإحصاءات ارتفاع محصلة الزيادات الجديدة على رؤوس أموال الشركات القائمة بنسبة 14 بالمئة مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي، ما يعكس استمرار توجه الشركات نحو تعزيز ملاءتها المالية وتوسيع أنشطتها الاستثمارية.

وعلى صعيد التحول الرقمي، واصلت دائرة مراقبة الشركات توسيع نطاق خدماتها الإلكترونية منذ إطلاقها نهاية عام 2020، حيث بلغ العدد التراكمي للشركات التي تم تسجيلها إلكترونياً 39,084 شركة. كما وصل عدد طلبات المتابعة الإلكترونية إلى 2,567 مليون طلب، فيما تم إصدار 96,073 نسخة إلكترونية من الأرشيف، إضافة إلى 558,937 شهادة إلكترونية.

وتعكس هذه المؤشرات استمرار نمو النشاط الاقتصادي وتزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية في إنجاز المعاملات المرتبطة بقطاع الشركات، بما يسهم في تعزيز بيئة الأعمال وتحسين كفاءة الإجراءات للمستثمرين ورواد الأعمال في المملكة.



المركزي السوري يمنح المستفيدين حرية استلام الحوالات بالليرة أو العملات الأجنبية

وأوضح المصرف أن عملية التسليم ستتم وفق خيار المستفيد سواء بالليرة السورية أو بالعملية الأجنبية، مع مراعاة توافر السيولة بالعملية المطلوبة لدى المصرف أو شركة الصرافة أو شركة الحوالات المكلفة بعملية التسليم.

ويُعد القرار تعديلاً مباشراً للقرار رقم (ل/235) الذي كان ينظم آليات تسليم الحوالات الخارجية الواردة إلى سوريا، في خطوة تعكس توجهاً نحو تعزيز مرونة الخدمات المالية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام المتعاملين.

وأكد مصرف سوريا المركزي أن القرار يأتي ضمن جهوده المستمرة لتطوير خدمات الحوالات المالية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بما ينسجم مع احتياجات المستفيدين ويمنحهم مرونة أكبر في اختيار طريقة استلام أموالهم، الأمر الذي من شأنه تعزيز كفاءة قطاع التحويلات المالية ودعم ثقة المتعاملين بالخدمات المصرفية والمالية في البلاد.

أعلن مصرف سوريا المركزي عن تعديل جديد على آلية تسليم الحوالات المالية الخارجية، يتيح للمستفيدين استلام حوالاتهم بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية، وفقاً لرغبتهم والإمكانات المتاحة لدى الجهة المسلمة للحوالة.

وبموجب القرار الجديد، عدّل المصرف المادة الأولى من قرار لجنة الإدارة رقم (ل/235) الصادر بتاريخ 21 نيسان 2023، بحيث أصبحت المصارف المرخص لها التعامل بالعملات الأجنبية، إلى جانب شركات الصرافة والحوالات المالية، ملزمة بتسليم الحوالات الواردة عبر شركات التحويل العالمية بالعملية التي يختارها المستفيد.

ويشمل القرار الحوالات الواردة من خلال شركات تحويل الأموال الدولية، من بينها "ويسترن يونيون" و"موني غرام" و"شيفت" وغيرها من الشركات العاملة في مجال التحويلات المالية العابرة للحدود.



273 طائرة عبرت الأجواء الأردنية و29,096 حركة جوية في المطارات خلال 5 أشهر في 2026

السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها مشروع تحديث ومراجعة الإجراءات الملاحة في المجال الجوي الأردني، الذي تم تدشينه خلال احتفالات المملكة بعيد الاستقلال الثمانين، وأسهم في تعزيز كفاءة إدارة الحركة الجوية ورفع مستويات السلامة والانسيابية التشغيلية.

وأكد أن هيئة تنظيم الطيران المدني تواصل تنفيذ خططها الرامية إلى تطوير البنية التحتية للملاحة الجوية وتطبيق أعلى معايير السلامة والأمن الجوي، بالتعاون مع مختلف الجهات العاملة في قطاع الطيران، بما يضمن المحافظة على مكانة الأردن كمركز موثوق لخدمات الطيران والنقل الجوي.

وفيما يتعلق بحركة شركات الطيران، أشار الفرجات إلى أن 25 شركة طيران عادت لتسيير رحلاتها المنتظمة من وإلى المطارات الأردنية، متوقعاً زيادة هذا العدد خلال الفترة المقبلة مع اقتراب عودة عدد من شركات الطيران الأوروبية، خصوصاً شركات الطيران منخفضة التكاليف، الأمر الذي من شأنه تعزيز الربط الجوي للمملكة ودعم النشاط السياحي والاقتصادي.

شهد قطاع الطيران المدني الأردني أداءً تشغيلياً قوياً خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2026، مدعوماً بارتفاع حركة العبور الجوي واستمرار تعافي حركة النقل الجوي من وإلى المملكة، ما يعكس مكانة الأردن كمركز إقليمي مهم للملاحة الجوية في المنطقة.

وكشف رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم الطيران المدني، الكابتن ضيف الله الفرجات، أن إجمالي حركة الطائرات عبر المطارات الأردنية منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أيار الماضي بلغ 29,096 حركة جوية، توزعت بين 14,159 رحلة قادمة و14,937 رحلة مغادرة.

وأوضح الفرجات أن حركة العبور عبر الأجواء الأردنية سجلت نمواً ملحوظاً، حيث بلغ عدد الطائرات العابرة للمجال الجوي الأردني 42,273 طائرة خلال الفترة ذاتها، ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للمملكة كممر جوي آمن وحيوي يربط بين الأسواق الإقليمية والدولية.

ويعزو الفرجات هذا الأداء إلى التطورات التي شهدتها منظومة الملاحة الجوية الأردنية خلال



صادرات الصناعة الأردنية

ترتفع 2.6% إلى 2.027 مليار دينار ف

واصلت الصادرات الصناعية الأردنية تحقيق أداء إيجابي خلال الربع الأول من عام 2026، مسجلة نمواً بنسبة 2.6% لتصل إلى 2.027 مليار دينار، مقارنة مع 1.976 مليار دينار خلال الفترة نفسها من عام 2025، مدفوعة بزيادة الطلب في الأسواق الأوروبية والآسيوية التي شكلت المحرك الرئيس للنمو.

بالفترة نفسها من العام الماضي، تلتها الصين الشعبية بقيمة 101 مليون دينار ونمو بلغ 75%. كما سجلت هولندا صادرات بقيمة 48 مليون دينار بنمو 129%، وسوريا 77 مليون دينار بزيادة 44%، وبلجيكا 37 مليون دينار بنمو 79%، فيما وصلت الصادرات إلى تايلاند إلى 34 مليون دينار بارتفاع نسبته 127%

ورغم هذا التوسع في الأسواق الجديدة، بقيت الولايات المتحدة أكبر وجهة للصادرات الصناعية الأردنية بقيمة 457 مليون دينار، مستحوذة على 21% من إجمالي الصادرات الصناعية، تلتها السعودية بقيمة 224 مليون دينار وبنسبة 11%، ثم العراق بقيمة 193 مليون دينار وبنسبة 9%، والهند بقيمة 170 مليون دينار وبحصّة بلغت 8% قطاعياً، تصدرت الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل قائمة القطاعات التصديرية بقيمة 450 مليون دينار، تلتها

وأظهرت معطيات غرفة صناعة الأردن أن القطاع الصناعي حافظ على دوره المحوري في التجارة الخارجية للمملكة، بعدما شكلت صادراته نحو 95% من إجمالي الصادرات الوطنية البالغة 2.129 مليار دينار خلال الربع الأول من العام الحالي، فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات الصناعية للمستوردات 44%

وسجلت الصادرات الصناعية اتجاهاً تصاعدياً منذ بداية العام، حيث بلغت 677 مليون دينار في كانون الثاني، و607 ملايين دينار في شباط، قبل أن ترتفع إلى 743 مليون دينار في آذار، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في النشاط التصديري مع نهاية الربع الأول.

وعلى صعيد الأسواق الخارجية، برزت سويسرا كأكثر الأسواق نمواً للصادرات الصناعية الأردنية، إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 118 مليون دينار بزيادة نسبتها 306% مقارنة

في الربع الأول 2026

مليون دينار وبنسبة 71%

وأضاف أن الصادرات الصناعية إلى دول شرق آسيا ارتفعت بنحو 44 مليون دينار وبنسبة 56%، فيما زادت إلى أسواق آسيوية أخرى بنحو 30 مليون دينار وبنسبة 33%، ما يعكس نجاح الصناعة الأردنية في تنويع أسواقها التصديرية وتعزيز حضورها في أسواق جديدة.

وأوضح الجغبير أن سويسرا كانت الأكثر مساهمة في زيادة الصادرات الصناعية الأردنية خلال الربع الأول بارتفاع بلغ نحو 89 مليون دينار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، تلتها الصين الشعبية بزيادة 43 مليون دينار، ثم هولندا بزيادة 27 مليون دينار، وسوريا بزيادة 24 مليون دينار.

وفي المقابل، شهدت بعض الأسواق التقليدية تراجعاً في الطلب على المنتجات الصناعية الأردنية، حيث انخفضت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنحو 102 مليون دينار وبنسبة 18%، وإلى الهند بنحو 35 مليون دينار وبنسبة 17%، وإلى العراق بنحو 28 مليون دينار وبنسبة 13%، وإلى السعودية بنحو 17 مليون دينار وبنسبة 7%.

ورغم هذه التراجعات، يؤكد أداء الربع الأول أن القطاع الصناعي الأردني ما زال يتمتع بمرونة عالية وقدرة على التكيف مع التحولات في الأسواق العالمية، مستفيداً من تنويع وجهاته التصديرية وتوسيع حضوره في الأسواق الأوروبية والآسيوية، بما يعزز مساهمته في النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات التصديرية للمملكة.

الصناعات الجلدية والمحيطات بقيمة 417 مليون دينار، ثم الصناعات الهندسية والكهربائية بقيمة 384 مليون دينار، والصناعات التعدينية بقيمة 279 مليون دينار، فيما بلغت صادرات الصناعات التموينية والغذائية 255 مليون دينار.

كما سجلت الصناعات العلاجية واللوازم الطبية صادرات بقيمة 147 مليون دينار، تلتها الصناعات البلاستيكية والمطاطية بـ 41 مليون دينار، والإنشائية بـ 40 مليون دينار، والتعبئة والتغليف بـ 35 مليون دينار، فيما بلغت صادرات الصناعات الخشبية والأثاث 9 ملايين دينار.

أما على مستوى المنتجات، فقد جاءت الألبسة وتوابعها في مقدمة الصادرات الصناعية بقيمة 193 مليون دينار، تلتها مادة البوتاس الخام بقيمة 167 مليون دينار، ثم محضرات الصيدلة بقيمة 147 مليون دينار، كما شملت قائمة أبرز الصادرات منتجات الألمنيوم ومصنوعاته بقيمة 38 مليون دينار، والنحاس ومصنوعاته بـ 29 مليون دينار، والمواد الكيماوية العضوية بـ 28 مليون دينار، والإسمنت بـ 24 مليون دينار، وزيوت التشحيم بقيمة 11 مليون دينار.

وأكد رئيس غرفتي صناعة الأردن وعمان، المهندس فتحي الجغبير، أن الأسواق الأوروبية والآسيوية كانت المحرك الرئيس لنمو الصادرات الصناعية خلال الربع الأول من العام الحالي، مشيراً إلى ارتفاع الصادرات إلى الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي بنحو 95 مليون دينار وبنسبة 114%، وإلى دول الاتحاد الأوروبي بنحو 72

صناعة الأردن:

منصة موحدة تضم بيانات 10 قطاعات صناعية وترتبط مؤشرات التجارة والاقتصاد في الأردن

في خطوة تعكس توجه القطاع الصناعي الأردني نحو التحول الرقمي وتعزيز الاعتماد على البيانات في رسم السياسات واتخاذ القرارات، أطلقت غرفة صناعة الأردن منصة بيانات صناعية تفاعلية متكاملة عبر تطبيقها الذكي وموقعها الإلكتروني، لتشكل مرجعاً وطنياً موحداً للمعلومات والمؤشرات الاقتصادية والصناعية.

التجارة الخارجية الأردنية مع الأسواق العالمية، وتحليل تطورات الطلب والأسواق المستهدفة، بما يساهم في تحديد الفرص التصديرية والاستثمارية بصورة أكثر دقة وفاعلية.

وتكتسب المنصة أهمية خاصة لكونها مواءمة مع التصنيفات والمعايير الدولية المعتمدة، وفي مقدمتها التصنيف الصناعي الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC) والنظام المنسق لتصنيف السلع (HS Code)، الأمر الذي يعزز موثوقية البيانات وقابليتها للمقارنة والتحليل على المستويين الإقليمي والدولي، ويدعم إعداد الدراسات والتقارير والسياسات الاقتصادية وفق منهجيات عالمية معتمدة.

وترى غرفة صناعة الأردن أن المنصة تمثل نقلة نوعية في تطوير منظومة المعلومات الصناعية الوطنية، ليس فقط من خلال حجم البيانات المتاحة وتنوعها، بل أيضاً عبر سهولة الوصول إليها وتحليلها من خلال واجهة رقمية مبسطة تخدم مختلف فئات المستخدمين، من المستثمرين والصناعيين إلى الجهات الحكومية ومراكز الأبحاث والجامعات.

وتأتي المنصة الجديدة ضمن جهود الغرفة لتطوير البنية المعلوماتية للقطاع الصناعي، من خلال توفير قاعدة بيانات شاملة تجمع في مكان واحد بيانات ومؤشرات كانت موزعة سابقاً بين جهات ومصادر متعددة، بما يتيح للصناعيين والمستثمرين والباحثين وصناع القرار الوصول إلى معلومات دقيقة ومحدثة تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية بكفاءة أكبر.

وتضم المنصة قاعدة بيانات متخصصة تغطي القطاعات الصناعية العشرة في المملكة، وتوفر سلاسل زمنية ومؤشرات تفصيلية تشمل بيانات التجارة الخارجية، والناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، ونتائج المسح الصناعي، وبيانات العمالة، والتسهيلات الائتمانية، إلى جانب مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية والصناعية المرتبطة بأداء القطاع.

وتوفر المنصة أدوات تحليلية وتفاعلية متقدمة تتيح للمستخدمين مقارنة البيانات بين الدول والأسواق والقطاعات المختلفة، ومتابعة اتجاهات



كما تسهم المنصة في تعزيز مفهوم صناعة القرار المبني على البيانات، من خلال توفير مؤشرات متخصصة لكل قطاع صناعي على حدة، بما يتيح إجراء المقارنات وتحليل الاتجاهات ورصد التغيرات الاقتصادية بصورة أكثر دقة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة التخطيط الصناعي والاستثماري.

وأكدت الغرفة أن المنصة ستخضع لعمليات تطوير وتحديث مستمرة، تشمل إضافة مؤشرات جديدة وتوسيع نطاق قواعد البيانات المرتبطة بها وتطوير أدوات العرض والتحليل التفاعلي، بما يعزز دورها كمنصة وطنية داعمة للتنمية الصناعية ورافعة لجهود تعزيز تنافسية الصناعة الأردنية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

ومع تزايد أهمية البيانات في الاقتصاد الحديث، تمثل هذه المبادرة خطوة متقدمة نحو بناء منظومة معرفية صناعية متكاملة، قادرة على دعم النمو الصناعي وتوفير بيئة معلوماتية أكثر كفاءة وشفافية، بما يخدم أهداف التحديث الاقتصادي ويعزز قدرة القطاع الصناعي على مواصلة دوره كمحرك رئيسي للنمو والتشغيل والصادرات.

رفع الأفضلية السعرية دفعة جديدة للصناعة الأردنية وتعزيز لحدا



يشكل قرار مجلس الوزراء رفع نسبة الأفضلية السعرية للمنتجات الصناعية الوطنية في العطاءات الحكومية إلى 20% خطوة جديدة في إطار السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز تنافسية الصناعة الأردنية وتوسيع مساهمتها في النشاط الاقتصادي، من خلال منح المنتج المحلي مساحة أكبر للاستفادة من المشتريات الحكومية.

ويرى وزير الصناعة والتجارة والتموين، المهندس يعرب القضاة، أن القرار يعكس التزام الحكومة بدعم القطاع الصناعي باعتباره أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مؤكداً أن هذه الخطوة تمثل نقلة نوعية في مسار تمكين الصناعة الوطنية وتعزيز قدرتها على المنافسة داخل السوق المحلية.

ويأتي القرار في وقت يواصل فيه القطاع الصناعي ترسيخ مكانته كأحد أهم القطاعات الإنتاجية في المملكة، مستنداً إلى قدرات تصنيعية متطورة وخبرات تراكمية تمكنه من تلبية احتياجات الجهات الحكومية بمختلف المواصفات الفنية والهندسية المطلوبة. ومن شأن رفع نسبة الأفضلية السعرية أن يوسع قاعدة الطلب على المنتجات الوطنية، بما يشجع المصانع على زيادة إنتاجها والتوسع في استثماراتها وخططها التشغيلية.

كما يكتسب القرار أهمية إضافية بالنظر إلى

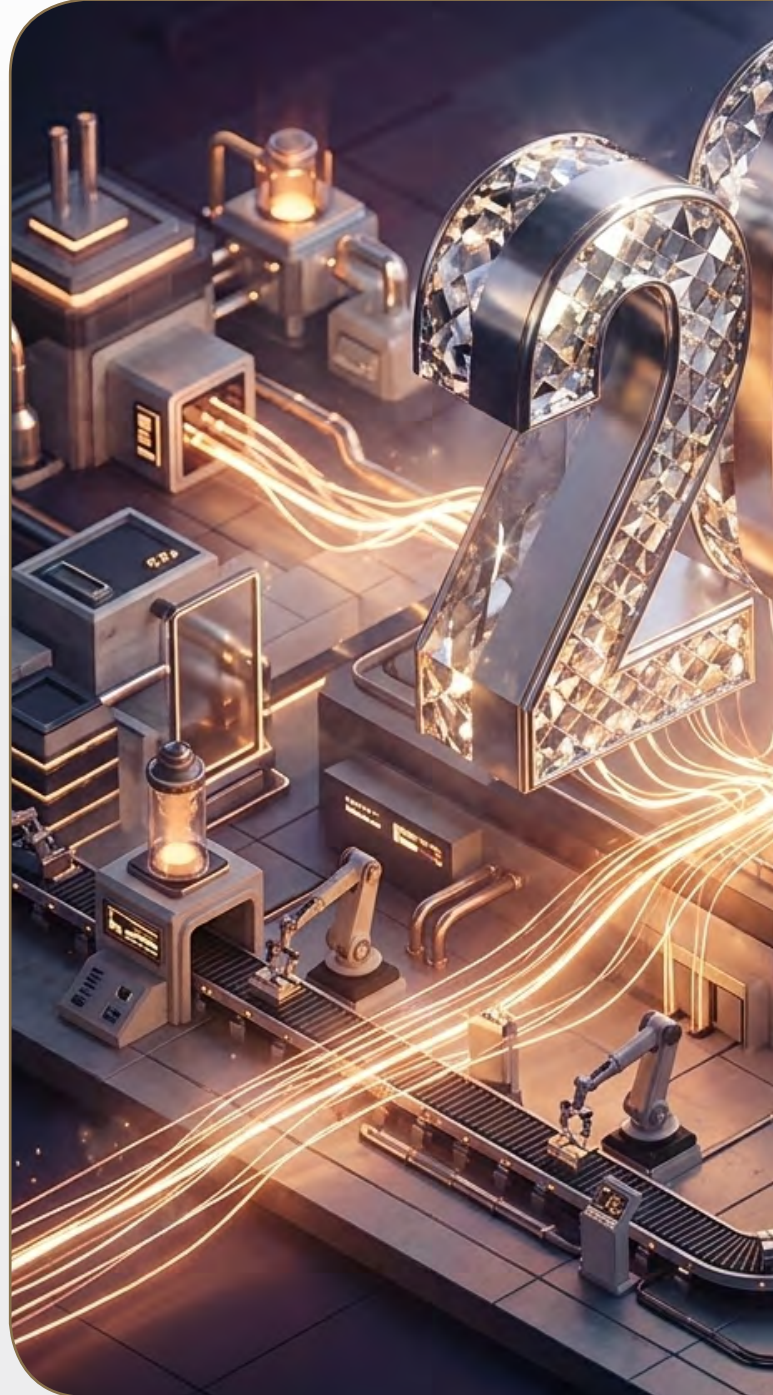
سعرية إلى 20% نضور المنتج الوطني في الإنفاق الحكومي

الدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة الأردنية. فزيادة الطلب على المنتجات المحلية من خلال الإنفاق الحكومي من المتوقع أن تنعكس إيجاباً على مستويات التشغيل، سواء داخل المنشآت الصناعية أو في القطاعات المساندة المرتبطة بسلاسل التوريد والخدمات اللوجستية والنقل.

وتؤكد وزارة الصناعة والتجارة والتمويل أن كل زيادة في حصة المنتج الوطني من المشتريات الحكومية تمثل استثماراً مباشراً في الاقتصاد الأردني، لما توفره من فرص لتحفيز الإنتاج المحلي ودعم استدامة الشركات الوطنية وتعزيز قدرتها على التوسع، فضلاً عن دورها في جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية.

ويأتي هذا التوجه منسجماً مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، التي تضع القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات القادرة على تحقيق معدلات نمو أعلى، وزيادة الصادرات، وخلق فرص العمل، وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وتعتزم الوزارة، بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة، متابعة تنفيذ القرار وضمان تحقيق أهدافه، بما يسهم في تعزيز حضور المنتج الأردني في المشتريات الحكومية وترسيخ مكانة الصناعة الوطنية كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة.



27.181 مليار دولار احتياطيات الأجنبية بنهاية أيار 2026



سجلت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي ارتفاعاً جديداً مع نهاية شهر أيار 2026، لتصل إلى 27.181 مليار دولار، مقارنة مع 27.051 مليار دولار في نهاية شهر نيسان السابق، وفقاً للبيانات الصادرة عن البنك المركزي.

ويعكس هذا النمو استمرار متانة المركز الخارجي للمملكة وقدرة السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار النقدي والحفاظ على مستويات مريحة من الموجودات الأجنبية، في ظل إدارة حصيفة للاحتياطيات وتدفقات مستمرة للعملات الأجنبية.

واصلت مسارها التصاعدي مقارنة بنهاية عام 2025، حين بلغت نحو 25.5 مليار دولار، ما يعني ارتفاعها بنحو 1.68 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي.

ويُنظر إلى الاحتياطيات الأجنبية باعتبارها أحد أهم مؤشرات القوة المالية والقدرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية الخارجية، إلى جانب دورها في دعم استقرار سعر صرف الدينار الأردني وتعزيز ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني.

ويستند هذا الأداء إلى استمرار تدفق العملات الأجنبية من مصادر رئيسة، تشمل حوالات الأردنيين العاملين في الخارج وعوائد الصادرات ومختلف الأنشطة الاقتصادية المولدة للعملات الأجنبية، ما أسهم في تعزيز مستويات الاحتياطي خلال الأشهر الماضية.

وتظهر البيانات أن الاحتياطيات الأجنبية

1.616 مليار دولار حوالات الأردنيين خلال 4 أشهر.. والإمارات تتصدر الدول المرسله بنسبة 22.7%



أظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي استمرار النمو في تدفقات الحوالات المالية خلال العام الحالي، حيث ارتفع إجمالي حوالات العاملين الواردة إلى المملكة بنسبة 13.3% خلال الثلث الأول من عام 2026، ليصل إلى نحو 1.616 مليار دولار، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وفي المقابل، سجلت الحوالات الصادرة من المملكة نمواً بنسبة 16.5% لتبلغ 640.3 مليون دولار، ما يعكس زيادة حركة التحويلات المالية المرتبطة بالعمالة الوافدة والمقيمين في الأردن.

وعلى صعيد مصادر الحوالات الواردة، جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، مستحوذة على 22.7% من إجمالي الحوالات إلى المملكة، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة

19.3%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 17.9%. كما حلت قطر في المرتبة الرابعة بنسبة 9.4%، تلتها الكويت بنسبة 5.4%، فيما شكلت الحوالات الواردة من بقية دول العالم ما نسبته 25.3% من الإجمالي.

أما بالنسبة للحوالات الصادرة من الأردن، فقد استحوذت مصر على الحصة الأكبر بصفقتها الوجهة الرئيسية للتحويلات الخارجية، بنسبة بلغت 40.7% من إجمالي الحوالات الصادرة،

تلتها بنغلادش بنسبة 11.6%، ثم الفلبين بنسبة 5.0%، وفلسطين بنسبة 4.1%، في حين توزعت النسبة المتبقية البالغة 38.6% على دول أخرى.

وتؤكد هذه المؤشرات أهمية الحوالات المالية كأحد المصادر الرئيسة لتدفقات العملات الأجنبية إلى الاقتصاد الأردني، ودورها في دعم الاستهلاك المحلي وتعزيز الاستقرار النقدي، إلى جانب مساهمتها في تعزيز احتياطات المملكة من العملات الأجنبية.

1.4 تريليون يورو فجوة استثمارية سنوية



وتؤكد المصارف الأوروبية أن التشريعات الرقابية المتزايدة خلال السنوات الماضية رفعت من كلف الامتثال وأبطأت حركة الإقراض، الأمر الذي انعكس على قدرتها التنافسية مقارنة بالمؤسسات المالية في أسواق عالمية أخرى، خصوصاً الولايات المتحدة التي تتجه في المقابل

تواجه أوروبا تحدياً اقتصادياً متنامياً يتمثل في اتساع فجوتها الاستثمارية السنوية إلى نحو 1.4 تريليون يورو، وفق دراسة حديثة أعدتها شركة الاستشارات العالمية «أوليفر وايمان» لصالح اتحاد المصارف الأوروبية (EBF)، وهو ما يضع ضغوطاً متزايدة على قدرة القارة في تمويل أولوياتها الاستراتيجية المرتبطة بتحول الطاقة، والدفاع، والتحول الرقمي، وتعزيز القدرات الصناعية.

ويمثل الرقم الجديد ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالتقديرات السابقة التي أشارت إلى فجوة استثمارية بقيمة 800 مليار يورو في عام 2024، قبل أن ترتفع إلى 1.2 تريليون يورو في عام 2025، ما يعكس تسارع الاحتياجات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها القارة الأوروبية.

ودفع هذا الواقع اتحاد المصارف الأوروبية إلى إطلاق دعوة عاجلة للمشرعين وصناع القرار في الاتحاد الأوروبي لإعادة النظر في الأطر التنظيمية والرقابية المعمول بها حالياً، وتبسيط الإجراءات بما يتيح للمصارف توسيع قدرتها على تمويل الاقتصاد الحقيقي ودعم الاستثمارات طويلة الأجل.

ويكتسب هذا المطلب أهمية خاصة في ظل الدور المحوري الذي يلعبه القطاع المصرفي الأوروبي، إذ يوفر ما يقارب 65% من إجمالي التمويل الموجه للاقتصاد الحقيقي، وهي نسبة تفوق بكثير مساهمة البنوك في الولايات المتحدة، ما يجعل أي قيود تنظيمية إضافية ذات تأثير مباشر على مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

قوة تهدد مستقبل الاقتصاد الأوروبي

تشريعية جديدة متوقعة بحلول عام 2027. كما دعت كل من فرنسا وألمانيا إلى الإسراع في إطلاق حزمة أوروبية لتبسيط الخدمات المالية وتخفيف الأعباء التنظيمية المفروضة على المؤسسات المالية.

وفي المقابل، بدأت الجهات الرقابية الأوروبية بإظهار قدر من المرونة؛ إذ أعلنت الهيئة المصرفية الأوروبية عن إجراءات تستهدف تبسيط متطلبات التقارير الإشرافية وتقليل الأعباء البيروقراطية، بينما اقترح البنك المركزي الأوروبي إدخال تعديلات على بعض القواعد التنظيمية دون المساس بمستويات رأس المال الإجمالية المطلوبة، وهو ما اعتبرته البنوك غير كافية لمعالجة التحديات القائمة.

وتشير تقديرات اتحاد المصارف الأوروبية إلى أن توفير 150 مليار يورو إضافية للقطاع المصرفي من شأنه تمكين البنوك من تغطية نحو 20% من الاحتياجات التمويلية المتزايدة للقارة. كما يرى الاتحاد أن خفض متطلبات رأس المال الأساسي من فئة (CET1) بنسبة 1% فقط يمكن أن يحرر سيولة تصل إلى 95 مليار يورو، ما يتيح توجيهها نحو تمويل مشاريع استثمارية جديدة في قطاعات الصناعة والبنية التحتية والطاقة.

وفي ظل هذه المعطيات، تتزايد الدعوات داخل الاتحاد الأوروبي لتسريع استكمال مشروع الاتحاد المصرفي وتعزيز أسواق رأس المال الأوروبية، بما في ذلك اعتماد نظام موحد للتأمين على الودائع، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية لتعزيز الاستقرار المالي وضمان قدرة أوروبا على تمويل احتياجاتها الاستثمارية المتنامية خلال السنوات المقبلة.



نحو تخفيف بعض المتطلبات الرقابية وقواعد رأس المال بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي.

وتأتي هذه المطالب في وقت تستعد فيه المفوضية الأوروبية لإجراء مراجعة شاملة لتنافسية القطاع المصرفي خلال شهر يوليو المقبل، على أن تمهد نتائجها لإطلاق مقترحات

البنك الدولي يخفض ت إلى 2.5%

قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

أما بالنسبة للاقتصادات الكبرى، فقد أبقى
البنك الدولي على توقعاته لنمو الاقتصاد



كشف البنك الدولي في تقريره نصف
السنوي «التوقعات الاقتصادية العالمية»
عن خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي
خلال عام 2026 إلى 2.5%، محذراً من أن تصاعد
التوترات الجيوسياسية واضطرابات إمدادات
الطاقة قد يدفع النمو إلى التراجع الحاد نحو
1.3% فقط، في حال ترافق ذلك مع ضغوط
قوية في الأسواق المالية العالمية.

وبحسب التقرير، بلغ النمو العالمي 2.9%
خلال عام 2025، وهو أعلى بمقدار 0.2 نقطة
مئوية مقارنة بالتقديرات التي أصدرها البنك
في كانون الثاني الماضي. إلا أن التوقعات
المحدثة لعام 2026 جاءت أقل بمقدار 0.1
نقطة مئوية من التقديرات السابقة، لتسجل
أدنى مستوى للنمو العالمي منذ تداعيات
جائحة كوفيد-19.

وأشار البنك الدولي إلى أنه خُفض
توقعاته الاقتصادية لنحو ثلثي دول العالم
نتيجة تداعيات الحرب في الشرق الأوسط،
موضحاً أن دولاً في المنطقة، وفي مقدمتها
الإمارات والعراق، شهدت أكبر التخفيضات
في التوقعات بسبب التأثيرات السلبية على
صادرات الطاقة وتدفقات التجارة.

وفي الاقتصادات الناشئة والنامية، توقع
البنك أن يتراجع النمو إلى 3.6% خلال عام 2026
مقارنة مع 4.4% في عام 2025، وبانخفاض قدره
0.4 نقطة مئوية عن تقديرات كانون الثاني، ما
يعكس تزايد الضغوط على الاقتصادات الأقل

توقعات النمو العالمي في 2026

2025، في ظل استمرار التحديات الاقتصادية وضعف الطلب.

وفي الصين، توقع البنك تباطؤ النمو إلى 4.2% خلال عام 2026 مقارنة مع 5% في عام 2025، بينما خفض توقعاته لمنطقة الشرق الأوسط إلى 1.6% فقط، مقارنة مع 4.3% في تقديرات كانون الثاني و4% في عام 2025، نتيجة تأثير أسواق الطاقة والتجارة الإقليمية بتداعيات الصراع.

وعلى صعيد الأسواق العالمية، حذر التقرير من موجة ارتفاع محتملة في أسعار السلع الأساسية، متوقعاً أن ترتفع بنسبة 22% خلال عام 2026، في تحول لافت عن توقعات كانون الثاني التي رجحت انخفاضاً بنسبة 7%

كما رفع البنك الدولي تقديراته لأسعار النفط بشكل حاد، متوقعاً أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 94 دولاراً للبرميل خلال عام 2026، بزيادة تصل إلى 34 دولاراً مقارنة بالتوقعات السابقة، مدفوعاً باستمرار التوترات الجيوسياسية واحتمالات تعطل الإمدادات العالمية.

ورغم النظرة الحذرة للمدى القصير، توقع البنك الدولي تحسناً تدريجياً في النشاط الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2027-2028، مع متوسط نمو سنوي يبلغ 2.8%، مستنداً إلى انحسار الضغوط الحالية واستعادة الاستقرار النسبي في أسواق الطاقة والتجارة الدولية.

الأميركي عند 2.2% خلال عام 2026، مقارنة مع 2.1% في عام 2025. في المقابل، خفض توقعاته لمنطقة اليورو إلى 0.8% مقارنة مع 0.9% في تقديرات كانون الثاني و1.4% في عام



البنك نمو الاقتصاد الأردني يرت



أكدت أحدث تقديرات البنك الدولي استمرار الاقتصاد الأردني في مساره التصاعدي خلال السنوات المقبلة، متوقعة أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 3% بحلول عام 2028، رغم استمرار حالة عدم اليقين التي تفرضها التطورات الجيوسياسية والتحديات الاقتصادية العالمية.

وبحسب تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر عن البنك الدولي، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.7% خلال عام 2026، يرتفع إلى 2.9% في عام 2027، قبل أن يبلغ 3% في عام 2028، ما يعكس تحسناً تدريجياً في أداء الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

ويأتي هذا الأداء المتوقع في وقت تواجه فيه اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضغوطاً متزايدة ناجمة عن التوترات الجيوسياسية وارتفاع تكاليف الطاقة والشحن، وهي عوامل ألقت بظلالها على حركة التجارة والاستثمار والنشاط الاقتصادي في العديد من دول المنطقة.

وفي هذا السياق، أشار التقرير إلى أن صادرات الأسمدة الأردنية قد تلعب دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني خلال المرحلة المقبلة، مستفيدة من الارتفاع المتوقع في أسعار الأسمدة العالمية. ويرى البنك الدولي أن زيادة عائدات صادرات الأسمدة يمكن أن تسهم في تعويض جزء من الضغوط الناجمة عن ارتفاع

الدولي: رفع إلى 3% بحلول 2028

فاتورة الطاقة وتكاليف الواردات، خصوصاً بالنسبة للدول المستوردة للطاقة مثل الأردن.

وعلى الصعيد الإقليمي، توقع التقرير تباطؤ نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى 1.6% خلال عام 2026 مقارنة مع نحو 4% في عام 2025، نتيجة تداعيات الصراعات الإقليمية وارتفاع مستويات عدم اليقين الاقتصادي. كما رجح أن تكون الاقتصادات المستوردة للطاقة من بين الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار النفط والغاز وتكاليف النقل والشحن، إلى جانب الضغوط التي تواجه قطاعات السياحة والتحويلات والاستثمار.

في المقابل، توقع البنك الدولي أن تشهد المنطقة تحسناً تدريجياً خلال عامي 2027 و2028 مع تراجع حدة الاضطرابات الجيوسياسية وانخفاض الضغوط التضخمية وعودة النشاط التجاري والسياحي، ما قد يدفع متوسط النمو الإقليمي إلى نحو 4.5% خلال تلك الفترة.

وتعكس هذه التوقعات استمرار التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، إلا أنها تشير في الوقت ذاته إلى امتلاك الأردن عدداً من المقومات التي قد تعزز قدرته على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وفي مقدمتها تنوع صادراته وقدرته على الاستفادة من المتغيرات في الأسواق العالمية، خصوصاً في قطاع الأسمدة، بما يدعم النمو ويحد من تأثير الصدمات الخارجية خلال السنوات المقبلة.



البنك الأوروبي: الأردن يحافظ على نمو 2.6% واحتياطيات تتجاوز 27 مليار دولار رغم ضغوط الطاقة والتوترات الإقليمية

وفي مؤشر يعكس متانة المركز المالي للمملكة، أوضح التقرير أن احتياطيات الأردن من العملات الأجنبية تجاوزت 27 مليار دولار، ما يوفر هامش أمان مهماً للاقتصاد الوطني وقدرة أكبر على مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية.

وفي المقابل، أشار التقرير إلى استمرار بعض التحديات الاقتصادية المرتبطة بعجز الموازنة العامة ومستويات المديونية والتضخم، وهي ملفات ما تزال تتطلب مواصلة جهود الإصلاح وتعزيز كفاءة الإنفاق وتحفيز الاستثمار.

وعلى المستوى الإقليمي، توقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن يتباطأ نمو اقتصادات منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (SEMED) إلى 2.5% خلال العام الحالي، قبل أن يتعافى في عام 2027 ليصل متوسط النمو في المنطقة إلى 4.2%.

وأكد التقرير أن التوترات الجيوسياسية المستمرة، وارتفاع أسعار الطاقة، واضطرابات حركة التجارة العالمية، ما تزال تشكل عوامل ضغط رئيسية على آفاق النمو الاقتصادي في المنطقة، إلا أن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها بعض الدول، ومن بينها الأردن، أسهمت في تعزيز قدرتها على التعامل مع هذه التحديات وتقليل آثارها الاقتصادية.

أكد تقرير حديث صادر عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن الإجراءات الاستباقية التي اتخذها الأردن لمواجهة تداعيات التوترات الإقليمية وارتفاع أسعار الطاقة أسهمت في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود، والحد من الآثار السلبية التي كان من الممكن أن تنعكس على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأشار التقرير إلى أن المملكة نجحت في التعامل مع الانقطاعات المؤقتة في إمدادات الغاز الطبيعي من خلال الاعتماد على احتياطيات الوقود المتاحة، الأمر الذي ساعد في ضمان استمرارية التزويد بالطاقة وتجنب تداعيات اقتصادية أوسع نطاقاً.

ومنذ بدء التصعيد الإقليمي، نفذت الحكومة حزمة من الإجراءات الاحترازية شملت تعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والمستقات النفطية، واتخاذ تدابير لضمان استقرار سلاسل التوريد والإمداد، إلى جانب إجراءات داعمة لقطاعات الزراعة والسياحة وحماية المستهلكين، بما عزز قدرة الاقتصاد على مواجهة المتغيرات الخارجية.

وتوقع التقرير أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.6% خلال عام 2026، على أن يرتفع إلى 2.8% في عام 2027، مدفوعاً باستمرار برامج الإصلاح الاقتصادي وتحسن النشاط الاقتصادي تدريجياً.



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الأخبار المصرفية





البنك العربي يحصد جائزة "أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026"



منحت مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية ومقرها نيويورك، البنك العربي مؤخراً جائزة "أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026" وذلك تقديراً للمكانة الريادية التي يحظى بها البنك على صعيد الساحة المصرفية في المنطقة.

وجاء حصول البنك على هذه الجائزة بعد تقييم شامل تمّ من قبل محرري المجلة المتخصصين واستناداً إلى آراء

مجموعة مختصة من المدراء الماليين التنفيذيين والمصرفيين والمستشارين المصرفيين ونخبة من المحللين من حول العالم.

واستندت المجلة في اختيارها إلى مجموعة من المعايير الموضوعية شملت: نمو الموجودات والربحية والانتشار الجغرافي ومتانة العلاقات الاستراتيجية والريادة في تطوير الأعمال والابتكار في المنتجات، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المعايير المبنية على آراء أبرز محلي الأسهم ووكالات التصنيف الائتماني والمستشارين المصرفيين وغيرهم من الخبراء في القطاع المصرفي.

ويغطي نطاق جوائز مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية ما يقارب 150 دولة ومنطقة حول العالم تشمل مناطق افريقيا وآسيا والمحيط الهادي ودول الكاريبي وأمريكا الوسطى ووسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أمريكا وأوروبا الغربية.

وفي تعليقها على هذا التكريم، قالت رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي:

"يعد هذا التقدير العالمي إضافة مميزة إلى سجل البنك العربي الحافل بالإنجازات، وانعكاساً لتفاني كوادرننا وثقة عملائنا وشركائنا والمجتمعات التي نعمل بها. وهو يؤكد على المكانة المتميزة التي يحتلها البنك على المستويين المحلي والإقليمي والتي يعززها قوة أدائه وقدرته على التكيف مع المستجدات بكفاءة في عالم يتسم بالتطور المتسارع." وأضافت الصادق: "يجسد هذا التكريم التزامنا المتواصل بالتركيز على تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا ومجتمعاتنا عبر مختلف الأسواق والقطاعات والسعي لتطوير منظومة أعمالنا وخدماتنا وتعزيز الاستثمار في الابتكار الرقمي وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم حلول مصرفية رائدة ذات قيمة مستدامة."

يذكر أن البنك العربي والذي يتخذ من عمان، الأردن مقراً له، تأسس في العام 1930 وهو يمتلك واحدة من أكبر الشبكات المصرفية العربية العالمية، والتي تضم ما يزيد عن 600 فرع، كما يحظى بحضور بارز في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية في العالم مثل لندن وسنغافورة وشانغهاي وجنيف وباريس وسيدني ودي والمنامة.



البنك العربي الراعي البلاتيني لملتقى التدقيق الداخلي الأردني 2026



قدّم البنك العربي رعايته البلاتينية لملتقى التدقيق الداخلي الأردني 2026، والذي عُقد مؤخراً بتنظيم من جمعية التدقيق الداخلي الأردنية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وديوان المحاسبة تحت شعار "أثر يبقى... وثقة تُبنى".

وشهد الملتقى مشاركة واسعة لأكثر من 300 من القيادات التنفيذية والرقابية، وخبراء الحوكمة وإدارة المخاطر والامثال من مختلف القطاعات، إلى جانب ممثلين عن الجهات الرقابية في القطاعين العام والخاص.

ووفّر الملتقى مساحة متخصصة جمعت نخبة من الخبراء لتبادل الخبرات ومناقشة المستجدات والتحديات المرتبطة بمجالات التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. حيث تضمنت جلسات حوارية وعروض تقديمية سلطت الضوء على موضوعات متعددة منها الرؤية المستقبلية للتدقيق الداخلي في ظل رؤية التحديث الاقتصادي والإداري في الأردن، والنزاهة المؤسسية ومكافحة الاحتيال والفساد، والتدقيق الداخلي 4.0 والرقابة الذكية والثقة الرقمية، إلى جانب مناقشة المخاطر

المستجدة في القطاع المالي والمصرفي ومهارات التواصل القيادي المؤثر.

وتأتي رعاية البنك العربي لهذا الملتقى في إطار اهتمامه بدعم تطوير مجال التدقيق الداخلي وتعزيز دوره في ترسيخ مبادئ الحوكمة والرقابة المؤسسية، بما يواكب أفضل المعايير المهنية ويعزز كفاءة إدارة المخاطر والامثال في بيئات العمل المختلفة.





البنك العربي يو الجمعية الملكية



واصل البنك العربي تعاونه مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة من خلال دعمه مؤخراً لمشروع زراعة الأشجار في محمية غابات دبين، بمشاركة مجموعة من متطوعي البنك. ويأتي هذا التعاون ضمن مبادرات برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً"، وانطلاقاً من جهود البنك في دعم القضايا البيئية وتعزيز التنمية المستدامة والمحافظة على التنوع الحيوي في الأردن.

الحيوي واستدامته في المحمية. وتضمنت الحملة تنفيذ عدد من الأعمال الميدانية شملت الحفر، ونقل التربة الزراعية، وغرس الأشجار، والسقاية، بالإضافة إلى تنسيق الأرض.

وشارك في الحملة أكثر من 70 متطوعاً من موظفي البنك وعائلاتهم بهدف الاسهام في زيادة رقعة المساحات الخضراء في المملكة، والحد من تأثيرات التغير المناخي على التنوع

اصل تعاونه مع لحماية الطبيعة



الحلي. وتُعد من أهم المواقع البيئية التي تضم مئات الأنواع النباتية والحيوانية ذات القيمة الوطنية والعالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن دعم البنك العربي لهذه المبادرة يأتي في إطار إستراتيجيته على صعيد الاستدامة، والتي تعكس حرص البنك على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال العمل مع مختلف الجهات ذات العلاقة، وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة، ويُمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً" إحدى ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد الأوجه يركز على تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تسهم في خدمة عِدّة قطاعات وهي الصحة، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، والتعليم، ودعم الأيتام وتمكين المرأة.

ويجسد هذا المشروع استمرار التعاون بين البنك العربي والجمعية الملكية لحماية الطبيعة منذ عام 2009، والذي أثمر على مدى السنوات الـ 17 الماضية عن تنفيذ العديد من المبادرات البيئية الهادفة إلى دعم حماية الطبيعة والمحافظة على الموارد الطبيعية في الأردن. كما تندرج هذه المبادرة ضمن الجهود المشتركة الرامية إلى ترسيخ ثقافة الوعي البيئي وتعزيز الاهتمام بالمساحات الخضراء، بما يسهم في تحقيق أثر إيجابي ومستدام على البيئة والمجتمع.

وأنشئت محمية غابات دبين عام 2004 من قبل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وتمتد على مساحة تقارب 8.5 كم² في شمال الأردن. وتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط وتنوع حيوي غني، وتسيطر عليها غابات الصنوبر

البنك العربي يواصل تنفيذ جلسات توعية مالية للشباب بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد

وأهمية التخطيط المالي الشخصي، وإعداد الموازنات، والتميز بين الحاجات والرغبات، والتعريف بالخدمات المالية والرقمية.

ويسعى هذا التعاون بين البنك العربي ومؤسسة ولي العهد إلى تحقيق تأثير إيجابي ومستدام من خلال تقديم محتوى تدريبي متكامل يركز على تنمية المهارات المالية الأساسية لدى الشباب، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع التحديات الاقتصادية بطريقة فعالة.

مؤسسة ولي العهد تأسست في عام 2015، تجسيدا لرؤية صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم، وإيمانه بقدرات الشباب الأردني. وتسعى المؤسسة إلى تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم من خلال مسارات عملها الثلاثة: المشاركة الاقتصادية، القيادة، والتنمية المجتمعية المستدامة، عبر 27 موقعاً حول المملكة، تشمل مكاتب في جميع المحافظات.

واصل البنك العربي، بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد، تنفيذ سلسلة من جلسات التوعية المالية التي تستهدف فئة الشباب من عمر 18 إلى 26 عامًا في عدد من محافظات المملكة (الزرقاء وعجلون والعقبة)، وذلك في إطار جهود البنك المستمرة لدعم وتعزيز الشمول والوعي المالي لدى الشباب، وانطلاقاً من استراتيجيته في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.

وتهدف هذه الجلسات إلى تزويد المشاركين بالمهارات والمعرفة الأساسية في مجال الإدارة المالية الشخصية، بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومدروسة والتي من شأنها أن تحسن ظروفهم المعيشية وتدعم مساراتهم المهنية المستقبلية بثقة ووعي.

وقدّم الجلسات فريق من موظفي البنك المتخصصين في المجال المالي، حيث تميزت الجلسات بطابعها التفاعلي والتطبيقي، وغطت مجموعة من المحاور الأساسية مثل: مفهوم





البنك العربي يري فعاليات النسخة الرابعة من منتدى تواصل 2026



أفكارهم ومقترحاتهم، ضمن حوارات جمعتهم مع أصحاب القرار والخبراء والمتخصصين، بما أسهم في إثراء النقاش وتبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا المطروحة.

وتأتي رعاية البنك العربي لهذا المنتدى انطلاقاً من اهتمامه المتواصل بدعم فئة الشباب وتمكينهم، من خلال المساهمة في المبادرات والفعاليات التي تسهم في تطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم، بما يدعم دورهم الفاعل في مسيرة التنمية والتقدم.

كما شارك البنك العربي في منتدى "تواصل 2026" من خلال جناح تفاعلي خُصص للشباب، وتضمن مجموعة من الأنشطة الهادفة التي ركزت على تشجيع روح المبادرة والإبداع وتعزيز التفكير الإيجابي. وقد شهد الجناح تفاعلاً وإقبالاً لافتاً من الزوار الشباب، الذين شاركوا في الفعاليات والأنشطة المتنوعة التي جمعت بين الجانبين المعرفي والتفاعلي.

قدّم البنك العربي مؤخراً رعايته لفعاليات النسخة الرابعة من منتدى "تواصل 2026": رؤى لفرص الغد، والذي نظّمته مؤسسة ولي العهد في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات - البحر الميت، تحت رعاية وحضور صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد.

وشهد المنتدى حضوراً واسعاً ضمّ نخبة من صناع القرار والخبراء ورؤاد الأعمال والنشطاء الشباب والشابات، حيث شكّل مساحة للحوار وتبادل الآراء حول عدد من القضايا الوطنية الهامة، بما يعزز المشاركة الفاعلة، ويُسهم في تقريب وجهات النظر، وتسهيل الضوء على الفرص والتحديات المرتبطة بمستقبل الشباب والمجتمع الأردني.

ويمثّل "تواصل" امتداداً لدور المؤسسة كمساحة وطنية تجمع الشباب والخبراء وصنّاع القرار حول الأسئلة التي تفرضها التحوّلات المتسارعة، وما تعنيه لمستقبل الأردن وجودة الحياة والفرص فيه، ولا سيما أن فهم التغيّرات المجتمعية لا يمكن أن يحدث من بعيد، فالاستماع للشباب، وفهم تطلعاتهم وتحدياتهم، يظل جزءاً أساسياً من قراءة الواقع والاستعداد للمستقبل.

وتضمن المنتدى مجموعة من الجلسات الحوارية والنقاشية التي تناولت عدداً من القضايا والموضوعات المرتبطة بمستقبل الأردن وتطلعات شبابه، شملت الإعلام وصناعة المحتوى، والتحوّلات الاقتصادية وأنماط العمل الجديدة، والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى جانب الرياضة والثقافة والمجتمع. كما أتاح المنتدى مساحة تفاعلية للشباب للتعبير عن آرائهم وطرح

بنك الإسكان يواصل تمكين طلبة مؤسسة الحسين للسرطان من خلال منح جامعية



دراستهم الجامعية.

وبموجب الشراكة الاستراتيجية الممتدة بين الطرفين، يمتد دعم بنك الإسكان ليشمل أبعاداً شمولية تتجاوز المنح الأكاديمية؛ متمثلة في رعاية "حفل الخير" الذي يخصص ريعه بالكامل لدعم رسالة المؤسسة، بالإضافة إلى مساندة برنامج "سوار الحسين التطوعي"، ودعم جهود الرعاية الشمولية الموجهة لتغطية الاحتياجات المتكاملة للمرضى الذين يواجهون تحديات مادية واجتماعية نتيجة المرض وفترة العلاج.

وتأتي هذه الجهود المشتركة تجسيداً لركيزتي الصحة والتعليم اللتين تشكلان ركائز أساسية في برنامج "إمكان الإسكان"، المظلة الشاملة للمسؤولية الاجتماعية والعمل التنموي لبنك الإسكان، والتي يواصل البنك من خلالها تقديم مبادرات مستدامة تهدف إلى إحداث أثر إيجابي ومباشر في مجالات البيئة، والصحة، والتعليم، والتمكين الاجتماعي.

يواصل بنك الإسكان بالتعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان تمكين وتأمين المسيرة الأكاديمية للطلبة المصابين والناجين من السرطان، وذلك ضمن الشراكة الاستراتيجية التي تجمع البنك بالمؤسسة منذ عدة سنوات.

وفي هذا السياق، جمع لقاء خاص بين البنك والمؤسسة وعدد من الطلبة المستفيدين من المنح الجامعية لهذا العام للاحتفاء بمسيرتهم التعليمية في مختلف الجامعات الأردنية، حيث بلغ إجمالي عدد الطلبة المستفيدين من المنح التعليمية التي يقدمها البنك من خلال المؤسسة حتى الآن (74) طالباً وطالبة، مما يسهم بشكل مباشر في توفير البيئة الداعمة لاستكمال دراستهم الجامعية.

ويهدف هذا اللقاء إلى متابعة أحوال الطلبة الأكاديمية والوقوف على مستجدات مسيرتهم التعليمية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المعنوي اللازم لهم، وتعزيز قنوات التواصل المباشر بما يضمن تذليل التحديات التي قد تواجههم خلال فترة

بنك الإسكان يقيم فعالية "فرحة عيد" بالتعاون مع بنك الملابس الخيري بمناسبة عيد الأضحى



الفرحة والسرور إلى قلوب الأطفال المستفيدين.

تجدر الإشارة أن "برنامج إمكن" يعتبر المظلة الأساسية للبنك في مجال العمل التنموي والمجتمعي ضمن إطار مؤسسي ممنهج ومستدام، حيث يركز البرنامج على سلسلة من المبادرات والنشاطات والشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات والمؤسسات التي تُعنى بالعمل المجتمعي، وعلى جهود ومشاركات موظفيه المتطوعين الذين يعتبرون سفراء البنك في مجال العمل التنموي والمجتمعي والإنساني.

ويشار إلى أن بنك الملابس هو أحد برامج الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية أطلق في الربع الأخير من عام 2013 بهدف توفير الملابس الملائمة للأسر الأردنية العفيفة على مدار العام.

أقام بنك الإسكان فعالية "فرحة عيد" لتوزيع ملابس العيد على 100 طفل، وذلك بالتعاون مع بنك الملابس الخيري /الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية بالتزامن مع اقتراب عيد الأضحى المبارك.

وقد جاءت الفعالية كجزء من نشاطات البنك الاجتماعية المتعددة وبما ينسجم مع أهداف برنامجه المتخصص بالمسؤولية الاجتماعية "إمكن الإسكان"، والذي يحرص من خلاله على الاهتمام بفئة الأطفال ضمن قطاع التمكين الاجتماعي الذي يتبناه البنك.

وشارك في الفعالية مجموعة من متطوعي بنك الإسكان ضمن برنامج "إمكن الإسكان" حيث تضمنت الفعالية أجواء ترفيهية وتفاعلية أدخلت

بنك الإسكان يطلق المصرفية الإلكترونية Iskan Business

تابع أعدد
SS

- خاضع لشروط وأد

التشغيلية، ويخفض التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو والاستدامة.

ومن خلال المنصة الجديدة يمكن للشركات الاستفادة من العديد من الخدمات التي تُقدم بأعلى مستويات الأمان، وتشمل: إدارة الحسابات والتحكم الكامل بها بما في ذلك القروض والودائع، وأتمتة مدفوعات الرواتب والفواتير والتحويلات والحوالات الفورية من خلال خدمة CliQ للشركات، وإصدار وإدارة بطاقات الخصم والائتمان من إيقاف وإعادة تفعيل، فضلاً عن إيداع الشيكات إلكترونياً. وتتيح المنصة للشركات إمكانية تحقيق أقصى فائدة من التحليلات المالية المتقدمة والتقارير التي تقدمها لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وهو ما يساهم في تحسين دقة البيانات والتخطيط المالي.

ويؤكد إطلاق المنصة التزام بنك الإسكان بتطوير حلوله وخدماته باستمرار، وفقاً لمنهجية تركز على الابتكار، وتقوم على التكنولوجيا، والجودة الشاملة، والتنافسية، مما يعزز مكانته الريادية كشريك مصرفي موثوق.

أطلق بنك الإسكان منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية Iskan Business لعملاء الشركات على اختلاف أحجامها، والتي تعتبر منصة رقمية متكاملة لإدارة النقد والسيولة وإجراء كافة المعاملات المصرفية والتعاملات المالية بكفاءة وبأقل وقت وجهد عبر الهواتف الذكية والإنترنت.

وتعد المنصة امتداداً لخدمات البنك الإلكترونية؛ حيث تجمع مزايا إسكان أونلاين وإسكان موبايل - شركات لتوفير تجربة موحدة أكثر سلاسة. وقد جاء تطوير المنصة في إطار استراتيجية البنك لتعزيز التحول الرقمي، ومواكبة التطورات في السوق المحلية والعالمية، مع التركيز على تلبية احتياجات وتطلعات الشركات وتقديم حلول مصرفية سهلة ومرنة في أي وقت ومن أي مكان.

ويمثل تطوير وإطلاق المنصة نقلة نوعية في الخدمات المصرفية للشركات؛ حيث تدعم بيئة الأعمال من خلال تحفيز الشركات على تبني أحدث التقنيات المالية لأتمتة عمليات الإدارة المالية والمحاسبية لديها، بما يغني عن الإجراءات التقليدية، ويعزز الكفاءة

منصة الخدمات Iskan Busin للشركات

بنك الإسكان
Housing Bank

إدارة أعمال شركتك من مكانك
على منصة الأعمال

ISKAN
BUSINESS



إسكان البنك.

كابيتال بنك يرعى المسابقة السنوية ويقدم منحة دراسية

انسجماً مع التزامه المتواصل بدعم المبادرات التعليمية الهادفة وتعزيز بيئات الإبداع والتميز لدى الأجيال الناشئة، رعى كابيتال بنك المرحلة الختامية من مسابقة "العسكري الصغير 2026"، والتي أُقيمت بحضور أكثر من 350 شخصاً من أهالي الطلبة والهيئات التعليمية والإدارية وممثلين عن المدارس الخاصة المشاركة من مختلف أنحاء المملكة.

لمسابقة "العسكري الصغير 2026" يأتي انطلاقاً من إيمانه بأهمية الاستثمار في الطاقات الشابة، وحرصه على مساندة الفعاليات التعليمية التي تتيح للطلبة التعبير عن قدراتهم وتطوير مهاراتهم في بيئة تشجع على الإبداع والثقة بالنفس، بما يسهم في إعداد جيل قادر على مواصلة التميز وتحقيق أثر إيجابي في المجتمع.

وشهدت نسخة المسابقة لهذا العام منافسات امتدت عبر مرحلتين رئيسيتين، بدأت بجولات داخلية أُقيمت في المدارس المشاركة لاختيار الطلبة الأعلى أداءً، قبل انتقالهم إلى المرحلة النهائية التي تنافس خلالها الطلبة

وجاءت رعاية البنك لهذه المسابقة الوطنية تأكيداً على اهتمامه بدعم الأنشطة التي تسهم في تنمية مهارات الطلبة الفكرية والإبداعية، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وتشجيعهم على التميز في بيئة تعليمية محفزة تقوم على المنافسة الإيجابية وتقدير الإنجاز. كما تعكس هذه المشاركة توجهات كابيتال بنك في مجال المسؤولية المجتمعية، والتي تضع التعليم وتمكين الشباب ضمن أولوياتها الرئيسية باعتبارهما من الركائز الأساسية لبناء مستقبل أكثر تطوراً واستدامة.

وأكد كابيتال بنك في بيان صحفي، أن دعمه

وطنية "العبقري الصغير 2026" للفائز بالمركز الأول



وعلى هامش الفعالية، تواجد فريق كابيتال بنك عبر جناح خاص للتعريف بحساب "Bright"، المصمم لمساعدة الأهالي على التخطيط المالي لمستقبل أبنائهم وتعزيز مفهوم الادخار الذكي منذ سن مبكرة، بما ينسجم مع الرسائل التعليمية والتوعوية التي تحملها المسابقة والذي يوفر العديد من الجوائز الشهرية بالإضافة إلى الجائزة الكبرى وهي بوليصة تعليمية تصل قيمتها إلى 50 ألف دينار أردني.

المتأهلون على لقب "العبقري الصغير 2026"، ضمن أجواء تفاعلية هدفت إلى تحفيز التفوق الأكاديمي وتعزيز روح التحدي الإيجابي بين المشاركين.

وتأكيداً على دعمه للمبادرات التعليمية النوعية، قدّم كابيتال بنك منحة دراسية بقيمة 3000 دينار أردني للفائز بالمركز الأول، فيما تم تكريم البنك ومنحه درعاً تقديراً لدوره في دعم وإنجاح هذا الحدث المعرفي.

كابيتال بنك يقدم رعايته لعرض أزياء مدرسة عمّان الوطنية لدعم مؤسسة الحسين للسرطان

كابيتال
بنك

تخصيص كامل ريع هذا النشاط لدعم مؤسسة الحسين للسرطان، مما يعزز من دور الطلبة كأفراد فاعلين في دعم القضايا الوطنية النبيلة.

وإلى جانب الرعاية، تضمن تواجد كابيتال بنك في الفعالية، التي أقيمت في مسرح المدرسة يومي 9 و10 أيار، إقامة جناح خاص للتعريف بحساب "Bright" المخصص للأطفال واليافعين، والذي يعد منصة عملية تجمع بين الأمان المالي والمزايا التحفيزية، حيث يتيح الحساب فرصاً للفوز بجوائز شهرية؛ تشمل سحبات لعشرة فائزين والتي تمكنهم من الفوز بجوائز نقدية بقيمة 5000 دينار، على ألا يقل رصيد الحساب عن 500 دينار، بالإضافة إلى الجائزة الكبرى لـ 6 فائزين وهي عبارة عن بوليصة تعليمية تصل قيمتها إلى 50,000 دينار على ألا يقل رصيد الحساب عن 1000 دينار أردني .

تأكيداً على التزامه المستمر بدعم المبادرات المجتمعية الهادفة وترسيخ قيم المواطنة الصالحة لدى الشباب، قدم كابيتال بنك رعايته لعرض الأزياء السنوي الذي نظمه طلبة المرحلة الثانوية في مدرسة عمّان الوطنية.

وتأتي هذه الرعاية في إطار حرص البنك على مساندة المشاريع الطلابية التي تحمل أبعاداً إنسانية وتساهم في تنمية روح المسؤولية تجاه المجتمع.

وقد تميز عرض الأزياء لهذا العام بحمله شعار "من الماضي نصمم المستقبل"، حيث استعرض الطلبة تصاميم مبتكرة تعكس رحلة فنية تجمع بين الأصالة والتطلع نحو المستقبل. ويهدف هذا المشروع الطلابي إلى صقل مواهبهم وتطوير قدراتهم الإبداعية، مع ربط هذه الجهود بغاية إنسانية سامية؛ حيث تقرر

توفيرك أذكى بفائدة بريميز 4% لغاية

افتح حساب توفير بريميز الآن
عائد سنوي مدفوع شهري



حمّل التطبيق الآن



* تطبق الشروط والأحكام

كابيتال
بنك

@Capitalbankjo

06 5100 220

capitalbank.jo

البنك الأردني الكويتي و"إنجاز" يختتمان جلسات برنامج "أسأل الخبير المالي والبنكي" في 11 جامعة أردنية



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
 "أكثر من بنك"



كما أتاحَت الجلسات للطلبة فرصة التعرف على أبرز الفرص الوظيفية والمسارات المهنية المتاحة في القطاع المصرفي، بما يسهم في تعزيز جاهزيتهم المهنية، وربط الجانب الأكاديمي بمتطلبات سوق العمل.

ويُشكل برنامج "أسأل الخبير المالي والبنكي" منصة تفاعلية لنقل الخبرات العملية إلى طلبة الجامعات، ومساعدتهم على بناء تصور أوضح لمستقبلهم المهني، واتخاذ قرارات أكثر وعياً واستعداداً.

وتعكس هذه المبادرة التزام البنك الأردني الكويتي المتواصل بالاستثمار في الشباب وتعزيز الثقافة المالية والمصرفية لديهم، انطلاقاً من إيمانه بأهمية إعداد جيل يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المالي والمصرفي، إلى جانب دعمه المستمر لقطاع التعليم وتمكين الشباب.

اختتم البنك الأردني الكويتي ومؤسسة "إنجاز" تنفيذ جلسات برنامج "أسأل الخبير المالي والبنكي" خلال الفصل الدراسي الثاني، في إطار شراكتهما الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز الوعي المالي والمصرفي لدى طلبة الجامعات الأردنية، وتمكينهم من اكتساب المهارات والمعرفة العملية التي تدعم جاهزيتهم لسوق العمل.

وشمل البرنامج تنفيذ (12) جلسة تفاعلية في (11) جامعة أردنية في العاصمة عمّان، قدمها نخبة من موظفي البنك الأردني الكويتي من أصحاب الخبرات المصرفية المتخصصة، وقد استفاد من البرنامج أكثر من 1000 طالب وطالبة من الجامعات المشاركة. وركزت الجلسات على تعريف الطلبة بطبيعة العمل في القطاع المصرفي وأبرز المهارات المطلوبة، إلى جانب تسليط الضوء على التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي.

البنك الأردني الكويتي يشارك في رعاية مؤتمر الملتقى الأردني للتدقيق الداخلي بعنوان "أثر يبقى وثقة تُبنى"



قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته الذهبية لمؤتمر الملتقى الأردني للتدقيق الداخلي، الذي نظّمته جمعية التدقيق الداخلي الأردنية تحت عنوان "أثر يبقى.. وثقة تُبنى"، وبمشاركة واسعة ضمت نحو 330 من القيادات والخبراء والمختصين في مجالات التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والحوكمة، والامتثال، من القطاعين العام والخاص.

إيمانه بأهمية دور هذه المنظومات في تعزيز الاستقرار المالي ودعم بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة، معرباً عن اعتزاز البنك بالشراكة مع جمعية التدقيق الداخلي الأردنية في هذا الحدث الذي يجمع نخبة من الخبرات المهنية والقيادات المتخصصة.

كما شارك رئيس التدقيق الداخلي في البنك الأردني الكويتي، حسين رمضان، كمتحدث رئيسي في جلسة حوارية متخصصة بعنوان "النزاهة المؤسسية ومكافحة الاحتيال والفساد في القطاعين العام والخاص"، حيث استعرض أهمية التكامل بين منظومات التدقيق وإدارة المخاطر في مواجهة التهديدات السيبرانية والمالية الحديثة، إلى جانب دور الرقابة الداخلية في ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة وتعزيز جاهزية المؤسسات للتعامل مع المتغيرات المتسارعة.

وتأتي رعاية البنك لهذا الملتقى المهني في إطار التزامه المتواصل بدعم بيئة الحوكمة المؤسسية وتعزيز ثقافة الرقابة الفاعلة وإدارة المخاطر، إلى جانب المساهمة في تطوير مهنة التدقيق الداخلي بما يواكب التحولات المتسارعة في القطاع المالي والمصرفي، ويدعم مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

وشهد المؤتمر سلسلة من الجلسات الحوارية المتخصصة التي تناولت مستقبل التدقيق الداخلي ودوره في دعم الاستقرار المؤسسي وتعزيز النزاهة والثقة، إلى جانب استعراض أبرز التحديات المرتبطة بالمخاطر المستجدة والتحول الرقمي والرقابة الذكية. كما ناقشت الجلسات عدداً من المواضيع المتقدمة، من أبرزها "التدقيق الداخلي 4.0"، والثقة الرقمية، والتواصل القيادي، إلى جانب دور الحوكمة في حماية المؤسسات وتعزيز استدامتها.

وفي تعليقه على هذه الرعاية، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، أن مهنة التدقيق الداخلي أصبحت اليوم شريكاً استراتيجياً في دعم استدامة المؤسسات وتعزيز قدرتها على التعامل مع التحديات والمتغيرات المتسارعة، مشيراً إلى أن بناء الثقة المؤسسية يتطلب منظومات رقابية متطورة وكفاءات قادرة على مواكبة التحولات التكنولوجية والمخاطر الحديثة.

وأضاف البطيخي أن البنك الأردني الكويتي يواصل الاستثمار في تطوير الكفاءات الوطنية وتبني أفضل الممارسات العالمية في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، انطلاقاً من

البنك الأردني الكويتي يُعلن عن تعاون استراتيجي مع شركة "يسير" و"أرامكس" لإطلاق نموذج مالي مبتكر في قطاع التجارة بين الشركات

في خطوة استراتيجية تعكس التزامه بدعم التحول الاقتصادي وتعزيز الابتكار، أعلن البنك الأردني الكويتي عن توقيع اتفاقية شراكة ثلاثية تجمعهم مع شركة يسير المتحدة للتجارة الالكترونية، المنصة الرائدة في تجارة السلع الاستهلاكية سريعة الدوران، وشركة أرامكس- الأردن، الرائدة إقليمياً في الحلول والخدمات اللوجستية، وذلك بهدف تقديم نموذج تمويلي وتشغيلي متكامل يُعد الأول من نوعه في المملكة.

توظيف رأس مالها بكفاءة أعلى وتوسيع نطاق أعمالها، فيما تُكمل " شركة ارامكس" المنظومة من خلال إدارة المخزون، بما يعزز موثوقية النموذج التشغيلي المتكامل.

ومن المتوقع أن تُسهم هذه الاتفاقية في تعزيز الشمول المالي وتحفيز التدفقات المالية نحو قطاعات اقتصادية كانت تاريخياً أقل استفادة من أدوات التمويل التقليدية، إضافة إلى فتح المجال أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من حلول مالية وتشغيلية متطورة كانت تقتصر سابقاً على الشركات الكبرى.

وتهدف هذه الشراكة إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى حلول تمويلية وتشغيلية أكثر كفاءة ومرونة، بما يسهم في تعزيز تدفق رأس المال ودعم نمو الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتأتي هذه المبادرة ضمن استراتيجية البنك الأردني الكويتي الهادفة إلى تطوير حلول مصرفية مبتكرة تتجاوز الخدمات التقليدية، من خلال بناء شراكات نوعية تُسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار. من أبرزها خطابات الضمان، المصممة لتمكين " شركة يسير" من



بشكل مستدام، من خلال تكامل الأدوار بين الحلول المالية واللوجستية والتقنية.

بدوره، قال السيد رائد نورس، المدير العام لأرامكس الاردن: "يسرنا أن نكون جزءاً من هذه الشراكة الرائدة، إذ تُسهم خدمات أرامكس، بما في ذلك إدارة المخزون، في تعزيز موثوقية المنظومة وضمان أعلى معايير الحوكمة التشغيلية، بما يُضفي قيمةً مُضافةً لجميع الأطراف. فمن خلال ربط التمويل بإمكانية تتبع المخزون وقدرات التنفيذ والتوريد، تُسهم في بناء منظومة تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى دعم انتمائي أكثر موثوقية، وتعزيز قدرتها على النمو بثقة.

ويؤكد البنك الأردني الكويتي من خلال هذه الخطوة التزامه المستمر في دعم التحول الرقمي، وبناء شراكات استراتيجية تُسهم في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، بما ينسجم مع رؤيته في تقديم حلول مصرفية مبتكرة ومستدامة.

وبهذه المناسبة، صرّح السيد زهدي الجيوسي، رئيس قطاع الأعمال المصرفية في البنك الأردني الكويتي قائلاً: "نؤمن بأن دور البنوك اليوم لم يُعَد يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، بل يمتد ليشمل بناء منظومات اقتصادية متكاملة تدعم الابتكار وتعزز النمو المستدام. وتمثل هذه الشراكة نموذجاً عملياً لتكامل الأدوار بين القطاع المالي والتكنولوجي واللوجستي بما يخدم الاقتصاد الوطني".

ومن جانبه، قال السيد طارق يغمور، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة يسير: "ما نبنيه اليوم يتجاوز مفهوم التمويل التقليدي، فهو نموذج تشغيلي متكامل نعمل من خلاله على ربط التمويل بحركة البضائع بشكل مباشر ضمن منظومة رقمية متقدمة، بما يعزّز الكفاءة ويُسرّع وتيرة النمو. وتُشكّل هذه الشراكة مع البنك الأردني الكويتي وأرامكس ركيزة أساسية في تمكيننا من تطبيق هذا النموذج على أرض الواقع والتوسّع به

البنك الأردني الكويتي راعياً ذهبياً لـ "تحدي الأساطير" الأرجنتينية سافويلا لدعم



تطوير المهارات الشخصية والمهنية إلى جانب المهارات الرياضية.

كما شهدت فعاليات المبادرة إقامة حفل عشاء بحضور القائمين على المبادرة والشركاء

للعام الخامس على التوالي واصل البنك الأردني الكويتي حضوره الداعم للمبادرات الشبابية والرياضية من خلال تقديم رعايته الذهبية لمبادرة "تحدي الأساطير"، التي تنظمها أكاديمية إيريس الدولية "IRIS" بالتعاون مع أسطورة كرة القدم الأرجنتينية خافيير سافويلا، في خطوة تعكس التزام البنك بدعم المواهب الأردنية الشابة وفتح آفاق جديدة أمامها للوصول إلى مستويات احترافية متقدمة.

وشهدت المبادرة هذا العام إقبالاً واسعاً من مختلف محافظات المملكة، حيث بلغ عدد المسجلين لخوض تجارب أداء كرة القدم ما يقارب (6000) لاعب من مواليد عامي 2013 و2014، في مؤشر يعكس الحضور المتنامي للمبادرة والثقة التي باتت تحظى بها كمنصة تسهم في اكتشاف المواهب الكروية الواعدة وتطويرها ضمن بيئة تدريبية احترافية يشرف عليها مختصون وخبرات رياضية دولية.

وتضمن برنامج التحدي سلسلة من تجارب الأداء المكثفة لاختيار نخبة اللاعبين الأكثر تميزاً، إلى جانب فعاليات تفاعلية هدفت إلى توسيع آفاق المشاركين وتعريفهم بتجارب ومجالات جديدة، بما في ذلك زيارة ميدانية لأحد فروع البنك الأردني الكويتي للاطلاع على بيئة العمل المصرفي وطبيعة الخدمات المالية الحديثة، في خطوة هدفت إلى تعزيز وعي الشباب بأهمية

أسطورة 2026 بالتعاون مع أسطورة كرة القدم المواهب الكروية الشابة

لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي: إن استمرار دعم البنك لـ "تحدي الأسطورة" يعكس إيماناً راسخاً بأهمية الاستثمار في طاقات الشباب الأردني وتمكينهم من الوصول إلى فرص نوعية تفتح أمامهم مسارات مستقبلية واعدة، مؤكداً أن الرياضة أصبحت اليوم منصة حقيقية لبناء الثقة والانضباط والطموح لدى الأجيال الجديدة، إلى جانب دورها في صقل المواهب وتعزيز روح العمل الجماعي والمنافسة الإيجابية.

وأضاف البطيخي أن العدد الكبير من المشاركين في التحدي يعكس حجم الشغف والطاقة الكامنة لدى الشباب الأردني، معرباً عن فخر البنك بالمساهمة في دعم هذه المبادرة التي تتيح للمواهب الواعدة فرصة الاحتكاك بخبرات عالمية والوصول إلى تجارب احترافية متقدمة، بما يساهم في تمثيل الأردن بصورة مشرفة في المحافل الرياضية الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن التحدي يشكل منصة احترافية متقدمة لاكتشاف المواهب الكروية الناشئة، حيث سيحظى اللاعبون الذين وقع عليهم الاختيار بفرصة السفر إلى إسبانيا للمشاركة في بطولة كروية متخصصة، بما يتيح لهم اكتساب خبرات ميدانية جديدة تساهم في تطوير مسيرتهم الرياضية وتعزيز فرصهم المستقبلية في عالم كرة القدم.



والداعمين، احتفاءً بالنجاح المتواصل الذي يحققه التحدي والدور الذي بات يلعبه في دعم قطاع الرياضة والشباب في الأردن.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي

البنك الأردني الكويتي يطلق أغنية وطنية احتفاءً بتأهل "النشامي" التاريخي إلى كأس العالم بالتعاون مع صوت الأردن الفنان عمر العبدالات



احتفاءً بالتأهل التاريخي للمنتخب الوطني الأردني لكرة القدم "النشامي" إلى نهائيات كأس العالم، أطلق البنك الأردني الكويتي بالتعاون مع صوت الأردن الفنان عمر العبدالات، أغنية وطنية خاصة بعنوان "هينا جينا"، في خطوة تعبر عن اعتزازهم بالنجاح الرياضي الذي وحّد الأردنيين، ووضع الأردن للمرة الأولى على خريطة كأس العالم، وتحمل الأغنية طابعاً أردنياً

أصيلاً يعكس تفاصيل الهوية والثقافة المحلية، من خلال تسليط الضوء على الأجواء الاحتفالية التي عاشها الأردنيون بما في ذلك اللمة العائلية وكرم الضيافة، إلى جانب إبراز مشاهد الحماس والتفاعل الشعبي الكبير مع المنتخب الوطني في مختلف محافظات المملكة.

وشارك في تصوير الفيديو كليب الخاص بالأغنية مع صوت الأردن الفنان عمر العبدالات نجما المنتخب الوطني الكابتن يزن النعيمات والكابتن علي علوان، في مشاهد جسّدت حالة الفخر والدعم الشعبي الكبير الذي رافق مسيرة "النشامي" نحو المونديال، إلى جانب إبراز أجواء الاحتفال التي عمّت أنحاء المملكة.

وأكد البنك الأردني الكويتي أن تأهل "النشامي" إلى كأس العالم يمثل محطة تاريخية مشرّفة للأردن، مشيراً إلى حرصه على مواكبة الإنجازات الوطنية ودعم المبادرات التي تعزز روح الانتماء والفخر الوطني، انطلاقاً من دوره كشريك فاعل في المجتمع الأردني. كما يعكس هذا العمل

الفني التزام البنك المستمر بدعم الطاقات الأردنية، وإبراز الصورة الإيجابية للأردن على المستويين الإقليمي والدولي.

وأعرب صوت الأردن الفنان عمر العبدالات عن سعادته بإطلاق هذا العمل الكبير الخاص بالمنتخب الوطني ليكون رسالة فخر وتحفيز تواكب هذا الحدث الرياضي العالمي، معبراً عن سعادته بالشراكة الاستراتيجية التي تربطه بـ البنك الأردني الكويتي، والتي سيتم من خلالها إطلاق العديد من الأعمال الفنية والوطنية التي تعكس الهوية الأردنية وتعزز من حضورها محلياً وعالمياً، واختتم العبدالات حديثه بالقول: "إن شاء الله القادم أفضل".

وتم إطلاق الأغنية عبر المنصات الرقمية للبنك وللفنان عمر العبدالات ووسائل التواصل الاجتماعي، ضمن حملة تهدف إلى مشاركة الأردنيين فرحة هذا الإنجاز الوطني التاريخي.

لمشاهدة الفيديو، يرجى الضغط على الرابط التالي: <https://bit.ly/3RilRWY>



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK



5 رابحين
أسبوعياً لكل رابح

5,000

2 رابحين ربع
سنوياً لكل رابح

دينار **25,000**

في شهر 7 و 10

2 رابحين جائزة ذكرى
تأسيس البنك لكل رابح

دينار **50,000**

في شهر 10

دينار سنوياً **500,000**

ل 5 رابحين
100,000 لكل رابح

في شهر 12

50 سنة مرت
وجوائزنا أكيد
كبرت

افتح أو غدّ حسابك التوفير-الجوائز الآن لتكن أحد الرابحين



خاضع لشروط وأحكام البنك

تنتهي الحملة بتاريخ 2026/12/31

06-5200999

jkb.com

تكريم رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بجائزة "النشامى الرياديين من الوظائف القيادية"



كما يبرز التكريم نجاح السيد الصايغ في قيادة مجموعة الصايغ، التي تضم عدداً من المؤسسات والشركات الرائدة، من بينها مجموعة قناة رؤيا الإعلامية، ودهانات ناشونال القابضة، والبنك التجاري الأردني، والتي تسهم مجتمعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

ويفخر البنك التجاري الأردني بهذا التكريم المستحق الذي يعكس المكانة المهنية والقيادية التي يحظى بها رئيس مجلس إدارته، ويؤكد أهمية الدور الذي تؤديه القيادات الوطنية في دعم مسيرة التنمية الشاملة وترسيخ ثقافة الريادة والتميز، بما ينسجم مع الرؤى الملكية السامية لبناء مستقبل مزدهر ومستدام للأردن.

كرّمت جمعية فرسان التغيير رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني، سعادة السيد ميشيل الصايغ، بمنحه جائزة "النشامى الرياديين من الوظائف القيادية" لعام 2025 عن قطاع الشركات، وذلك خلال حفل أقيم برعاية معالي رئيس الديوان الملكي الهاشمي السيد يوسف العيسوي، تقديراً لإسهاماته البارزة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة التنمية المستدامة في المملكة.

وجاء هذا التكريم تقديراً للرؤية القيادية التي يتمتع بها السيد الصايغ ودوره المؤثر في قيادة وتنمية مشاريع استثمارية نوعية أسهمت في إحداث أثر اقتصادي واجتماعي ملموس، لا سيما في قطاعي التعليم والصحة في مدينة العقبة، إلى جانب مساهماته في دعم بيئة الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

رعى البنك التجاري الأردني مؤتمر "اليوم الأردني للتدقيق الداخلي 2026: أثر يبقى... وثقة تُبنى"



في ظل المتغيرات المتسارعة، ومواجهة مخاطر الاحتيال الناتجة عن التحول الرقمي، إضافة إلى مناقشة قضايا الاستدامة (ESG) وأهمية الأخلاقيات المهنية في بيئات الأعمال الحديثة.

كما شهد المؤتمر تكريم الرعاة والشركاء والمتحدثين، إلى جانب تكريم الحاصلين على شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA) لعام 2026 ومتطوعي الجمعية، تقديرًا لإسهاماتهم في تطوير المهنة وتعزيز ممارساتها.

وتأتي رعاية البنك التجاري الأردني لهذا المؤتمر تأكيداً على حرصه المستمر على دعم المبادرات المهنية التي تسهم في تطوير القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز مفاهيم الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية ويسهم في بناء مؤسسات أكثر كفاءة واستدامة.

انطلاقاً من التزامه بدعم أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية وتعزيز بيئة الأعمال المستدامة، رعى البنك التجاري الأردني مؤتمر "اليوم الأردني للتدقيق الداخلي: أثر يبقى... وثقة تُبنى"، الذي عُقد بتاريخ 19 أيار 2026 في فندق سانت ريجيس - عمان، تحت رعاية عطوفة رئيس ديوان المحاسبة.

وشكّل المؤتمر، الذي يُعد تجمعاً وطنياً بارزاً، منصةً جمعت نخبة من المختصين والخبراء والمهنيين في مجالات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال من القطاعين العام والخاص، كما منح المشاركين 6 ساعات تعليم مهني مستمر (CPE Credits).

وتناولت أعمال المؤتمر عدداً من المحاور الاستراتيجية المرتبطة بمستقبل مهنة التدقيق الداخلي، شملت دور التدقيق الداخلي في دعم رؤية التحديث الاقتصادي، وتعزيز استمرارية الأعمال

البنك التجاري الأردني / الدورات التدريبية

الدورات التدريبية الداخلية

- تم عقد دورة تدريبية على مهارات التعامل مع الانظمة البنكية لمجموعة من الموظفين الفروع من خلال مدربين داخليين من البنك التجاري وعلى جلستان.
- تم عقد الدورة التدريبية على إجراءات واعمال التلر لمجموعة من موظفي الفروع من خلال مدربين داخليين من البنك التجاري.

الدورات التدريبية المحلية

- الدورة التدريبية بعنوان " الذكاء الاصطناعي في اعداد التقارير المالية والتحليل المالي " والتي عقدت خلال الفترة 5 - 9/05/2026 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وبالتعاون مع أكاديمية التضامن الأردني الدولي.
- الدورة التدريبية بعنوان " أنظمة إدارة المباني " والتي عقدت خلال الفترة 04/26 - 2026/05/12 لموظفين الدائرة الهندسية وبالتعاون مع نقابة المهندسين.
- الدورة التدريبية بعنوان " ICDL - international computer driving license " والتي عقدت خلال الفترة 3 - 2026/05/12 وبالتعاون مع Guidance Guard.
- الدورة التدريبية بعنوان " إجراءات التعرف والتحقق من المستفيد الحقيقي من الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية " والتي عقدت خلال الفترة 4 - 2026/05/6 لموظفين لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وبالتعاون مع الاتحاد العربي للتدريب والتطوير.
- الدورة التدريبية بعنوان " Digital transformation, opportunities & challenges " والتي عقدت بتاريخ 2026/05/12 لموظفين الدائرة الهندسية وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن.
- تم عقد برنامج تدريبي بعنوان " the empowering contact center team program " لجميع موظفي الخدمة الهاتفية وعلى مجموعتان بالتعاون مع 180 Degree خلال التواريخ 10 - 2026/05/13 و 17 - 2026/05/21.
- الدورة التدريبية " المخاطر الكهربائية " والتي عقدت

خلال الفترة 12 - 2026/05/13 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وبالتعاون مع أكاديمية الرعاية الجديدة للاستشارات الهندسية والتدريب.

- الدورة التدريبية " التحليل المالي والتدفقات النقدية " والتي عقدت خلال الفترة 17 - 2026/05/21 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وبالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية.

- الدورة التدريبية " تحليل البيانات باستخدام Power BI " والتي عقدت خلال الفترة 17 - 2026/05/19 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة مع أكاديمية اوبتيمال.

- الدورة التدريبية " تعليمات تنظيم ممارسة البنوك لنشاط حفظ الأصول الافتراضية " والتي عقدت خلال الفترة 17 - 2026/05/19 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وبالتعاون مع الاتحاد العربي للتدريب والتطوير.

- تم عقد الدورة التدريبية " متطلبات الافصاح والابلاغ عن مخاطر المناخ " لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وبالتعاون مع أكاديمية التضامن الأردني الدولي خلال التاريخ 2026/05/16.

- المشاركة في مؤتمر "استشراف مستقبل الموارد البشرية في عصر الذكاء الاصطناعي: قيادة التحوّل المؤسسي " والتي عقد خلال الفترة 18 - 2026/05/20 وبالتعاون مع أكاديمية اوبتيمال.

- الدورة التدريبية بعنوان " developing & Managing key performance indicators KPIs " والتي عقدت خلال الفترة 17 - 2026/05/24 وبالتعاون مع Coderz for training solution.

- الدورة التدريبية " cybersecurity and fraud awareness for SMEs " والتي عقدت خلال الفترة 18 - 2026/05/21 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وبالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية.

- المشاركة في اليوم الأردني للتدقيق الداخلي بتاريخ 2026/05/19 بالتعاون Jordan Internal Audit Association.

حلمك أقرب إليك



مع تجاري توفيري
بس 100 دينار بتأهلك للسحب على:

جوائز نهاية العام الكبرى تاريخ 12/31 دينار 100,000 5 رابحين	جوائز منتصف العام تاريخ 6/30 دينار 25,000 5 رابحين	جوائز ربع سنوية دينار 10,000 5 رابحين	جوائز أسبوعية دينار 1,000 5 رابحين
---	--	--	---

*يتم السحب على الجوائز الربع السنوية في نهاية شهر 9, 12, 6

اتفاقية بين بنك القاهرة لتعزيز منظومة الأمن

الرصد والكشف عبر بنيته التحتية الرقمية، والبقاء في طليعة التصدي للتهديدات الناشئة من خلال اعتماد نهج استباقي ومستدام في الحماية.

كما تعكس هذه الاتفاقية رؤية مشتركة تهدف إلى بناء قطاع مصرفي أكثر أماناً

أعلن بنك القاهرة عمان وشركة CrowdStrike، الرائدة عالمياً في مجال الأمن السيبراني، عن توقيع اتفاقية استراتيجية لتطوير وتعزيز منظومة البنك للأمن السيبراني، وذلك انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن الأمن السيبراني يشكل اليوم مسؤولية مشتركة، ويمثل الركيزة الأساسية لحماية البنية التحتية المالية وتعزيز جاهزية المؤسسات المصرفية لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة والمتطورة.

وبموجب هذا التعاون، ستعمل CrowdStrike على دعم منظومة بنك القاهرة عمان للأمن السيبراني من خلال نهج موحّد قائم على الذكاء الاصطناعي، مستنداً إلى منصة CrowdStrike Falcon المتقدمة. وتوفّر هذه المنصة رؤية آنية وشاملة، إلى جانب قدرات متقدمة للكشف عن التهديدات والاستجابة التلقائية لها، بالإضافة إلى إمكانيات رائدة في مجال تتبع وتحليل الهجمات السيبرانية.

وتستند هذه الشراكة إلى خبرة CrowdStrike العالمية وفريقها المتخصص، مما يمكّن البنك من رفع كفاءة عملياته الأمنية، وتعزيز قدرات



شراكة عمان و CrowdStrike في السيرياني في البنك

حيث تقدم حلولاً متقدمة لحماية المؤسسات من التهديدات الرقمية المتطورة، وتعتمد على منصة Falcon القائمة على الذكاء الاصطناعي، والتي توفر قدرات متكاملة للكشف والاستجابة الفورية للهجمات، بما يعزز الأمن الرقمي ويدعم استمرارية الأعمال بكفاءة عالية.

ومرونة وجاهزية للمستقبل، من خلال تبني أحدث استراتيجيات الأمن السيرياني التي تركز على الكفاءة التشغيلية وتعزيز الثقة الرقمية على المدى الطويل.

وتُعد شركة CrowdStrike من الشركات العالمية الرائدة في مجال الأمن السيرياني،



الدورات التدريبية /



6. العقوبات المحلية والدولية/أسس الفحص
السلمية وتصعيد حالات الاشتباه يوم الاثنين
2026/05/04 مركز التدريب

7. العقوبات المحلية والدولية/أسس الفحص
السلمية وتصعيد حالات الاشتباه يوم الأربعاء
2026/05/06 مركز التدريب

8. تطوير المنتجات الخضراء للبنوك والمؤسسات
المالية يوم الأربعاء الموافق 2026/05/06 السادة
جمعية البنوك في الأردن

9. التقييم الداخلي لرأس المال التنظيمي والتخطيط
الرأسمالي ICAAP من يوم الأحد الموافق
2026/05/10 ولغاية يوم الأربعاء 2026/05/13
السادة جمعية البنوك في الأردن

10. التدريب على أعمال خدمة العملاء من يوم الأحد
الموافق 2026/05/10 ولغاية يوم الخميس

1. CARROTCUT/دعم الحسابات 2026/5/3 Microsoft
Teams meeting

2. CARROTCUT / حالات 2026/5/3 Microsoft
Teams meeting

3. مبادئ الدعم الفني للعملاء وحل المشكلات
التقنية بسرعة وفعالية من يوم الأحد الموافق
2026/05/3 لغاية يوم الخميس الموافق 2026/05/7
السادة جمعية البنوك في الأردن

4. التمويل الأخضر والمستدام من يوم الأحد
الموافق 2026/05/03 ولغاية يوم الثلاثاء الموافق
2026/05/05 السادة جمعية البنوك في الأردن

5. Digital Marketing Essentials with AI من يوم
الأحد الموافق 2026/03/05 ولغاية يوم الثلاثاء
2026/05/19 السادة Relevancy Academy

بنك القاهرة عمان



14. Digital Transformation, Opportunities and Challenges يوم الثلاثاء الموافق 2026/05/12 السادة جمعية البنوك في الأردن

15. الحوكمة الإلكترونية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية من يوم الأحد الموافق 2026/05/17 ولغاية يوم الأربعاء 2026/05/20 السادة جمعية البنوك في الأردن

16. Financial Modeling ولغاية يوم الأربعاء 2026/05/20 مركز تدريب بنك القاهرة عمان

17. القيادة الفعالة والاداء تحت الضغط: تجربة في القيادة القائمة على صحة الدماغ 2026/05/17 المنظمة من قبل السادة جمعية البنوك في الاردن.

18. فتح الحسابات والية التعامل معها بما يتناسب

الموافق 2026/05/14 مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

11. التدريب على أعمال أمناء الصناديق من يوم الأحد الموافق 2026/05/10 ولغاية يوم الخميس الموافق 2026/05/14 مركز تدريب بنك القاهرة عمان

12. التدقيق الداخلي في عصر التعقيد والتحول الرقمي: من الامتثال الى التأثير ومن الاجراءات الي القيمة من يوم الاثنين الموافق 2026/05/11 لغاية يوم الاربعاء 2026/05/13 السادة أوبتيمال للتدريب وحلول الأعمال

13. دراسة حالات عملية في التأمين من يوم الثلاثاء الموافق 2026/05/12 ولغاية يوم الخميس الموافق 2026/05/14 السادة الاتحاد الاردني لشركات التأمين



بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank



● مبادئ مصرفية في تاريخ 2026/5/10 مركز التدريب.

● بطاقات البنك في تاريخ 2026/5/11 مركز التدريب

● نظام LO في تاريخ 2026/5/11 مركز التدريب.

● خدمات البنك والية فتح الحسابات في تاريخ 2026/05/12 مركز التدريب.

● التدريب على القروض الشخصية والعقارية في تاريخ 2026/5/13 مركز التدريب.

● التدريب على السيارات في تاريخ 2026/5/13 مركز التدريب.

● مهارات البيع في تاريخ 2026/5/1 مركز التدريب

● مهارات البيع في تاريخ 2026/05/14.

● التدريب على العمل والتقارير المطلوبة والمتابعات للمبيعات في تاريخ 2026/5/14 مركز التدريب.

مع دليل تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يوم الثلاثاء 2026/05/19 مركز التدريب.

19. ورشة الحوار العربي السادس لطاقة المتجددة بعنوان (الأمن الطاقى العربى مفتاح الأمن الطاقى العالمى) من يوم الأربعاء الموافق 2026/05/20 ولغاية يوم الخميس الموافق 2026/05/21 السادة الهيئة العربية لطاقة المتجددة .

20. دورتين تدريبيتين من سلسلة الورشات Microsoft 365 Copilot في تاريخ 2026/05/05 وجاهي في مركز التدريب و في تاريخ 2026/05/19 من خلال منصة مايكروسوفت تيمز.

21. برنامج توجيه موظفين المبيعات الجدد حيث تم تدريبهم على المواضيع التالية:

● منتجات البنك في تاريخ 2026/5/10 مركز التدريب

جوائز حسابات التوفير

وفر
عالتقيل



افتح أو غّد حساب التوفير
وادخل السحب على الجوائز



* يخضع لشروط وأحكام البنك



CAB



SIGNATURE



LINC

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تعيد تأكيد تصنيف الجودة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني عند (SQ) AA+

المبادرات والمشاريع الهادفة الى تحسين تجربة متعامليه وتحسين تصميمات الفروع القائمة، واستهداف شرائح جديدة من افراد وشركات.

وبين التقرير أن باقة منتجات البنك شهدت تطوراً وابتكاراً مستمراً ومنها خدمات القنوات الرقمية، بالإضافة الى ريادة البنك في إدارة بصمته الكربونية وتعزيز الاستدامة البيئية، من خلال توفير تمويلات موجهة نحو البيئة، كما تميز دور البنك في المسؤولية الاجتماعية البارز من خلال المشاركة في الفعاليات والمناسبات.

وقال الدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني "ان استمرار متابعة الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) للالتزام البنك بالمعايير الشرعية وتأكيد منحه هذا التصنيف المميز يؤكد على قدرة البنك في التميز بتقديم خدمات وحلول مالية أكثر كفاءة وتعزيز الابتكار والتحول الرقمي وتساهم في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية بما يخدم متعاملي البنك ويدعم نمو عمله وذلك وفق احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية".

أعلنت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) تأكيد تصنيف الجودة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني عند (SQ) AA+ وذلك للالتزام البنك بأفضل المعايير الشرعية المعتمدة.

جاء ذلك في التقرير الصادر عن الوكالة بتاريخ 12/5/2026 لتقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية من الناحية الشرعية، حيث يُعتبر البنك الإسلامي الأردني أول وأكبر بنك إسلامي في الأردن تعتمد أعماله إلى رسالة ورؤية واضحة، ويتصدر رواد العمل المصرفي الإسلامي في المنطقة.

وأشار التقرير الى التزام البنك بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وصلاحيات هيئة الرقابة الشرعية وتقاريرها إلى مجلس الإدارة واستقلالياتها يُعزز بنية الحوكمة لديه، الى جانب تأدية البنك لمسؤولياته الائتمانية بكفاءة مع المحافظة على جودة أصول عالية واتباع نهج متحفظ في إدارة المخاطر، كما تعد العوائد مستقرة وتنافسية مما يعكس ممارسات تجارية سليمة، ليميز البنك بقاعدة عملاء تجزئه واسعة، مستنداً الى استراتيجيته للفترة (2025-2029) بإطلاق العديد من

البنك الإسلامي الأردني يحتفل بعيد الاستقلال مع خريجي أكاديمية المكفوفين



الاجتماعية المستدامة بدعم وتمكين ذوي الإعاقة وبالأذات فئة المكفوفين من خلال الحرص الدائم للبنك ولحوالي ثلاثين عاماً على تقديم الرعاية والدعم للحفل السنوي لأكاديمية المكفوفين وتوزيع الهدايا العينية او النقدية على الطلبة الخريجين.

وخلال الحفل تم تقديم فقرات فنية معبرة عن الاحتفال بعيد الاستقلال أداها الطلبة، وسلمت سمو الأميرة رجوة بنت علي الشهادات على الطلبة الخريجين وسلم السيد احمد عبد الكريم مدير الاتصال المؤسسي الهدايا المقدمة من البنك، وقدمت الدكتورة سهير مطر مديرة أكاديمية المكفوفين الشكر والتقدير للبنك الإسلامي الأردني لرعايته للحفل واستمرارية دعم الطلبة الخريجين وتقديم الهدايا لهم.

احتفل البنك الإسلامي الأردني مع طلبة اكاديمية المكفوفين (مدرسة عبد الله ابن أم مكتوم) بمناسبة عيد الاستقلال وتكريم الفوج (السادس عشر) من خريجي الثانوية العامة في الاكاديمية، وذلك في حفل خاص أقيم تحت رعاية سمو الأميرة رجوة بنت علي وبحضور رئيس هيئة الخدمة والإدارة العامة المهندس فايز النهار ومدير التربية والتعليم للواء ماركا الأستاذ زياد العواودة وأهالي الطلبة، وذلك في مسرح هيئة الخدمة والإدارة العامة يوم الخميس 21/5/2026.

وتأتي مواصلة وانفراد البنك سنوياً في الاحتفال مع الطلبة المكفوفين بمناسبة تخرجهم وبالتزامن مع الاحتفال بمناسبة عيد الاستقلال لتمثل تعبيراً عملياً لقيم الانتماء والاعتزاز بحب الوطن مع التأكيد على تنفيذ استراتيجية البنك في المسؤولية

البنك الإسلامي الأردني راعياً ماسياً لاحتفالية اليوم العالمي للتمريض والقبالة



لحرصه الدائم للتواجد ضمن مختلف النشاطات التي تنسجم مع تحمل البنك لمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية المستدامة من خلال تعزيز التعاون المستدام بين البنك ومؤسسات المجتمع المحلي ومنها نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات، كما اقام البنك جناحاً خاصاً ضمن فعالية الاحتفالية للتعريف بالخدمات والمنتجات المصرفية والتمويلية التي يقدمها البنك، حيث شهد الجناح اقبالاً كبيراً من الحضور وتم الرد على استفساراتهم حول الميزات التمويلية التي يقدمها البنك لأعضاء النقابة بأسعار تفضيلية ومنافسة.

وفي نهاية الاحتفالية سلمت معالي الدكتور رويدا المعاينة والسيد محمد الروابدة درعاً تكريمياً للبنك الإسلامي الأردني تقديراً لرعايته للمؤتمر تسلمه السيد أحمد عبد الكريم مديرا الاتصال المؤسسي في البنك.

انطلاقاً من خدمة القطاع الصحي وتعزيز دوره في المجتمع، شارك البنك الإسلامي الأردني نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات الاحتفال باليوم العالمي للتمريض والقبالة وإعلان الفائزين بجائزة التميز التمريضي والقبالة 2026 من خلال تقديم الرعاية الماسية لاحتفالية النقابة، وبالتزامن مع احتفالات المملكة بعيد الاستقلال، وذلك تحت رعاية مندوبة سمو الأميرة منى الحسين المعظمة ومستشارتها معالي الدكتورة رويدا المعاينة، وذلك تقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون في مهنة التمريض والقبالة لدعم المنظومة الصحية والاقتصاد الوطني وخدمة أبناء المجتمع، وتسليط الضوء على قصص النجاح والتميز والإبداع في القطاع التمريضي، وتكريم أصحاب المبادرات النوعية والإنجازات المهنية والبحثية وذلك بتاريخ 23/5/2026 في فندق الموفينبيك.

وتأتي مشاركة البنك في هذه الاحتفالية تأكيداً

الرفاهية بانتظارك لأنك من كبار المتعاملين

آفاق جديدة تجتمعنا

pearl

Jordan Islamic Bank
A member of Al Baraka Group

البنك العربي الإسلامي الدولي يحتفل بيوم العمال في مبنى الإدارة العامة



وتفانيهم وما يبذلونه من عطاء في مختلف الدوائر والفروع.

واوضحت إدارة البنك ان هذه الفعالية تأتي انعكاسا لحرصها الدائم على تعزيز روح الانتماء الوظيفي وخلق بيئة تشجع على الابتكار والتميز في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

تحت رعاية المدير العام السيد إياد العسلي، أقام البنك العربي الإسلامي الدولي احتفالاً في مبنى الإدارة العامة بمناسبة يوم العمال، تخليداً لقيم العطاء والتميز التي يجسدها موظفو البنك. وجاء هذا الاحتفال تعبيراً عن تقدير البنك لجهود موظفيه والتي تشكل الركيزة الأساسية في استمرار تحقيق النجاحات والإنجازات للمؤسسة واخلاصهم

البنك العربي الإسلامي الدولي يحتفل بعيد الاستقلال الثمانين



وسط أجواء احتفالية مميزة.

من جانبه، أكد سعادة المدير العام للبنك، السيد إياد العسلي، أن هذا العيد يمثل محطة تاريخية مضيئة تدفعنا لمواصلة العطاء والمساهمة في دعم اقتصادنا الوطني وتنمية مجتمعنا. وأضاف بمناسبة هذا الإنجاز التاريخي، أن أسرة البنك تجدد العهد على ترسيخ قيم الانتماء والعمل المخلص تحت ظل القيادة الهاشمية الحكيمة، ليبقى الأردن دائماً منارة للرفعة والازدهار.

البنك العربي الإسلامي الدولي ينظم حفلاً كبيراً بمناسبة العيد الثمانين لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، بحضور سعادة المدير العام، ومدراء وموظفي البنك.

وشهد الحفل فعاليات متنوعة وأغاني وطنية تُعبر عن الفخر والاعتزاز بالمسيرة الوطنية والإنجازات التاريخية للمملكة الأردنية الهاشمية، مع تأكيد أسرة البنك على مواصلة العطاء وخدمة المجتمع. وقد تزينت ردهات المبنى للإدارة العامة بالأعلام والرموز الوطنية



بنك الأردن يعزز مسؤوليته المجتمعية بدعم جمعية رعاية شؤون المقابر الإسلامية

خدمات إنسانية للأسر المحتاجة في حالات الوفاة. وتشمل هذه الخدمات كافة الإجراءات المتعلقة بالدفن وتغطية التكاليف المرتبطة به، حيث تُقدّم بأجور رمزية للقادرين، مع إعفاء كامل لغير المقتدرين، بما يخفف الأعباء عن ذوي المتوفين ويحفظ كرامة الفقيد.

ويأتي هذا الدعم تأكيداً على حرص البنك على مساندة الفئات الأكثر حاجة، وتعزيز دوره في دعم المبادرات الإنسانية المستدامة.

انطلاقاً من التزامه المتواصل بمسؤوليته المجتمعية وحرصه على دعم المبادرات الإنسانية ذات الأثر المباشر في المجتمع، يواصل بنك الأردن تقديم دعمه لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على ترسيخ قيم التكافل والتضامن.

وفي هذا الإطار، قدّم البنك دعمه لجمعية رعاية شؤون المقابر الإسلامية، وهي جمعية خيرية تأسست عام 1983، تُعنى بتقديم

بنك الأردن يواصل دعمه للتنمية المحلية عبر مؤسسة إعمار الكرك

ويأتي هذا الدعم ضمن مبادرة ذات بعد إنساني، حيث سيتم تخصيص كامل ريع مبيعات الكتاب لدعم إنشاء وحدة متخصصة لعلاج مرضى السرطان في مستشفى الكرك الحكومي، بالتعاون مع وزارة الصحة ومركز الحسين للسرطان ومؤسسة إعمار الكرك.

ويؤكد البنك من خلال هذه المبادرة التزامه بدعم المشاريع التي تجمع بين البعد الثقافي والإنساني وتعزز التنمية المستدامة في المحافظات.

يواصل بنك الأردن جهوده في تعزيز دوره التنموي ودعم المبادرات التي تساهم في خدمة المجتمعات المحلية، انسجاماً مع رؤيته في تحقيق أثر مستدام يمتد إلى مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، ساهم البنك في دعم مؤسسة إعمار الكرك من خلال شراء كتاب معالي المهندس سمير الحباشنة بعنوان "من ذاكرة القلم" وهو يمثل أوراقاً في القضايا الوطنية والعربية والدولية والصادر بالتعاون مع وزارة الثقافة.



بنك الأردن يجدد التزامه بدعم قطاعي التعليم والصحة من خلال مبادرة البنوك

والبدء فعلياً بتنفيذ مشاريع تطوير في 18 مدرسة بنسبة إنجاز بلغت نحو 95%، موزعة على 10 محافظات.

ويعكس هذا الدعم التزام بنك الأردن بالمساهمة في تطوير البنية التحتية التعليمية والصحية، وتعزيز الشراكة بين القطاع المصرفي والمؤسسات الوطنية بما يخدم المجتمع ويسهم في تحسين جودة الحياة.

في إطار مسؤوليته المجتمعية وحرصه على دعم القطاعات الحيوية، جدد بنك الأردن مشاركته في مبادرة جمعية البنوك في الأردن لدعم قطاعي التعليم والصحة للعام الثاني على التوالي، تأكيداً على دوره كشريك فاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد أسفرت هذه المبادرة خلال عامها الأول عن تحقيق إنجازات ملموسة في قطاع التعليم، حيث تم استهداف 19 مدرسة ضمن الخطة الحكومية،

أخبار دائرة التعلم والتطور لشهر أيار/2026

والإجراءات التي يتعين على الموظفين الجدد الإلمام بها بما يسهم في تعزيز جاهزيتهم المهنية واندماجهم الفاعل في بيئة العمل.

- برامج تدريبية متخصصة ضمن برنامج CIB & Risk Capacity Building

ضمن جهود بنك الأردن المستمرة في تطوير الكفاءات وتعزيز القدرات المهنية لموظفيه في قطاعي الشركات وإدارة المخاطر، تم تنظيم مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة ضمن برنامج CIB & Risk Capacity Building، بهدف رفع كفاءة المشاركين وتعزيز معارفهم ومهاراتهم المهنية، وتمكينهم من تقديم خدمات مصرفية متخصصة وعالية الجودة وفق أفضل الممارسات والمعايير المصرفية.

عقدت دائرة التعلم والتطور خلال شهر أيار 2026، عدداً من النشاطات التدريبية الداخلية والخارجية والتي شملت عدة برامج ودورات، ومن أبرز هذه النشاطات ما يلي :-

- البرنامج التعريفي للموظفين الجدد/ Orientation Program

نظمت دائرة التعلم والتطور في بنك الأردن برنامجاً تعريفياً للموظفين الجدد، بهدف تهيئتهم للانخراط في بيئة العمل بكفاءة وسلاسة، وتزويدهم بالمعرفة والمعلومات الأساسية اللازمة لأداء مهامهم.

كما تضمن البرنامج التعريف ببنك الأردن، ورؤيته وقيمه المؤسسية، والخدمات والمنتجات التي يقدمها، بالإضافة إلى الأنظمة والبرامج

النشاطات التدريبية



o دورات تدريبية ضمن Ahli Sales & Service Academy

o دورة حماية المستهلك المالي، الثقيف المالي، العدالة و الشفافية

o دورة كيفية التعامل مع النقد

o دورة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

o البرنامج التعريفي للموظفين الجدد

o Communication & EI for banking leaders

o ahli Aspire

o ahli leaders

ثانياً: النشاط التدريبي خارج البنك:

انطلاقاً من إيمان البنك الأهلي الاردني بان الاستثمار في رأس المال البشري هو الركيزة الاساسية للتميز والنجاح، يواصل البنك جهوده في تطوير قدرات موظفيه وتعزيز معارفهم ومهاراتهم المهنية بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي ويعزز جودة الخدمات المقدمة للعملاء .

وفي إطار هذا النهج ، شهد شهر ايار 2026 مشاركة واسعة لموظفي البنك في مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والفعاليات المتخصصة والتي شملت ما يلي :

أولاً: النشاط التدريبي داخل البنك:

حرص البنك على توفير برامج تدريبية متخصصة داخل البنك حيث عقد عدد من الدورات التالية:

البنك الأهلي الأردني



Climate Ambition Accelerator o

o معايير الإبلاغ المالي الدولي CertIFR

ثالثاً: النشاط التدريبي للإدارة الإقليمية قبرص:

استمراراً لنهج البنك الأهلي في تقديم الدعم والتطوير المهني لموظفيه في مختلف المواقع المحلية والإقليمية، شارك موظفو فرع قبرص في عدد من الفعاليات التدريبية حيث تناولت هذه المشاركات العديد من الموضوعات التالية:

New EU Directive on Pay Transparency o
Directive (EU) 2023970

The 12th International Compliance Forum o

واصل موظفو البنك مشاركتهم الفاعلة في البرامج التدريبية المتخصصة والتي نظمتها جهات محلية حيث تناولت هذه المشاركات العديد من الموضوعات التالية:

o الملتقى السنوي الثاني عشر للتدقيق الداخلي " التدقيق الداخلي في عصر التعقيد و التحول الذكي : من الامتثال الى التأثير و من الإجراءات الى القيمة"

o ملتقى استشراف مستقبل الموارد البشرية في عصر الذكاء الاصناعي : قيادة التحول المؤسسي .

The Starlink Roadshow 2026 o

Digital Transformation, opportunities o
and challenges

حصافة السياسة النقدية

سلامة الدراعاوي
رئيس هيئة التحرير



يكتسب الارتفاع المستمر في الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني أهمية استثنائية، باعتباره مؤشراً مباشراً على متانة الاقتصاد الوطني وحصافة إدارة السياسة النقدية.

الأرقام الأخيرة تؤكد هذه الحقيقة بوضوح، فقد ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للمملكة إلى 27.181 مليار دولار مع نهاية شهر أيار 2026، مقارنة مع 27.051 مليار دولار في نهاية نيسان، مواصلة بذلك مساراً تصاعدياً بدأ منذ مطلع العام.

والأهم من ذلك أن هذه الاحتياطيات ارتفعت بنحو 1.68 مليار دولار مقارنة بنهاية عام 2025 عندما بلغت قرابة 25.5 مليار دولار، وهو نمو لافت تحقق خلال خمسة أشهر فقط.

هذه الأرقام تعكس نجاحاً متواصلاً في إدارة ملف نقدي يعد من أكثر الملفات حساسية في أي اقتصاد. فالاحتياطيات الأجنبية تشكل خط الدفاع الأول عن استقرار سعر الصرف، كما توفر الغطاء اللازم لتمويل المستوردات وسداد الالتزامات الخارجية، وتمنح صانع القرار مساحة واسعة للتحرك في مواجهة أي اضطرابات اقتصادية أو جيوسياسية قد تفرض نفسها على المنطقة.



المحليين والأجانب على حد سواء، فالمستثمر يبحث دائماً عن اقتصاد يتمتع بالاستقرار النقدي والقدرة على الوفاء بالتزاماته الخارجية، وهما عاملان يتجسدان بوضوح في قوة الاحتياطات الأجنبية، ولذلك فإن استمرار نمو هذه الاحتياطات يبعث برسائل طمأنينة مهمة للأسواق والمؤسسات المالية الدولية وشركات التصنيف الائتماني.

وفي الوقت الذي تتجه فيه المملكة نحو تنفيذ مشاريع كبرى ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، تصبح قوة المركز الخارجي أكثر أهمية من أي وقت مضى، فالمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل تحتاج إلى بيئة نقدية مستقرة وثقة عالية بالعملة الوطنية، وهو ما ينجح البنك المركزي في ترسيخه عاماً بعد عام.

خلاصة القول، إن وصول الاحتياطات الأجنبية إلى أكثر من 27 مليار دولار يعكس نهجاً مؤسسياً قائماً على الحصافة والانضباط والقدرة على استشراف المخاطر، وهو إنجاز يؤكد أن السياسة النقدية الأردنية تواصل أداء دورها بكفاءة في حماية الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مناعة المملكة في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية.

ما يميز التجربة الأردنية أن هذا الإنجاز تحقق في بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد، فالمنطقة ما تزال تواجه تحديات سياسية وأمنية متلاحقة، فيما يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في بعض الأسواق وتقلبات مستمرة في حركة التجارة والاستثمار.

ورغم ذلك، تمكن البنك المركزي من الحفاظ على مستويات مرتفعة من الاحتياطات بل وتعزيزها بصورة متواصلة، ما يعكس كفاءة عالية في إدارة السياسة النقدية والمالية الخارجية.

وتبرز هنا أهمية تنوع مصادر العملات الأجنبية التي يعتمد عليها الاقتصاد الأردني. فالحوالات المالية للأردنيين العاملين في الخارج ما تزال تشكل رافعة أساسية للاحتياطات، إلى جانب عوائد الصادرات الوطنية، والدخل المتحقق من مختلف الأنشطة الاقتصادية المولدة للعملات الأجنبية، ويعني ذلك أن ارتفاع الاحتياطات لم يكن نتيجة عامل استثنائي أو مؤقت، بل جاء مدعوماً بأداء اقتصادي حقيقي وتدفقات مستدامة نسبياً.

كما أن المحافظة على هذا المستوى المرتفع من الاحتياطات تعزز ثقة المستثمرين



CELEBRATING
30
YEARS

Quality
HVAC
Equipment



► Large Custom Water Cooled Rooftop Package Unit for High Rise Towers



► Custom Data Center Unit with EC Fans



► Explosion Proof Package Unit for Oil and Gas Projects



► Stainless Steel Explosion Proof Mobile Package Unit for Oil and Gas Projects



Explosion Proof Unit Installed At Site



Housing Bank HQ - Jordan



Abdali Medical Center - Jordan



Tesla - California-USA



Large Social Media Company Data Center-USA



Mount Lee-Server Room - California-USA

PETRA OFFERS A WIDE RANGE OF HVAC PRODUCTS TO MEET DIFFERENT SPECIFICATIONS AND REQUIREMENTS



"These marks/certifications apply to specific ranges of Petra products"

For more details and information: www.petra-eng.com



خبرة ١٧٠ عاما في الاسواق العالمية

خبرة ٣٠ عاما في السوق المحلي

الريادة في الأسواق حلول متقدمة في ادارة النقد قدرة عالية لكشف التزيف و فرز أوراق النقد المتانة و العمر الطويل
خدمات ما بعد البيع الخدمات المتخصصة الصيانة التدريب آلات عد وفرز وكشف تزيف الأوراق النقدية صناعة شركة
الألمانية G + D Currency Technology



BPS® C1



ProNote Family



BPS® C2 Family



BPS® C4



BPS® C6



BPS® C6



BPS® M6



BPS® MV + NotaPack

قائمة العملاء في الأردن



الوكلاء و الموزعون الحصريون في المملكة الأردنية الهاشمية

الشركة العربية العالمية للاستثمارات والاستشارات

الصوفية هاتف: ٥٨٦٣٢٤٢ ٥٨٦٣١٤٢ ٥٨٦٣١٢٦ / فاكس: ٥٨٦٣٦٦٤ ص.ب ٣٠٠٩ عمان ١١١٨١ الأردن

بريد الكتروني: aiicc@aiicc.com.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62

926174 عمان 11190 الأردن

+962 6 5669328 - +962 6 5662258

+962 6 5684316 - +962 6 5687011

info@abj.org.jo

www.abj.org.jo